المحور الرابع

المواقف الدولية إزاء الحرب

٩ـ الولايات المتحدة الأمريكية ..... د. منار الشوربجى

١٠ ـ الاتحاد الأوروبى ..... د. أسامة مخيمر

١١ ـ الأمم المتحدة وسياسة الكيل بمكيالين ..... أ. ولاء على البحيرى

١٢ ـ موقف جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى

..... د. عبد الخبير عطا

• التعقيب ..... د. باكينام الشرقاوى

obeikan.com

obeikan.com

٩ـ الولايات المتحدة الأمريكية

د. منار الشوربجى(*)

مقدمة

بعد الفشل الذى منيت به الولايات المتحدة فى العراق، والمأزق الذى صار يواجهها هناك؛ تصور البعض أن فساد الأفكار التى بنى عليها الغزو، فضلاً عن الأخطاء الفادحة التى ارتكبت بعده؛ من شأنها أن تقلص من نفوذ المحافظين الجدد، وتدفع إدارة بوش نحو تغيير سياساتها فى المنطقة. وقد رأى أنصار ذلك الطرح أن هناك بالفعل مؤشرات دالة على ذلك، بدأت بخروج عدد من رموز المحافظين الجدد من مواقع حساسة كانوا يشغلونها، أو نقلهم إلى غيرها أقل تأثيرًا (بول وولفوويتز، ودوجلاس فايث، وريتشارد بيرل، وجون بولتون، فضلاً عن لويس ليبى).

ولعل هذا التصور هو المسئول عن الصدمة التى أصابت البعض إزاء الموقف الأمريكى من الحرب اللبنانية؛ إذ بدون ذلك التصور يصبح الموقف الذى اتخذته إدارة بوش متوقعًا؛ لأنه يتسق تمامًا مع رؤية الإدارة للمنطقة وطبيعة مصالحها فيها. ولعل هذا التصور هو المسئول أيضًا عن التكهنات التى سرت فى بعض الدوائر بشأن زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية للمنطقة بعد الحرب، متمنية أن تكون تلك الزيارة ـ إذا ما استثمرت عربيًا ـ مقدمة للاهتمام بإحياء ملف التسوية السياسية للصراع العربى / الإسرائيلى.

ويسعى هذا البحث إلى دراسة الموقف الأمريكى من العدوان الإسرائيلى على لبنان وتداعياته على الدور الأمريكى فى المنطقة بعدها.

(*) مدير مركز الدراسات الأمريكية بالجامعة الأمريكية سابقًا.

وهو فى ذلك يقدم أطروحة محددة مؤداها أن إدارة بوش لم تغير قبل حرب لبنان ولا بعدها من رؤيتها وأهدافها فى المنطقة، وأنها استخدمت أدوات عدة لتنفيذ السياسة نفسها؛ ففى أثناء الحرب وقفت بكل قوتها وراء استخدام إسرائيل للقوة المفرطة لتحقيق أهداف بعينها، ثم سعت بعد الحرب عبر دبلوماسية المحاور إلى تنفيذ السياسة نفسها التى عجزت عن تنفيذها بالقوة الغاشمة. لكن خطورة تلك الدبلوماسية الأمريكية هى أنها لا تؤدى فقط إلى تعميق الانقسامات العربية؛ وإنما إلى توسيع الهوة بين الحكومات والشعوب العربية.

وتنبع تلك السياسات التى سعت الولايات المتحدة إلى تنفيذها من رؤية متكاملة استلهمت خطوطها العريضة من فكر المحافظين الجدد، الذين عملوا باستمرار على توفير منظومة متكاملة من الأفكار المقترحة حول طرق تنفيذها أيضًا.

فلم يكن صحيحا أن ذلك التيار قد فقد نفوذه فى إدارة بوش[1] قبل حرب لبنان؛ إذ ظلت هناك رموز مهمة تتولى الكثير من المواقع الحساسة، هذا فضلاً عن الدور المهم الذى يلعبه المحافظون الجدد خارج الإدارة، خصوصًا فى مراكز الفكر القريبة منها التى تمدها بالخطط المقترحة، بالإضافة إلى دورهم فى خلق البيئة الفكرية والإعلامية المواتية لتقبل تلك الأفكار.

وبناء على هذا الطرح تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، تقدم المعلومات والتحليل الذى انبنت عليه الأطروحة؛ حيث يتناول الجزء الأول رؤية إدارة بوش للعالم وأصولها الفكرية، بينما ينصرف الجزء الثانى للبحث فى موقع لبنان فى إطار تلك الرؤية وعلاقتها بإستراتيجية إدارة بوش فى المنطقة ككل. أما الجزء الثالث، فيتناول الإستراتيجية الأمريكية بعد العدوان على لبنان.

أولاً: رؤية إدارة بوش وأصولها الفكرية

فى خضم العدوان الإسرائيلى على لبنان فى صيف ٢٠٠٦؛ وصفت وزيرة الخارجية الأمريكية الدمار الشامل الذى لحق بلبنان باعتباره «مخاض شرق أوسط جديد»[2] وبمجرد إعلان وقف إطلاق النار الذى كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد عطلت صدور قرار بشأنه لفترة طويلة؛ خرج الرئيس الأمريكى على الصحفيين ليعلن «هزيمة» حزب الله[3].

وقد أدت هذه التصريحات وغيرها إلى بروز درجة عالية من الإجماع بين المحللين السياسيين مؤداها أن خطاب إدارة بوش وسلوكها إزاء لبنان، ناهيك عن العراق؛ يكشف عن عجز فاضح عن فهم الواقع المعقد فى الشرق الأوسط. فقد كان هناك فعلاً انفصال واضح بين الخطاب والفعل الأمريكي من ناحية، ومعطيات الواقع المعقد من ناحية أخرى.

ورغم أن هذا التحليل يظل صحيحًا فى مقدماته؛ إلا أنه ليس دقيقًا بالقدر الكافى؛ إذ تغيب عنه عناصر مهمة تسهم عند الوقوف عليها فى التوصل إلى تقديرات أكثر دقة للموقف الأمريكى. فهناك فارق كبير بين العجز عن فهم الواقع، وبين عدم الاكتراث بفهمه أصلاً، بناء على تعريف محدد للمقصود بالواقع؛ وهى مسألة جوهرية فى فكر المحافظين الجدد الذين تهيمن أفكارهم على سياسة إدارة بوش الخارجية. فإدارة بوش لم تكن فى أى مرحلة إدارة عادية على النمط المعروف للحكم فى أمريكا؛ إذ هيمن عليها منذ البداية مجموعة مدفوعة بزخم أيديولوجى صارخ، يمثل مضمونه انقطاعًا راديكاليًا عن تيارى الواقعية والليبرالية الدولية اللذين طالما هيمنا على صنع السياسة الخارجية الأمريكية، على الأقل منذ الحرب العالمية الثانية[٤].

والمحافظون الجدد تيار فكرى يرى أن الواقع المهم فهمه ليس هو ذلك القائم بالفعل؛ وإنما ما يقومون هم بتشكيله؛ ومن ثم فإن تركيزهم كله على ذلك الواقع الذى يريدون صنعه لا ذلك الموجود على الأرض. وهم يقولون ذلك صراحة؛ ففهم الواقع المعقد عندهم ليس مهمًا بالمرة؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية بصدد تغييره أصلاً.

وينطلق المحافظون الجدد فى رؤيتهم للعالم من فكرة محورية، مؤداها أن اللحظة التى نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتى هى فرصة تاريخية ينبغى استثمارها للحد الأقصى؛ فهى لحظة صارت فيها الإمبراطورية الأمريكية القوة العظمى بلا منازع؛ تمتلك تفوقًا عسكريًا غير مسبوق، لكنها لحظة يمكن أن تضيع إذا لم يتم اقتناصها؛ لأن هناك قوى صاعدة قد تتمكن من المنافسة لاحقًا؛ ومن ثم فإن الهدف عندهم هو الهيمنة الأمريكية على العالم، وتحويل تلك «اللحظة» التاريخية التى تنفرد فيها الولايات المتحدة بالزعامة والهيمنة إلى «عصر» كامل[٥]، فلا يجوز أن تنتظر الولايات المتحدة قدوم التهديد القادم؛ وإنما عليها «تشكيل البيئة الدولية على نحو يمنع ظهوره أصلاً»[٦]؛ ومن ثم ينبغى للولايات المتحدة القضاء على أى معارضة أو مقاومة لمخططات الإمبراطورية السياسية والإستراتيجية والاقتصادية على السواء.

وقد كان الانتقاد الأساسى الذى وجهه المحافظون الجدد لكلينتون بل وبوش الأب؛ هو أنهما ضيعا عقدًا كاملاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتى كان يتحتم استثماره؛ وذلك عبر تبنيهما سياسات تقليدية لا تخدم الهدف؛ «فبدلاً من أن تسعى للإطاحة بالدكتاتوريات الخطرة فى بغداد وبلجراد؛ جمعت إدارة كلينتون بين التهديد الأجوف والعمليات العسكرية غير المجدية، والمهادنة الدبلوماسية، وبدلاً من أن تضغط بقوة نحو تغيير النظام السياسى فى كل من بيونج يانج وبكين؛ قامت تلك الإدارة ـ بل وإدارة بوش من قبلها ـ بشراء سلوك أفضل من كليهما، عبر الانخراط فى علاقات مع كلا النظامين. وبدلاً من مواجهة التهديد الإستراتيجى والأخلاقى الذى مثلته تلك الأنظمة الشريرة؛ سعت الولايات المتحدة إلى العمل معها جريًا وراء وهم الاستقرار»[٧].

ومن أجل تحقيق ذلك الهدف (أى الهيمنة الأمريكية على العالم) لا بد للولايات المتحدة أن تتوسع فى ميزانيتها العسكرية، وأن تكون على استعداد لاستخدام القوة العسكرية فى جميع أنحاء العالم لتحقيق أهدافها؛ بل وعليها أن «تنظر إلى نفسها باعتبارها قوة أوروبية وآسيوية وشرق أوسطية ولاتينية فى آن معًا»؛ بمعنى أن عليها أن تتصرف وكأن تهديد حلفائها فى أى منطقة هو تهديد مباشر لها[٨].

بعبارة أخرى فإن استخدام التفوق العسكرى الأمريكى على نطاق واسع وفق ذلك التعريف الفريد لأمريكا، ومن ثم لمصالحها؛ جزء محورى فى فكر هؤلاء.. وقد استخدمت الولايات المتحدة فى هذا الإطار ما سمى بإستراتيجية «الصدمة والرعب». والمقصود بها الاستخدام المفرط للقوة العسكرية، على النحو الذى يثير الرعب فى النفوس، ويؤدى لتركيع الخصوم، ويقضى على روح المقاومة لدى غيرهم؛ لأن معارضة رغبات أمريكا تبدو وسط الدمار والحرائق المشتعلة بمثابة انتحار شامل، فالرسالة تصل واضحة، وهى رسالة مؤداها ـ كما عبر عنها وليام كريستول ـ: «لا تفكروا أصلاً» فى التحدى[٩].

يتضح مما تقدم أن المحافظين الجدد اقترحوا أدوات بعينها لتحقيق الهيمنة، منها استخدام القوة الغاشمة بهدف القضاء على روح المقاومة بالمعنى الواسع لها، بالإضافة إلى تغيير كل النظم التى قد تشكل خطرًا على المصلحة الأمريكية (وفق تعريف المحافظين الجدد طبعًا)، عبر حروب استباقية لا تنتظر ظهور التهديد كما سبقت الإشارة. ومن الجدير بالذكر أن

المحافظين الجدد لم يدعوا فقط إلى تغيير النظام العراقى والسورى والكورى الشمالى؛ وإنما دعوا أيضًا عام ٢٠٠٠ إلى تغيير النظام الصينى كما سبقت الإشارة.

وهذه الأفكار كلها بالمناسبة سابقة على أحداث سبتمبر، ونشرها المحافظون الجدد فى شتى الدوريات والكتب طوال التسعينيات.

والولايات المتحدة من خلال كل ذلك تبنى «واقعًا» جديدًا تمامًا ينبغى أن توليه كل اهتمامها؛ فهى قادرة على صنعه؛ لأنها فى لحظة تاريخية غير مسبوقة من التفوق ينبغى استثمارها.

وبناء على هذا المعنى الفريد للواقع؛ يصبح الدمار الشامل ما هو إلا «مخاض ولادة» لا ينبغى التركيز عليه، فآلامه أمر طبيعى فى أى ولادة؛ وإنما ينبغى التركيز على «المولود الجديد» الذى تقوم أمريكا بتشكيله بنفسها، وأهم مواصفاته أنه مولود مطيع تخلو جيناته تمامًا من أى روح للمقاومة ـ بمعناها الواسع ـ للهيمنة الأمريكية بكافة صورها.

وإذا كانت أمريكا لا تكترث بفهم الواقع، لا عاجزة عن فهمه؛ يتحتم ألا نستدرج للاستغراق فى تحليل المسميات التى تطلقها إدارة بوش على من تعتبرهم خصومها؛ لأنها كلها تعبر عن جوهر واحد، فالمواجهة مفتوحة مع أى طرف يمثل معارضة للهيمنة الأمريكية، بغض النظر عن هويته، ولا يجوز أيضًا الاستغراق فى تحليل المسميات التى تطلقها الإدارة على مشروعها فى المنطقة؛ من الشرق الأوسط الجديد والكبير، ومروراً بالموسع، ووصولاً إلى الشرق الأوسط «المستقبلى»[١٠]، كما أسمته الوزيرة الأمريكية فى زيارتها للمنطقة فى أكتوبر ٢٠٠٦؛ فهى كلها أيضًا تعبر عن جوهر واحد هو أنه شرق أوسط خال من المقاومة للهيمنة الأمريكية.

ولعل الأهم من ذلك كله؛ هو أنه لا يجوز توقع تغيير السياسة الأمريكية إذا ما بذلت الجهود عربيًا لحث الإدارة على فهم أفضل للواقع، فإدارة بوش تصوغ رؤاها وإستراتيجياتها عمداً بمعزل كامل عن الواقع على الأرض، ثم تسعى لفرضها فرضًا؛ وهو ما لا يتأتى إلا بالقوة؛ فتغيير السياسة الأمريكية فى المنطقة لا يتأتى إلا بتحولات تنبع من الداخل الأمريكى نفسه، أو بخروج النظام العربى من كبوته الراهنة أو الاثنين معًا، لا عبر «إقناع» إدارة بوش.

ثانيًا: موقع لبنان من إستراتيجية إدارة بوش

ينظر المحافظون الجدد إلى منطقة الشرق الأوسط ـ التى احتلت لديهم منذ البداية أهمية معتبرة نظرًا لاهتمامهم الخاص بإسرائيل فضلاً عن البترول ـ بناء على تلك الرؤية الخاصة للعالم؛ فلا يمكن عندهم الهيمنة على العالم إلا بإخضاع منطقة الشرق الأوسط عبر إعادة رسم خريطتها بالكامل؛ فالشرق الأوسط المطلوب هو شرق أوسط خال من المقاومة، خاضع للولايات المتحدة الأمريكية التى تتطابق فى مصالحها لديهم مع مصالح إسرائيل، وتحديدًا مع تعريف اليمين الإسرائيلى لتلك المصالح(١١).

ويحتل لبنان موقعًا متميزًا فى إستراتيجية تشكيل الشرق الأوسط، وفق الخريطة الجديدة؛ ولهذا السبب اهتم المحافظون الجدد بالأوضاع اللبنانية وكيفية تشكيلها منذ منتصف التسعينيات.

فعلى سبيل المثال احتل لبنان مكانًا مهمًا فى وثيقة «الانقطاع الكامل ـ Clean Break» التى كتبها مجموعة منهم فى عام ١٩٩٦، وكانت بمثابة توصيات مقدمة لحكومة نتنياهو التى كانت قد انتخبت لتوها فى إسرائيل. وللوثيقة أهمية كبيرة تتعلق بأسماء الموقعين عليها من ناحية، وبخطورة ما جاء فيها من ناحية أخرى. فما لبث الموقعون على تلك الوثيقة أن تولوا مواقع حساسة فى إدارة بوش عام ٢٠٠١، ترتبط مباشرة بصنع السياسة الخارجية تجاه المنطقة؛ فقد كان من بينهم دوجلاس فايث الذى صار وكيلاً لوزارة الدفاع لشئون السياسات فى إدارة بوش الأولى، وريتشارد بيرل الذى صار رئيسًا لمجلس سياسات الدفاع، فضلاً عن ديفيد ويرمسر الذى صار مساعداً لتشينى لشئون الشرق الأوسط.

أما مضمون الوثيقة؛ فقد عبر بالتفصيل عن المعنى الذى ورد فى عنوانها؛ إذ كان المقصود «بالانقطاع» هو إحداث انقطاع راديكالى عن كل ما سبق من سياسات، على نحو يغير وجه الشرق الأوسط؛ فهو شرق أوسط تستخدم فيه الحروب الاستباقية لتحقيق الأهداف المرجوة. وقد حث الموقعون الحكومة الإسرائيلية على الإطاحة بصدام حسين، واعتبار تغيير النظام العراقى هدفًا «إسرائيليًا» إستراتيجيًا(١٢)، فالخطوة الأولى فى تشكيل ذلك الشرق الأوسط تتمثل فى الإطاحة بصدام حسين، ثم شن حرب على لبنان وسوريا، والإقدام على مواجهة مع إيران(١٣).

وبخصوص لبنان فقد نصحوا نتنياهو بتوجيه ضربات جوية شاملة للبنان، على أن تكون الذريعة (كان ذلك فى عام ١٩٩٦) هى القضاء على تجارة المخدرات والعملة «التى تدعمها عناصر النظام السورى فى لبنان»؛ وهى ذريعة ـ كما هو واضح ـ لا علاقة لها بمصلحة إسرائيلية، ولكنها «يمكن أن تخلق تعاطفًا داخل أمريكا للعمليات العسكرية الإسرائيلية» كما تقول الوثيقة[١٤].

وبمجرد دخول لبنان يكون على إسرائيل الانخراط، ليس فقط فى حرب ضد حزب الله؛ وإنما ضد سوريا وإيران، عبر توسيع نطاق الحرب بدخول بعض القوى بالوكالة عن إسرائيل إلى الأراضى السورية؛ وذلك «لإرساء سابقة مؤداها أن الأرض السورية ليست محصنة من الهجمات التى تأتى من لبنان»، عبر عملاء إسرائيل، ومن خلال إيجاد محور جديد يضم إسرائيل والأردن وتركيا إلى جانب عراق ما بعد صدام حسين، ويمكن عزل شيعة لبنان عن إيران وسوريا عبر توثيق صلاتهم بشيعة العراق وملك الأردن، اللذين اعتبرتهما الوثيقة «أقرب دينيًا ومذهبيًا لشيعة لبنان من شيعة إيران»[١٥]!!

أما بخصوص فلسطين؛ فقد طالبت الوثيقة بوضع نهاية لعملية التسوية المبنية على فكرة «الأرض مقابل السلام»، وتغيير طبيعة العلاقة مع الفلسطينيين بشكل راديكالى يقوم على تزكية الخلافات العربية مع عرفات، واستغلال ذلك لصالح إسرائيل، وإرساء مبدأ جديد هو مبدأ «السلام مقابل السلام»[١٦].

ورغم أن نتنياهو لم يتبن كل ما جاء فى الوثيقة؛ إلا أن المحافظين الجدد قد صارت لديهم الفرصة فى ٢٠٠١، من خلال مواقعهم السياسية التى تولوها فى واشنطن، حتى يعيدوا إحياء تلك الوثيقة وتطبيقها على يد الولايات المتحدة هذه المرة لا إسرائيل. وقد تم بالفعل إعطاء الأولوية لغزو العراق.

غير أن العراق لم يكن إلا الخطوة الأولى فى سلسلة طويلة من الخطوات التى تليها من أجل إعادة رسم خريطة المنطقة؛ إذ كان من بين الأولويات طرد سوريا من لبنان، وهو الذى كان أحد الأهداف التى عبرت عنها بوضوح أدبيات المحافظين الجدد، حتى قبل وصول بوش للحكم[١٧].

وبعد احتلال العراق مباشرة؛ صار لبنان يحتل الأولوية لدى المحافظين الجدد من أجل تنفيذ رؤيتهم للمنطقة، وذلك لأسباب إضافية فرضتها المستجدات على الساحة،

أولها: أن لبنان هو البلد العربى الوحيد الذى التقت فيه مواقف الإدارة مع بعض الأطراف الأوروبية خصوصًا فرنسا؛ الأمر الذى يسمح لأمريكا بأن تبدو وكأنها تنفذ سياسة تحظى بإجماع دولى بعد أن تبنت أحادية صارخة بشأن العراق، **وثانيها:** أن لبنان كان محطة مثالية يمكن من خلالها تحقيق بعض النجاح بشأن التناقض بين الفعل والخطاب الأمريكى؛ فهى موقع ممتاز يمكن فيه المزج بين الحديث عن الديموقراطية وتغيير النظم، عبر إعمال مبدأ الفوضى الخلاقة من ناحية، وبين الأهداف الإستراتيجية من ناحية أخرى.

ففى لبنان يمكن الحديث عن «ديموقراطية وليدة» ينبغى دعمها واعتبارها نموذجًا يحتذى عربيًا، وهى من ثم الأنسب لإعمال فكرة تغيير النظم فى بلدين عربيين لا فى واحد فقط؛ **الأول:** هو لبنان نفسه عبر العمل على الإطاحة بإميل لحود، وما يمثله فى لبنان، **والثانى:** هو سوريا عبر طردها من لبنان، وفرض المزيد من القيود على حرية حركتها، ثم العمل على إسقاط نظامها[١٨].

أما فيما يتعلق بالفوضى الخلاقة؛ فهو تعبير نحته المحافظون الجدد للرد على انتقادات الواقعيين؛ فهم يرفضون الطرح الذى يقدمه الواقعيون، والقائم على أن الاستقرار فى المنطقة هو الذى يحقق المصلحة الأمريكية، ويقولون إن مصلحة أمريكا تقتضى إحداث تغييرات جوهرية فى العالم العربى، فالفوضى ليست بالضرورة مناهضة للمصالح الأمريكية؛ لأنها تسمح للولايات المتحدة بإعادة تشكيل المنطقة من جديد[١٩].

لكن لبنان أيضًا يمثل مسرحًا مهمًا لتحقيق الأهداف الإستراتيجية؛ فمن خلال التدخل الثقيل فى الشأن اللبنانى، وبالذات فيما يتعلق بالوجود السورى ودور حزب الله؛ يمكن بدء المواجهة مع إيران التى تعتبر الحليف الذى لا غنى عنه للطرفين.

ومن هنا كان اغتيال رفيق الحريرى، وما لحقه من مظاهرات حاشدة فى لبنان تطالب بجلاء القوات السورية؛ بمثابة هدية على طبق من فضة استغلتها إدارة بوش بالتأكيد، ودعمت بقوة خروج القوات السورية من أجل تنفيذ أهدافها الخاصة فى المنطقة ككل.

لكن خروج القوات السورية لم يكن يعنى وحده تأمين الحدود الشمالية لإسرائيل، الذى هو أحد معالم الشرق الأوسط الجديد عند المحافظين الجدد؛ فهو ما لا يتأتى عندهم دون القضاء على حزب الله، وحسم المواجهة مع كل من سوريا وإيران[٢٠].

وعلى الرغم من الإجماع على أن المواجهة مع سوريا وإيران عبر لبنان؛ كانت الهدف التالى على الأجندة، إلا أنه لم يكن هناك اتفاق داخل أروقة الحكم فى واشنطن على أكثر من ذلك؛ فعلى حين كان البعض يروج للبدء بالإطاحة بالنظام السورى، كان آخرون يدفعون نحو مواجهة عسكرية مع إيران أولاً.

أما بخصوص سوريا؛ فعلى الرغم من أنه كان هناك إجماع فى واشنطن على أن النظام السورى غير مرغوب فى بقائه، إلا أنه كان هناك خلاف حول كيفية التخلص منه، ناهيك عن أهمية التخلص منه أصلاً.

وفى واقع الأمر فإن أعضاء الكونجرس كانوا فى مقدمة المنادين بالإطاحة بالنظام السورى، واشترك معهم فى ذلك عدد من رموز المحافظين الجدد فى الإدارة، بينما عارض ذلك العسكريون فى وزارة الدفاع، وكوادر الدبلوماسيين فى وزارة الخارجية؛ أى الذين لم يأتوا إلى مواقعهم عبر تعيينات سياسية من قبل بوش.

وقد سعت رموز المحافظين الجدد إلى البحث عن جماعة سورية فى المنفى تقوم بالدور نفسه الذى لعبه أحمد الجلبى فى العراق. وبالفعل عقدت اجتماعات عدة مع رموز حزب الإصلاح؛ وهو ائتلاف واسع من قوى المعارضة السورية فى الخارج، بزعامة فريد الغادرى، وقد التقى هؤلاء بمساعدى تشينى بالبيت الأبيض، ودوجلاس فايث وفريقه فى وزارة الدفاع، فضلاً عن إليزابيث تشينى، والفريق العامل معها فى وزارة الخارجية[٢١].

وقد لقى هذا الفريق داخل الإدارة معارضة قوية، بالذات من داخل وزارة الخارجية، التى وجدت فى العمل مع مجموعة الغادرى تكراراً مريراً لفشل تجربة الجلبى، التى كانوا ضدها أصلاً منذ عام ١٩٩٥. غير أن الأمر حسم بعد الانتخابات المصرية والفلسطينية لصالح إرجاء تلك المحاولات مؤقتًا خوفًا من أن تؤدى الإطاحة بالنظام السورى إلى وصول الإخوان المسلمين للحكم فى سوريا. وصار هدف إدارة بوش منذ ذلك الوقت هو إضعاف نظام الأسد وتهميشه وإبعاده عن إيران، ولكن دون القضاء عليه[٢٢].

ويتم إضعاف النظام السورى عن طريق تكثيف عمل المخابرات الأمريكية داخل سوريا، من أجل الوقوف على مواطن ضعف النظام واستغلالها، وخلق حملة إعلامية دولية ضخمة تستغل الأوضاع السياسية البائسة داخل سوريا وانتهاكات القانون وحقوق الإنسان بها، فضلاً عن حرمان سوريا من أى تسوية سياسية بشأن الجولان، بحجة أن ذلك من شأنه تقوية نظام الأسد[٢٣].

أما إيران فهناك حملة محمومة من جانب المحافظين الجدد لتوجيه ضربة جوية مدمرة لها، وهى حملة تدور على قدم وساق، ولم تنته حتى بعد هزيمة الجمهوريين فى انتخابات الكونجرس، ويعود تاريخها إلى ما بعد غزو العراق مباشرة، ويغذيها بقوة أنصار إسرائيل فى واشنطن، حتى من غير المنتمين للمحافظين الجدد، بعد أن كانوا هم أصحاب تلك الحملة منذ منتصف التسعينيات، وحتى تولى بوش الرئاسة فى ٢٠٠١[٢٤].

وفى واقع الأمر؛ لا يوجد عند إدارة بوش ولا أنصارها أى تناقض بين تبنى المسار الدبلوماسى فى التعامل مع البرنامج النووى الإيرانى، وبين الاستعداد فى الوقت ذاته لتوجيه ضربة عسكرية لإيران. فتبنى الولايات المتحدة للدبلوماسية فى هذا الصدد لا يعنى بالضرورة استبعاد المسار العسكرى؛ بل إن الأول يمثل شرطًا أوليًا ضروريًا للثانى. فالمسار الدبلوماسى يحقق أهدافًا بعينها تخدم الولايات المتحدة فى استعدادها للعمل العسكرى ضد إيران. فمن وجهة نظر المحافظين الجدد: «من الضرورى أن يتضح أن الخيار الدبلوماسى قد تم اختباره وثبت فشله. فعند الأوروبيين المسار الدبلوماسى معناه المحاولة ليس مرة واحدة ولا مرتين ولا ثلاث مرات، وإنما مرات ومرات ومرات؛ لأنهم فى النهاية لا يريدون اتخاذ أى إجراء ضد إيران؛ ومن ثم لا بد من أن نجرهم خطوة بخطوة، مهما كانت تلك الخطوة صغيرة وهامشية نحو القرار، حتى يضطروا فى النهاية إلى الموافقة (يقصد على قرار الضربة العسكرية) أو الانسحاب من التزاماتهم على نحو يمثل إحراجًا لهم»[٢٥].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تقارير عدة أكدت أن الاستعداد لتوجيه ضربة لإيران يدور على قدم وساق[٢٦]. وقد سعى المحافظون الجدد إلى إعداد الرأى العام للمواجهة العسكرية، عبر المبالغة فى الخطر الذى تمثله إيران؛ مما يحتم المواجهة، بغض النظر عن الكارثة التى آلت إليها الأوضاع فى العراق، وعلى نحو يبدو قريب الشبه إلى حد كبير بالحملة التى أداروها قبل غزو العراق.

ويقول المحافظون الجدد صراحة: «إنه ينبغى ألا نترك خصومنا يعتقدون أننا سوف نخشى اتخاذ الخطوات اللازمة ضد النظام الحالى فى طهران لمجرد أن المعلومات الاستخباراتية بشأن العراق كانت سيئة، أو لمجرد أن الوضع فى العراق قد صار صعبًا»[٢٧].

بل إن بعضهم يدعو فى إطار تلك الحملة المحمومة إلى مواجهة عسكرية طويلة الأمد «قد تمتد عدة سنوات، وربما لعقد أو أكثر، وقد تصل إلى حد الغزو الأمريكى الكامل

لإيران». ولا يجد المحافظون الجدد غضاضة فى الاعتراف بأن تلك الضربة ستخلف دماراً، ولا يوجد مع ذلك ما يضمن تدمير قدرات إيران النووية عبر تلك الضربات العسكرية؛ فالهدف هو: «على الأقل أن نثبت للملالى ولغيرهم حول العالم أنه حتى مع وجود مثل تلك الحالة من عدم اليقين؛ فإنه فى عالم ما بعد ١١ سبتمبر فإن هناك خطوطًا حمراء لدى الولايات المتحدة سوف تجعلها تتحرك لاتخاذ مثل ذلك القرار. وأحد هذه الخطوط الحمراء غير القابلة للتفاوض هو سعى أى دولة مارقة إرهابية معادية لأمريكا للحصول على السلاح النووى؛ فلن يرهبنا التهديد بالإرهاب، ولا ارتفاع أسعار البترول، ولا رأى عام دولى مناهض»[٢٨].

وفى هذا السياق من الأهداف والإستراتيجيات؛ جاء العدوان الإسرائيلى على لبنان ليجد دعمًا كاملاً من جانب إدارة بوش، وصل إلى حد رفض وقف إطلاق النار حتى تنتهى إسرائيل من عملياتها العسكرية. فإذا كانت تلك هى الأهداف الأمريكية؛ يصبح من الطبيعى أن تقف الولايات المتحدة موقف الدعم الكامل لإسرائيل فى قصفها الوحشى للبنان.

فمن ناحية كان القضاء على حزب الله شرطًا ضروريًا لا بد أن يسبق أى ضربة أمريكية جوية لإيران لئلا تستخدم صواريخ حزب الله فى أى رد فعل انتقامى[٢٩].

ومن ناحية أخرى كانت الضربة الأمريكية المزمعة على إيران تشبه إلى حد كبير فى شكلها ومضمونها ما سعت إسرائيل إلى عمله؛ فقد استخدمت إسرائيل فى لبنان إستراتيجية الصدمة والرعب نفسها التى استخدمتها أمريكا فى العراق؛ ومن ثم فإن ضرب البنى التحتية المدنية فى لبنان كان هدفًا فى ذاته؛ إذ كان المقصود بالصدمة والرعب فى حالة لبنان هو تأليب الفرقاء اللبنانيين على حزب الله لتحقيق هدف القضاء عليه؛ إن لم يكن بالقوة العسكرية، فعبر الانقسامات اللبنانية. ومن واقع ما نشر حتى الآن؛ فإن المخطط الأمريكى بشأن إيران هو نسخة طبق الأصل من ذلك المخطط الإسرائيلى[٣٠]. فالضربة الجوية المزمعة ـ والتى لا تزال تلقى معارضة قوية من جانب العسكريين الأمريكيين بينما يقف وراءها بقوة السياسيون وبالذات فى مكتب ديك تشينى ـ لا تهدف فقط إلى ضرب المنشآت النووية الإيرانية؛ وإنما إصابة البنية التحتية الإيرانية إصابات جسيمة، والهدف منها تأليب الناس على النظام مما يؤدى فى النهاية لثورتهم عليه والإطاحة به[٣١]؛ وهى فى

الحقيقة تنويعة أخرى لنفس الفكرة التى روج لها المحافظون الجدد قبل غزو العراق، حين جزموا بأن العراقيين سوف يستقبلون الجنود الأمريكيين فى شوارع بغداد بالزهور.

وقد وصف المحافظون الجدد العدوان الأخير على لبنان صراحة بأنه: «فرصة ذهبية غير مسبوقة»، وطالبوا إسرائيل «بتحرير جنوب لبنان» (أى احتلاله)، وطرد حزب الله؛ وذلك عبر غزو برى يعقب الضربات الجوية: «مثلما فعلت القوات الأمريكية فى الكويت فى ١٩٩١»[٣٢].

وقد عرقلت الإدارة الأمريكية صدور قرار بوقف إطلاق النار أملاً فى القضاء على حزب الله؛ إن لم يكن عبر القوة العسكرية، فعبر الدمار الشامل الذى من شأنه أن يوجد فتنة فى لبنان تؤدى إلى النتيجة ذاتها كما سبق القول.

ومن الجدير بالذكر أن الانتقادات التى وجهها المحافظون الجدد لإسرائيل بعد الحرب كان سببها أنها لم تستخدم القوات البرية لاحتلال الجنوب اللبنانى، واكتفت بالحرب الجوية[٣٣].

وحين فشلت إسرائيل فى تحقيق الهدف بالقوة الغاشمة؛ صارت الولايات المتحدة تعول على دور القوات الدولية للقيام بمهمة «حرمان حزب الله من الحركة عسكريًا ومنع إمدادات السلاح القادمة إليه»[٣٤].

ثالثًا: ما بعد العدوان على لبنان

لأن الواقع الذى تركز عليه إدارة بوش هو الواقع الذى تريد صنعه لا الواقع الموجود على الأرض؛ فإنها تتسم بالانتقائية فيما تراه. ففضلاً عن أن الإدارة لم تر الدمار والقتل، ولا رأت معاناة المدنيين؛ فإنها لم تر أيضًا المغزى العسكرى والإستراتيجى لصمود حزب الله، ولا حتى ما خلفته تلك الحرب من طوفان هائل من التعاطف الشعبى مع حزب الله على امتداد العالم العربى.

فما رصدته الإدارة كان فقط الأصوات التى خرجت من داخل لبنان، ومن دول عربية مهمة تحمل حزب الله المسئولية عما جرى. وقد اعتبرت إدارة بوش أن هذه التصريحات هى النصر الذى تحقق فى الحرب؛ إذ من وجهة نظرها فقد حققت إستراتيجية الصدمة

والرعب أهدافها المرجوة؛ بما يفتح الباب أمام تشكيل تكتل عربى تدعمه أمريكا ضد قوى «الشر».

وبمجرد أن أطلقت تلك التصريحات العربية؛ تلقفها من ينتظرها فى واشنطن. فعلى سبيل المثال كتب دنيس روس الذى لا ينتمى إلى المحافظين الجدد ولكنه من أنصار إسرائيل الذين تحالفوا معهم؛ يدعو صراحة إلى ما جاءت من أجله الوزيرة الأمريكية بعدها بشهور إلى المنطقة؛ فالهدف هو خلق «مظلة عربية» لتحقيق الأهداف الأمريكية، وهى فى الواقع فكرة تشبه إلى حد كبير المحور الذى اقترحه المحافظون الجدد فى وثيقة الانقطاع الكامل عام ١٩٩٦، وإن دخل عليها بعض التعديلات الطفيفة التى فرضتها مستجدات اللحظة.

وتتكون هذه المظلة من مصر والأردن والسعودية، فضلاً عن دول الخليج لتحقيق الأهداف الأمريكية. والمطلوب من تلك المظلة أن تدعم محمود عباس من أجل القضاء على حماس، وحكومة السنيورة من أجل القضاء على حزب الله، فضلاً عن التدخل لإقناع سوريا بالابتعاد عن إيران والتخلى عن حزب الله[٣٥].

والجدير بالذكر أن ما تحصل عليه سوريا مقابل استجابتها لا علاقة له بالجولان؛ وإنما يتمثل فى حوافز اقتصادية، عبر المزيد من الاستثمارات الأوروبية (لا الأمريكية بالمناسبة!). ويصر المحافظون الجدد على ألا يحدث تغيير فى الموقف الأمريكى تجاه سوريا إلا إذا طردت الأخيرة من أراضيها رموز حماس وحزب الله، أو قام الأسد بزيارة للقدس على غرار زيارة السادات.

وبالفعل جاءت وزيرة الخارجية الأمريكية إلى المنطقة فى أوائل أكتوبر ٢٠٠٦ لتحمل فكرة العمل مع الدول «المعتدلة». وحضرت خلال الزيارة اجتماع وزراء الخارجية العرب الذى أطلق عليه تعبير «اجتماع ٦ +٢»؛ وهو الذى ضم إلى جانب مصر والأردن والولايات المتحدة الأمريكية دول الخليج الست.

وقد صاحب الزيارة تغطية إعلامية عربية اعتبرت أنها تستهدف «بحث تحريك المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، والتمهيد لتحريك عملية السلام فى المنطقة»[٣٦].

أما الوزيرة الأمريكية؛ فقد كان خطابها أكثر تحديداً؛ إذ لم يخل تصريح لها أثناء الزيارة - بمحطاتها المختلفة - من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تهدف إلى دعم «محمود عباس» على وجه التحديد، و«الديموقراطية الوليدة فى لبنان»[٣٧].

ولا يمكن فى الواقع فصل تلك الزيارة عن الحرب التى دارت قبلها بشهرين فى لبنان؛ فاجتماع وزراء الخارجية العرب الذى حضرته الوزيرة كان الثانى من نوعه؛ إذ سبقه اجتماع عقد فى نيويورك كان هدفه هو نقل قضية الصراع العربى الإسرائيلى إلى مجلس الأمن، وذلك بعد أن أعلنت جامعة الدول العربية أثناء حرب لبنان، وبالإشارة إلى ما يحدث فى كل من لبنان وفلسطين؛ «موت» عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى، وأرجعت ذلك إلى فشل الولايات المتحدة فى لعب دور الوسيط النزيه[٣٨]. فكانت المفارقة أن تحضر الولايات المتحدة الاجتماع الثانى، ويعود الحديث من جديد عن التسوية السياسية التى تتبناها الولايات المتحدة.

وعلى ذلك يصبح الفارق بين خطاب الوزيرة الأمريكية والخطاب العربى بشأن الزيارة نفسها ذا مغزى مهم؛ فبغض النظر عما تمنته الحكومات العربية التى شاركت فى الاجتماع، أو ما سعت جاهدة إلى الدفع نحوه؛ فإن الوزيرة الأمريكية لم تأت إلى المنطقة لإعطاء دفعة جديدة لعملية التسوية السياسية، ولا كان الموضوع يمثل الأولويَة لديها؛ فإدارة بوش لم تغير أهدافها فى المنطقة؛ وإنما غيرت ببساطة أدوات تنفيذها.

ورغم أن وزيرة الخارجية كانت قد حرصت عندما سئلت أثناء زيارتها على أن تنفى أن بلادها تسعى لبناء مثل ذلك المحور؛ إلا أنها فى الواقع لم تنف أبدًا أن إدارة بوش لم تضع يومًا قضية تسوية الصراع العربى / الإسرائيلى على سلم أولوياتها.

فقبل شهور عدة ردت الوزيرة بعنف على انتقادات كان قد وجهها مارتن أنديك إلى إدارة بوش؛ حيث وصفها بأنها تعتبر أن «أفضل وسيلة للتعامل مع مشكلات الشرق الوسط هى عبر تغيير النظم والدمقرطة لا عن طريق التفاوض من أجل السلام ووضع نهاية للصراع العربى الإسرائيلى». فعلى حين لم تنف الوزيرة توصيف أنديك لسياسة الإدارة وأهدافها؛ فإنها اعتبرت أن القول بأن سياسات الإدارة هى التى تخلق الأزمات فى الشرق الأوسط «أمر مثير للضحك»[٣٩].

* * *

خاتمة

من الواضح أن الانشغال بالواقع الذى يتم صنعه على حساب الواقع المعقد على الأرض، واستخدام القوة الغاشمة؛ لم يحققا للولايات المتحدة نصرًا يذكر فى المنطقة.

والنصر يتحدد بناء على الهدف الذى حدده كل طرف لنفسه قبل أن يشرع فى تنفيذ سياسة ما. وبناء على ذلك فقد عجزت الولايات المتحدة الأمريكية عن إقامة حكومة ديموقراطية علمانية صديقة لإسرائيل فى العراق؛ فقد لعب الدين دورًا محوريًا منذ تغيير النظام العراقى، وانفجرت الأوضاع فى صورة حرب طائفية شرسة، وإذا بالمالكى أول المتقدين للعدوان الإسرائيلى على لبنان(٤٠).

وفى لبنان وبدعم أمريكى كامل؛ نجحت إسرائيل فى تدمير لبنان، ولكنها عجزت عن تدمير حزب الله بالقوة الغاشمة؛ بل حولت السيد حسن نصر الله إلى زعيم عربى لا ينازع صوره على الجدران فى أرجاء العالم العربى سوى صور الرئيس الراحل عبد الناصر.

أما فلسطين فقد مثلت المحطة الفارقة التى كشفت بوضوح عن زيف ادعاءات إدارة بوش بشأن التحول الديموقراطى فى المنطقة.

وفى واقع الأمر فإن حديث إدارة بوش عن التحول الديموقراطى فى المنطقة كان طوال الوقت وسيلة وليس غاية، المقصود بها هو تغيير الموضوع. فالهدف هو إعادة كتابة أجندة العلاقات العربية الأمريكية.

فقد كان واضحًا منذ الأيام الأولى لإدارة بوش (أى حتى قبل ١١ سبتمبر) أن تلك الإدارة تضع العراق قبل فلسطين على سلم أولوياتها فى المنطقة. وحتى لا تحتل قضية الصراع العربى / الإسرائيلى الأولوية؛ كان لا بد من أن يزاحمها فى تلك الأجندة قضية أخرى، الهدف منها هو إرباك الحكومات العربية، واستغلال أهم نقاط ضعفها من أجل إضعاف مواقفها الخاصة بالقضايا الإقليمية، وابتزازها على نحو يدفع كلا منها إلى الانشغال بعلاقتها الثنائية مع أمريكا، وحمايتها على حساب القضايا الإقليمية؛ بل وعلى حساب علاقاتها الثنائية مع دول عربية أخرى.

ومن هنا؛ فإن ورقة التحول الديموقراطى - لأنها وسيلة - كانت مرشحة للصعود والهبوط فى الخطاب الأمريكى وفق سلوك أطراف محور «الاعتدال» إزاء المطلوب منها؛ فهى السيف المسلط على الرقاب إلى جانب أدوات أخرى بطبيعة الحال.

وقد تراجع استخدام هذه الأداة بالفعل خاصة بعد العدوان على لبنان؛ نظرًا لحاجة الولايات المتحدة الماسة إلى تعاون الدول التى دخلت معها منذ فترة قصيرة فى تراشق علنى حول الإصلاح الديموقراطى.

فالهدف الأمريكى الرئيس فى تلك المرحلة هو تهميش سوريا وإبعادها عن إيران، وإقناعها بالتخلى عن حزب الله، فضلاً عن حسم المواجهة مع إيران وحماس وحزب الله[٤١]. ولأن أمريكا أضعف بكثير مما يتصور البعض؛ فهى فى حاجة إلى من يساعدها على تنفيذ ذلك الهدف. صحيح أن الولايات المتحدة لا تزال قادرة على استخدام القوة المفرطة؛ إلا أن تلك هى الأداة الوحيدة التى صارت قادرة على استخدامها، وباستثنائها، فهى عاجزة عن الفعل فى المنطقة لتحقيق ما تريد؛ فهى لا تملك أى علاقات مع الأطراف الأربعة التى تريد حسم المواجهة معها، وصارت علاقاتها محصورة فى عدد من الدول العربية التى فقدت الكثير من نفوذها الإقليمى بسبب ارتباطها بالولايات المتحدة[٤٢].

بعبارة أخرى فإن أمريكا أكثر حاجة إلى ما يسمى بالدول المعتدلة بالمقارنة بحاجة تلك الأخيرة لها. والمفارقة إذن هى أن الدول «المعتدلة» صارت بفضل ارتباطها بالولايات المتحدة تعانى انحسارًا فى نفوذها الإقليمى؛ ومن ثم تطالب الولايات المتحدة بلعب دور جدى، هذا فى الوقت الذى تسعى فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام تلك الدول نفسها لتحقق من خلالها السياسة نفسها التى عجزت عن تنفيذها بالقوة الغاشمة.

ولأن إدارة بوش لم تغير أهدافها فى المنطقة؛ فإن الأولوية المتعلقة بالقضاء على ما تسميه محور التطرف لا يعنى بالضرورة أن حلفاءها فى تلك المرحلة سيظلون حلفاءها بعدها. فالمرحلة التالية ـ وفق إستراتيجية المحافظين الجدد ـ هى الاستفراد بالدول المسماة بالمعتدلة نفسها الواحدة تلو الأخرى، وإخضاعها بالكامل. وقد صدرت بالفعل كتابات عدة منذ تولى بوش الرئاسة تتعلق بالتعامل مع السعودية ومصر على وجه التحديد.

وسوف يتوقف نجاح الإدارة فى تنفيذ إستراتيجيتها على مواقف الأطراف العربية، خاصة المراد لها أن تلعب دور المظلة؛ فهى التى تستطيع أن تعيد لأمريكا بعضًا من قوتها فى المنطقة على نحو يسمح لها بالمضى قدمًا فى تنفيذ باقى المخططات؛ فالفوز الذى حققه الديموقراطيون فى انتخابات الكونجرس قد يضع قيدًا على حركة إدارة بوش، ولكنه لن يغير بشكل راديكالى من السياسة الأمريكية فى المنطقة. وسواء بقى المحافظون الجدد فى

مواقع قيادية أو تقلص وجودهم فى الإدارة؛ فإن توليهم تلك المناصب أصلاً لم يكن إلا قمة جبل الثلج. فالنجاح الحقيقى الذى أحرزوه عبر عقدين من الزمان كان فى الواقع خلق البنية التحتية الفكرية من مراكز فكر وتربية كوادر سياسية وإعلامية تم تطعيم المواقع المختلفة بها؛ الأمر الذى خلق مناخًا عامًا مواتيًا لأفكارهم بين الديموقراطيين والجمهوريين على السواء. والديموقراطيون ينتقدون إدارة بوش لأنها هزمت فى العراق، لا لأنها غزت العراق؛ أى إنهم يعارضون سوء الأداء، دون أن يعنى ذلك بالضرورة أنهم آمنوا بفساد الفكرة أصلاً.

ومن هنا قد يختلف الديموقراطيون مع بوش حول ما ينبغى عمله فى العراق، ولكن قياداتهم الفاعلة لا تتناول بالتشكيك أو حتى بالانتقاد أفكار إعادة رسم خريطة المنطقة، خاصة إذا ما تم التخلى عن القوة الغاشمة، وتم اعتماد الدبلوماسية أداة للتنفيذ، حتى لو كانت تلك الدبلوماسية من نوع دبلوماسية العصا الغليظة ولى الذراع.

بعبارة أخرى فإن قدرة أمريكا على إعادة تشكيل المنطقة لا تنبع من قوتها؛ وإنما تنبع من الضعف العربى الذى وصل إلى مستويات غير مسبوقة.

* * *

الهوامش :

1 - Patrick Seale, Neocons Still Run the Show in Washington, Agence Global, June 23, 2006 <www.agenceglobal.com/article.asp?id=949> Oct.10, 2006.

2- Secretary Condoleezza Rice, Special Briefing on Travel to the Middle East and Europe, July 21, 2006, State Department website, <www.state.gove/secretary/rm/2006/69331.htm> July 23, 2006.

3- President Discusses Foreign Policy During Visit to State Department, White House Website, <www.whitehouse.gov/news/releases/2006/print/20060814-3html> August 17, 2006.

4- John Ehrman, The Rise of Neoconservatism, Intellectuals and Foreign Affairs 1945-1994, (New Haven: Yale University Press, 1995), pp. 3-33.

5- William Kristol and Robert Kagan, National Interest and Global Responsibility, in: Robert Kagan and William Kristol, The Present Dangers, Crisis and Opportunity in American Foreign and Defense Policy, (San Fransisco: Encounter Books, 2000), pp. 3-24.

6- Ibid, p. 12.

7- Ibid, pp.17-18.

8- Ibid.

9- Ibid, p.16.

10- Secretary Condoleezza Rice, Remarks with Egyptian Foreign Minister Ahmed Aboul Gheit After their meeting, State Department website, <www.state.gov/secretary/rm/2006/73525.htm> Oct.6, 2006.

11- Rami Khouri, A New Middle East or Rice's Fantasy Ride? Agence Global, July 23, 2006 <www.agenceglobal.com/article.asp?id=948> Oct. 10, 2006.

12- A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm <www.informationclearinghouse.info.article1438.htm> September 29, 2004.

13- Ibid.

14- Ibid, p. 2.

15- Ibid, p. 4.

16- Ibid, p. 2.

17- Elliott Abrams, Israel and the 'Peace Process', in: Robert Kagan and William Kristol, The Present Dangers, op.cit., pp. 221-240.

18- Danielle Pletka, Toss Bashar Assad Out of both Lebanon and Syria, Los Angeles Times, Feb. 25, 2005, The American Enterprise Institute Website, <www.aei.org/publications/filter.all,pubID.22025/pub_detail.asp> March 5, 2005.

19- Robert Satloff, Assessing the Bush Administration's Policy of 'Constructive Instability', Part II, March 6, 05, The Washington Institute for Near East Policy, , <www.washingtoninstitute.org/print.php> May 11, 2005.

20- Michael Rubin, Eradication First, Before Diplomacy, National Review, July 17, 2006, AEI Website, <www.aei.org/include/pub_print.asp?pubID=24667> Oct. 1st, 2006.

21- Martin Kady, Hits, Misses in President's Policy toward Syria, Congressional Quarterly Weekly, September 19, 2005. <http:// o-library.cqpress.lib.aucegypt.edu/ cqweekly/document.php?id=weekly rep i> Oct. 31, 2005.

22- Ibid.

23- Robert Satloff, Assessing the Bush Administration's Policy of 'Constructive Instability', Part I, March 6, 05, The Washington Institute for Near East Policy, , <www.washingtoninstitute.org/print.php> May 11, 2005.

24- Deterrence in the Middle East: Consequences of the Lebanon War, The Washington Institute for Near East Policy Website, <www.washingtoninstitute.org/print.php> Oct. 10, 2006.

25- Robert Kagan, On Iran, Giving Futility Its Chance, Carnegie Endowment website, <www.carnegieendowment.org/publications/index.cfma?fa=print&id=18526> August 20, 2006.

26- Dave Lindorff, War Signal? The Nation Online, Sept. 21, 2006 <www.thenation.com/docprint.mhtml?i=20061009&s=lindorff> Sept. 29, 2006.

27- William Kristol, And Now Iran, We Can't Rule Out The Use of Military Force, The Weekly Standard, Jan 23, 2006, <www.weeklystandard.com/utilities/ printer_preview.asp?idArticle=6585&R=E> August 20, 2006.

28- Reuel Marc Gerecht, To Bomb or Not to Bomb, The Weekly Standard, April 24, 2006, Vol.2, no. 30 pp 16-24.

29- Seymour M. Hersh, Watching Lebanon, New Yorker, August 21, 2006 <www.newyorker.com/printables/fact/06082fa_fact> August 13, /2006.

30- Ibid.

31- See William Kristol quoted in: <http://thinkprogress.org/2006/07/19/kristol-iran> July 20, 2006.

32- Charles Krauthammer, Lebanon: The Only Exit Strategy, The Washington Post, July 19, 2006 <www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/07/18/ AR2006071801...> August, 17, 2006.

33- Charles Krauthammer, Israel's Lost Moment, The Washington Post, August 4, 2006

<www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/08/03/AR2006080301...> August 17, 2006.

34- Robert Rabil, Why a Multinational Force is Essential in Lebanon, August 4, 2006, The Washington Institute for Near East Policy, , <www.washingtoninstitute.org/print.php> Oct. 1st, 2006.

35- Dennis Ross, US Should Help Construct an "Arab Umbrella", USA Today, July 19, 2006, The Washington Institute for Near East Policy Web Site <www.washingtoninstitute.org/print.php> August 17, 2006.

٣٦ـ الأهرام، ٥ أكتوبر ٢٠٠٦، ص ١.

37- See for example, Secretary Condoleezza Rice, Remarks with Egyptian Foreign Minister Ahmed aboul Gheit After their meeting, State Department website, <www.state.gov/secretary/rm/2006/73525.htm> Oct.6, 2006.

38- Arab League Head: Mideast Peace Process 'dead', CNN Online, July 15, 2006, <www.cnn.com/2006/world/meeast/07/15/arab.league/index.html> Oct.11, 2006.

39- William Schneider, The Middle East and the Midterms, National Journal, Vol 38 no. 30, July 29, 2006 <http://o-web.ebscohost.com.lib.aucegypt.edu/ehost/detail?vid=11&hid=7&sid=9dd6...> Oct. 10, 2006.

40- Edward Wong and Michael Slackman, Iraqi Prime Minister Denounces Israel's Actions, New York Times,July20, 2006 <www.nytimes.com/2006/07/20/world/middleeast/20shiites.html?pagewanted=print> July 20, 2006.

41- Helene Cooper and David Sanger, US Plan to Wedge Syria from Iran, New York Times, July 23, 2006 <www.nytimes.com/2006/07/23/washington/23diplo.html?ei=5094&en=830c90> July 23, 2006.

42- Tom Porteous, Where is the United States? Agence Global, July 17, 2006, <www.agenceglobal.com/article.asp?id=970> Oct. 10, 2006.

* * *

١٠ ـ الاتحاد الأوروبى

د. أسامة مخيمر(*)

مقدمة

قد تتفق أو تختلف الآراء حول دور الاتحاد الأوروبى فى الأزمات المختلفة ومدى فاعلية وجدوى وحدود هذا الدور، ومقدار التقارب وحجم الاختلاف فى وجهات النظر بين دوله والذى يعكس فى نهاية الأمر مصالح الدول التى يتشكل منها الاتحاد الأوروبى، غير أن هناك مجموعة من الملامح والملاحظات العامة حول الاتحاد يصعب الخلاف حولها كالتالى:

١ ـ أن الاتحاد الأوروبى منذ نشأته فى اتفاقية روما فى مارس ١٩٥٧ يتقدم ويتطور ويسير إلى الأمام فى حركة لا تهدأ حتى وصل عدد أعضائه إلى ٢٥ دولة، ويزداد ثقله الدولى يوما بعد يوم فى تجربة من أنجح تجارب التكامل والاندماج الإقليمى التى ربما تستدعى دراستها للتعرف على عوامل وأسباب هذا النجاح(١).

٢ ـ على الرغم من الانقسامات والاختلافات التى تظهر بها مواقف دول الاتحاد فى أوقات الأزمات كما حدث بشكل حاد فى حالة الحرب على العراق فى مارس ٢٠٠٣ إلا أن الدول الأوروبية استطاعت الحفاظ دائما على قاعدة هى: حد أدنى من الاتفاق مع وجود سقف للخلاف(٢)، وخاصة فى أوقات الأزمات، مع وجود سياج قوى من المصالح والروابط بين الدول الأعضاء فى الاتحاد.

٣ ـ أن الموقف الأوروبى فى الأزمات (ومنها على سبيل المثال حرب الخليج الثانية، والغزو الأمريكى للعراق، والحرب الإسرائيلية على لبنان. . .) غالبًا ما يقاس وينسب إلى مقدار بعده أو قربه، وحجم اتفاقه مع أو اختلافه عن الموقف الأمريكى فى نفس الأزمات،

(*) مدرس علوم سياسية ـ جامعة ٦ أكتوبر.

وهو أمر غير مستغرب؛ فالطرفان حليفان فى منظمة عسكرية هى حلف الناتو، وتجمعهما فى نهاية الأمر رؤية وثقافة وقيم متقاربة إلى حد كبير.

٤ ـ أن مواقف الدول الأوروبية نفسها تختلف من أزمة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر وذلك وفقا لمتغيرات مثل: مصالح تلك الدول ومقدار تعرضها للخطر، طبيعة وتوجهات الحزب الحاكم الذى يتولى مقاليد الأمور أثناء اندلاع الأزمات، وحجم الاتفاق أو الاختلاف مع سياسات الإدارة الأمريكية المتواجدة فى السلطة.

وفى هذه الدراسة التى تتناول موقف الاتحاد الأوروبى من الحرب الإسرائيلية على لبنان سوف نقوم بتقسيم الدراسة إلى ما يلى:

أولاً: الموقف الأوروبى فى ضوء الموقف الأمريكى تجاه الحرب.

ثانيًا: موقف الاتحاد الأوروبى تجاه الحرب.

ثالثًا: مواقف الدول الأوروبية تجاه الحرب.

أولاً: الموقف الأوروبى فى ضوء الموقف الأمريكى تجاه الحرب

حتى نتعرف على الموقف الأوروبى من الحرب ومدى تأثره بالموقف الأمريكى يجب علينا بداية التعرف على الموقف الأمريكى نفسه.

• الموقف الأمريكى

الموقف الأمريكى من الحرب الإسرائيلية على لبنان كان واضحا منذ اندلاع الحرب وهو التأييد الكامل لاندلاع بل واستمرار تلك الحرب حتى تحقق أهدافها، ويمكن تلخيص أهم سمات الموقف الأمريكى من الحرب الإسرائيلية على لبنان كالتالى:

١ ـ أن الولايات لم تكتف بمجرد إعطاء الضوء الأخضر وتوفير الدعم لإسرائيل لشن الحرب «بل كانت شريكا فيها ومحرضا عليها وراعيا لها، حيث اعتبر بعض المراقبين أن تلك الحرب كانت حربا أمريكية تؤديها إسرائيل بالوكالة»[٣].

٢ ـ أن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من رعاية تلك الحرب ومباركتها تتجاوز بكثير الأهداف الإسرائيلية المعلنة من تحرير الأسيرين الإسرائيليين والقضاء على قوة حزب

الله التى تهدد إسرائيل، فقد تحدثت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية عن «شرق أوسط جديد يولد من رحم الأزمة اللبنانية» مما دفع بعض الباحثين إلى القول بأن الهدف الأساسى لهذا المشروع الجديد هو إقامة خريطة جديدة من التحالفات الإقليمية بديلة لخريطة التحالفات السابقة، وذلك عن طريق فرض أنماط بديلة للصراعات بدلا من الصراع الرئيس القائم حاليا وهو الصراع العربى - الإسرائيلى، وبحيث يتم استبداله بثلاث صراعات رئيسة جديدة هى: محور الصراع العربى - الإيرانى، ومحور الصراع السنى - الشيعى، ومحور الصراع الإسلامى - اليهودى[٤].

الهدف الأمريكى الآخر يتجاوز لبنان فى حد ذاتها وينتقل إلى محاولة القضاء على البنية العسكرية لحزب الله المدعوم من إيران والذى وصفه «عمير بيريتس» وزير الدفاع الإسرائيلى بأنه «وحدة كوماندوز إيرانية متقدمة». وبالتالى فالحرب هى مواجهة غير مباشرة مع إيران، مع الضغط على سوريا حليفة إيران وإضعاف موقفها ووقف دعمها لحزب الله وللفصائل الفلسطينية مثل «حماس» و«الجهاد» وإنهاء التنسيق السورى - الإيرانى فى المنطقة[٥]. وكان الرئيس بوش قد أعلن فى أعقاب انتهاء الحرب أن الحرب فى لبنان تشكل جزءا من معركة أوسع تشهدها المنطقة بين الحرية والإرهاب[٦].

٣ - أن الولايات المتحدة أيدت استمرار الحرب حتى آخر لحظة على الرغم مما كان واضحا من إخفاق إسرائيل فى القضاء على القوة العسكرية لحزب الله، أو حتى إلحاق الضرر الجسيم بها، وأن الخاسر الحقيقى من الحرب هو الشعب اللبنانى والبنية التحتية اللبنانية، الأمر الذى انعكس على عدم قدرة الولايات المتحدة على لعب دور محايد كوسيط لإنهاء الحرب، أو حتى رعاية عملية حفظ السلام بعد انتهاء الحرب، وهنا أصبح الباب واسعا ومفتوحا أمام مشاركة أوروبية رئيسة فى عملية حفظ السلام مع التمهيد لها بالدعوة إلى إنهاء الحرب. فقد أصبح من الصعب على الولايات المتحدة أن تلعب دور الخصم والحكم فى آن واحد؛ حيث ظل الموقف الأمريكى داعما لاستمرار الحرب، حتى بعد انتهاء الحرب وعقد مؤتمر أستوكهولم لمساعدة لبنان رفض رئيس هيئة المعونة الأمريكية دعوة إسرائيل لرفع الحصار على لبنان مشيرا إلى ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن (١٧٠١) بكامله مثل وقف القتال وتأمين الحدود[٧].

ولذلك كان من الصعوبة بمكان مشاركة أية قوات أمريكية فى عملية حفظ السلام فى لبنان بعد انتهاء الحرب خشية تعرضها للانتقام بسبب الموقف الأمريكى المنحاز والداعم

لإسرائيل، مما قد يؤدى إلى تكرار حادث عام ١٩٨٣ الانتحارى فى بيروت على مقر مشاة البحرية الأمريكية. وعليه فقد حذر الجنرال «ويليام ناش» الذى قاد الجيش الأمريكى فى البوسنة (١٩٩٥ ـ ١٩٩٦) أمام مجلس العلاقات الخارجية التابع لمجلس الشيوخ من أن تقع مهمة حفظ السلام فى لبنان رهينة لحزب الله من الناحية الجسدية، ورهينة فى يد إسرائيل من الناحية السياسية[٨].

• الموقف الأوروبى فى ضوء الموقف الأمريكى

تشير الدراسات المهتمة بتحليل مواقف الدول الأوروبية تجاه الأزمات إلى عجز تلك الدول عن تبنى سياسة خارجية وأمنية مشتركة تتوحد فيها مواقف الدول الأوروبية تجاه تلك الأزمات[٩]. كما تشير إلى أن الغزو الأمريكى ـ البريطانى للعراق فى مارس ٢٠٠٣ كان المثال الأوضح على ذلك الانقسام[١٠] والعجز الأوروبى عن اتخاذ موقف موحد[١١]. وتبين أن فشل الدول الأوروبية فى تبنى سياسة خارجية وأمنية موحدة قد فتح الباب أمام الإدارة الأمريكية لكى تختار عمدا وللمرة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية أن تفرق بين الأوروبيين، وهو ما قصده وزير الدفاع الأمريكى ـ السابق ـ دونالد رامسفيلد حينما فرق بين أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة ـ كموقف أوروبى من الغزو الأمريكى البريطانى للعراق ـ حيث فرق بين فرنسا ومعها ألمانيا كمثال على أوروبا القديمة، وبريطانيا ومعها دول وسط وشرق أوروبا حديثة الانضمام إلى عضوية المؤسسات الأوروبية مثل الاتحاد الأوروبى وحلف الناتو[١٢] على اعتبار أنها تمثل أوروبا الحديثة. وتحرص تلك الدول الأخيرة على اتخاذ مواقف تتوافق مع السياسات الأمريكية تجاه الأزمات حرصا منها على إرضاء الولايات المتحدة، وبالتالى تثبيت أوضاعها الجديدة فى القارة الأوروبية من جانب، ومن جانب آخر، فإن تلك الدول تعلم تماما أن معارضتها للسياسة الأمريكية ستكون غير ذات جدوى، كما أن أوضاعها السياسية والاقتصادية لا تحتمل أن تتخذ منها الولايات المتحدة موقف العداء كما حدث مع فرنسا إبان الغزو الأمريكى للعراق بسبب معارضة فرنسا لشن تلك الحرب التى افتقرت إلى الشرعية الدولية.

كما تشير تلك الدراسات أيضا إلى فرق شاسع بين منطلقات عمل السياسة الأوروبية والسياسة الأمريكية. ففى حين تميل السياسة الأوروبية نحو تفضيل التعاون المشترك بين الأطراف الدولية[١٣] وتعظيم استخدام القانون الدولى واللجوء إلى المنظمات

الدولية، تقوم السياسة الخارجية الأمريكية بعد وصول إدارة أمريكية تنتمى إلى اليمين المتطرف وما يعرف بالأصولية المسيحية، وتزامنها مع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على استخدام القوة العسكرية فى الشئون الدولية، وعلى حق الولايات المتحدة المطلق فى فرض منطقها على العالم[١٤]. ويمتد هذا التباين بين السياستين إلى قضايا منطقة الشرق الأوسط، ففى حين تشدد الولايات المتحدة على أهمية تحقق تحول سريع فى المنطقة يكون مفتاحا للأمن، يفضل الأوروبيون منهج التغيير التدريجى والتركيز على إيجاد حلول للفراغات فى المنطقة[١٥].

• توافق سياسى أوروبى فرنسى/ أمريكى أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان

ما يميز أزمة الحرب الإسرائيلية على لبنان عن غيرها من الأزمات التى تعاملت معها الدول الأوروبية هو سرعة اندلاع الأزمة، فلم تأخذ الأزمة عدة أشهر لتنضج كما حدث فى حرب الخليج الثانية[١٦] أو فى الغزو الأمريكى للعراق، بل اندلعت بعد يوم واحد من خطف الأسيرين الإسرائيليين وقتل آخرين على يد جنود من حزب الله، وهكذا وجدت الدول الأوروبية نفسها فجأة فى وسط الأزمة ومطالبة باتخاذ موقف منها.

الأمر الثانى الذى ميز هذه الأزمة عن غيرها هو أن الولايات المتحدة لم تكن ـ على الأقل من الناحية الرسمية ـ طرفا فى الأزمة، أو هكذا كان يفترض أن تكون. فالحرب تشنها إسرائيل على لبنان بسبب خطف الجنديين، والفارق هنا هو أن الدول الأوروبية أصبحت مطالبة فى هذه الأزمة الأخيرة باتخاذ موقف مع الولايات المتحدة لحل الأزمة كأطراف دولية فاعلة، وهو ما حدث فى مشروع القرار الفرنسى ـ الأمريكى المقدم لمجلس الأمن لحل الأزمة. وليس اتخاذ موقف من السياسة الأمريكية التى هى سبب الأزمة كما حدث مع السياسة الأمريكية لغزو العراق عام ٢٠٠٣ على سبيل المثال. فهامش المصالح الأمريكية فى غزو العراق (تكلفة حشد قوات، وجود مصالح نفطية، وجود مصالح جيوإستراتيجية . . .) كان أكثر بكثير منه فى حالة حرب (يوليو ـ أغسطس ٢٠٠٦) التى شنتها إسرائيل على لبنان. وبناء عليه فإن دولة أوروبية كفرنسا وما تتميز به من علاقات سياسية وتاريخية مع لبنان[١٧] كانت مؤهلة لطرح مشروع قرار مع الولايات المتحدة لوقف الحرب نظرا لما تتمتع به فرنسا من خصوصية فى العلاقات مع لبنان ومع العالم العربى كله

فى إطار تطور العلاقات العربية ـ الأوروبية وتطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية[١٨].

وقد كان أساس مشروع القرار الفرنسى ـ الأمريكى المقدم لمجلس الأمن هو تشكيل قوة دولية تتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق[١٩] وتنفذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، إلاّ أن الدول العربية رفضت هذا المشروع وطالبت بإدخال تعديلات عليه نظرا لانحيازه بشكل واضح لصالح إسرائيل.

وقد تبلور الموقف الأوروبى من الحرب بوضوح أثناء انعقاد مؤتمر روما فى ٢٦ يوليو عندما أعلن الاتحاد الأوروبى عن ضرورة وقف الحرب بشكل فورى، وإطلاق سراح الأسرى، ودعم الحكومة الشرعية فى لبنان، ودعم قرارات مجلس الأمن. وهى السياسة التى تتعارض مع الموقف الأمريكى الداعم لاستمرار الحرب على لبنان مع توفير الدعم السياسى والعسكرى لإسرائيل.

أما بعد انتهاء الحرب فى ١٤ أغسطس فقد ظهر الموقف الأوروبى بوضوح فى ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ الصادر فى ١١ أغسطس ٢٠٠٦ والذى ينص على وقف القتال، وإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين، وزيادة قوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة إلى ١٥ ألف جندى، واحترام الخط الأزرق، ومد الشعب اللبنانى بالمساعدات المالية والإنسانية . . إلى غير ذلك من بنود القرار[٢٠]. وظهر موقف أوروبى عام هو أن قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ يؤسس حلا سياسيا دائما وطويل الأمد ومقبولا وبالتالى يجب تطبيقه[٢١]. وناشدت الدول الأوروبية إسرائيل بضرورة رفع الحصار عن لبنان حتى يمكن إيصال المساعدات الإنسانية إلى لبنان ونشر قوات حفظ السلام التى تساهم الدول الأوروبية بنصف عددها (حوالى ٧٠٠٠ جندى).

ثانيًا: موقف الاتحاد الأوروبى تجاه الحرب

سوف نتطرق فى هذا القسم إلى موقف الاتحاد الأوروبى تجاه الحرب والذى ينقسم إلى الموقف السياسى، إضافة إلى الموقفين الاقتصادى والإنسانى.

١ ـ الموقف السياسى للاتحاد الأوروبى:

يمكن رؤية الموقف السياسى للاتحاد الأوروبى بوضوح خلال الحرب (١٢ يوليو ـ ١٤

أغسطس ٢٠٠٦) من خلال مؤتمر روما الذى عقد فى العاصمة الإيطالية يوم ٢٦ يوليو بعنوان «المؤتمر الدولى حول لبنان» وشاركت فيه عدة أطراف دولية مثل الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، والولايات المتحدة، والأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان، وبعض الدول العربية مثل مصر والسعودية، بالإضافة إلى لبنان والبنك الدولى.

وقد أعلنت السيدة بنيتا فيريرو والدنر مفوضة الاتحاد الأوروبى للعلاقات الخارجية وسياسة الجوار الجغرافى فى المؤتمر عن رغبة الاتحاد فى إنهاء الأزمة فى لبنان وإيجاد الحل لها من خلال خمس نقاط رئيسة هى[٢٢]:

١ ـ الوقف الفورى للأعمال العدائية Cessation of hostilities .

٢ ـ إطلاق سراح الأسرى.

٣ ـ نشر قوات دولية تتمتع بتفويض واضح من مجلس الأمن.

٤ ـ الدعم الدولى لحكومة رئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة وللحوار الوطنى اللبنانى.

٥ ـ تطبيق قرارى مجلس الأمن ١٥٥٩، ١٦٨٠.

ودعت السيدة بنيتا كل الأطراف القادرة على التأثير فى مجرى الأزمة على العمل من أجل تطبيق هذه النقاط، مع التأكيد على أن الاتحاد الأوروبى سيعمل من خلال علاقاته مع لبنان وإسرائيل على تطبيقها، وجاء الموقف الأوروبى متوافقا مع النقاط التى أعلنها الأمين العام للأمم المتحدة لحل الأزمة، ولا تخرج عن النقاط سابقة الذكر.

وفى ٣١ يوليو عقد فى بروكسل اجتماع طارئ لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبى لمناقشة الأزمة نتج عنه الاتفاق على المبادئ الرئيسة لإيجاد تسوية سياسية للأزمة تمثلت فى: وقف الأعمال العدائية يعقبه وقف لإطلاق النار، ودعم جهود الأمم المتحدة ومقترحاتها السياسية لحل الأزمة، وتأكيد عزم دول الاتحاد على لعب دور هام فى نشر قوات دولية فى جنوب لبنان، والتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين فى جهود الإصلاح وإعادة الإعمار فى لبنان، وقرر الوزراء أن يتولى السيد خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد مهمة إجراء الاتصالات الدبلوماسية مع الأطراف فى المنطقة[٢٣].

وبالفعل قام سولانا بزيارة بيروت فى ١٢ أغسطس والتقى مع رئيس الوزراء اللبنانى وتعهد بتقديم دعم الاتحاد الأوروبى السياسى والاقتصادى والإنسانى من أجل تعزيز استقرار لبنان وإعادة إعماره وتوفير المساعدات للذين نزحوا أو تشردوا من أماكنهم بسبب الحرب[٢٤]. وكما ذكرنا فإن الدول الأوروبية كانت قد قررت المشاركة فى عملية حفظ السلام فى لبنان لكن بشرط الحصول على ضمانات للتأكد من سلامة قواتها المشاركة فى العملية.

• نشر القوات الأوروبية وهاجس الضمانات الأمنية

نص قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ على نشر قوة مسلحة لبنانية فى جنوب لبنان قوامها ١٥ ألف جندى مع إمكانية طلب مساعدة قوات إضافية من قوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان حسب الضرورة. وقد تعهد الاتحاد الأوروبى بالمشاركة بسبعة آلاف جندى، أى نصف العدد المطلوب للقوة المشاركة فى حفظ السلام فى جنوب لبنان، وجاء تأكيد مشاركة الاتحاد الأوروبى على لسان رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو الذى أشار إلى أن هذا هو الوقت المناسب لكى يلعب الاتحاد الأوروبى دوره العالمى الذى يتوقعه منه مواطنوه[٢٥].

غير أن دول الاتحاد الأوروبى تلكأت فى تنفيذ تعهداتها بالمشاركة فى قوات اليونيفيل بسبب رغبتها فى الحصول على الضمانات الكافية لسلامة قواتها المشاركة فى جنوب لبنان. ويعود التلكؤ والتردد الأوروبى فى تنفيذ تعهداته إلى الخسائر والأضرار التى لحقت بالقوات الأوروبية المشاركة فى مهام مشابهة، إذ يمكن الحديث عن تجربتين: **الأولى** هى تجربة البوسنة، **والثانية** تجربة فى لبنان ذاتها.

تجربة البوسنة جاءت فى الحرب التى دارت رحاها فى البوسنة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥) وشهدت مشاركة قوات أوروبية فى المراحل الأخيرة من الصراع بهدف حفظ السلام، أو بالأدق اتفاقيات السلام الهشة التى سرعان ما كانت تنهار ليتجدد الصراع من جديد، وقد تعرضت القوات الأوروبية أكثر من مرة إلى إطلاق نار واحتجاز أفرادها كرهائن من جانب الطرف الصربى. وظلت تلك الخبرة الأوروبية عالقة فى الأذهان، وتجددت مع إعلان الاتحاد الأوروبى عن استعداد دوله للمشاركة فى مهام حفظ السلام فى لبنان، حيث

أعربت الدول الأوروبية عن مخاوفها من تكرار ما حدث فى البوسنة فصرحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية بأنه «فى الماضى حينما لا تكون مهام قوات حفظ السلام معرَّفة بشكل واضح كنا نرى نتائج فاشلة، فهناك ذكريات مريرة من البوسنة»[٢٦]. هو الأمر الذى أثاره أكثر من مسئول أوروبى مشددين على أهمية التعلم من أخطاء الماضى[٢٧]. وينسب جزء كبير من العجز الذى أصاب قوات حفظ السلام فى البوسنة إلى عدم وضوح قواعد المشاركة وتنازع الاختصاصات بين القادة الميدانيين العسكريين والمبعوثين من جانب الأمم المتحدة المفوضين سياسيا. التجربة الثانية كانت فى لبنان فى أعقاب الاجتياح الإسرائيلى لجنوب لبنان عام ١٩٨٢، ثم حدثت الكارثة التى لحقت بالقوات الأمريكية والفرنسية المشاركة فى عمليات حفظ السلام فى بيروت وتحديدا يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣ فى عمليتين انتحاريتين منفصلتين الأولى كانت على مقر قوات البحرية الأمريكية (المارينز) وأسفرت عن مقتل ٢٤١ جنديا، والثانية على مقر القوات الفرنسية وأدت إلى مقتل ٢٧ جنديا، وكان من نتائجها خروج القوات الفرنسية والأمريكية من لبنان عام ١٩٨٣ .

وعلى هذا لم يكن من المستغرب أن تتردد وتتباطأ الدول الأوروبية فى إرسال قواتها إلى لبنان وأن تعلن دولة مثل فرنسا تربطها علاقات تاريخية مع لبنان فى بداية الأمر أنها ستكتفى بإرسال ٢٠٠ جندى فقط، وصرح مسئول فرنسى «نريد تجنب ما حدث عام ١٩٨٣، ومن المؤكد أننا مستعدون لمواصلتنا دعم لبنان . . ولكننا لا يمكن أن نضع جنودنا فى طريق يلحق بهم الأضرار»[٢٨].

ولم تكن المخاوف الفرنسية منفردة، فقد أعربت إيطاليا وإسبانيا عن مخاوف مشابهة وطالبت بضمانات لقواتها. وبشكل عام أثارت الدول الأوروبية موضوعات مثل: طبيعة القيادة وتسلسلها، وقواعد الاشتباك، ومدى وضوح المهام وقابليتها للتنفيذ، والضمانات الأمنية المتاحة لقواتها، وهو ما أكده أكثر من مسئول أوروبى، فقد صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الإسبانية عن رغبة بلاده فى المشاركة بقوات ولكن بشرط أن «القواعد التى تحكم عملها يجب أن توضح ويتم الاتفاق عليها»[٢٩].

كما صرحت وزيرة الدفاع الفرنسية قائلة: «نريد أن نعرف ما هى الوسائل المادية والقانونية المتوفرة بين أيدينا، أنت لا تستطيع أن ترسل رجالا وتخبرهم فى الوقت نفسه: راقبوا ما يجرى هناك لكنكم لا تمتلكون الحق بالدفاع عن أنفسكم»[٣٠].

تلك المخاوف الأوروبية تم طرحها على طاولة اجتماع بروكسل الاستثنائى لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبى فى ٢٥ أغسطس والذى حضره أيضا الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان، وقدم رسميا خلال الاجتماع الضمانات الأمنية والسياسية المطلوبة والضرورية للدول الأوروبية بشأن صلاحيات ودور ومهام القوات الدولية وتحركها على الأرض وعلاقتها بأطراف النزاع[٣١].

وهنا ينبغى ملاحظة أن العملية الإسرائيلية الفاشلة التى قامت بها إسرائيل فى بعلبك يوم ١٩/ ٨/ ٢٠٠٦ أى بعد خمسة أيام من الوقف الرسمى لإطلاق النار قد ساهمت فى إشعال مخاوف الأوروبيين من تعرض قواتهم للخطر، خاصة وأنه من المعلوم عن إسرائيل ضربها بعرض الحائط لأية قواعد أو قوانين دولية تحت ذريعة تحقيق أمنها ومصالحها، وهو ما اتضح فى لبنان أكثر من مرة عندما قامت بقصف مواقع تابعة للأمم المتحدة مدعية أنها كانت عن طريق الخطأ، وتدمير المناطق السكنية المأهولة بالسكان.

ويمكن القول إن اجتماع بروكسل لوزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبى، وقيام الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم ضمانات رسمية لسلامة القوات الأوروبية قد أحدث انفراجة فى إرسال تلك القوات. فقد تزامن مع الاجتماع إعلان فرنسا زيادة مساهمتها فى القوات الدولية العاملة فى جنوب لبنان لتصل إلى ٢٠٠٠ جندى، وحسمت بلجيكا أمرها بإعلان وزير الدفاع البلجيكى أن قرار فرنسا زيادة أعداد أفراد قواتها من جهة والضمانات التى حصلت عليها بلجيكا من جهة أخرى قد وضع حدا لتردد الحكومة حول عدد الجنود البلجيكيين الذين سيوفدون إلى لبنان[٣٢]. وهو الأمر الذى شجع عدة دول أوروبية أخرى مثل إسبانيا وبولندا والبرتغال وفنلندا على حسم قرارها بإرسال قوات إلى لبنان، فى حين أعلنت ألمانيا أنها سوف تتولى مسألة مراقبة الشواطئ اللبنانية عن طريق وحداتها البحرية، كما أكدت النرويج وبريطانيا وهولندا والدانمارك استعدادها تقديم الدعم اللوجستيكى[٣٣].

وكانت الأمم المتحدة قد أصدرت وثيقتين تتناول إحداهما «مفهوم العمليات» والثانية «قواعد المشاركة» للقوات العاملة فى حفظ السلام فى لبنان (اليونيفيل) متضمنة مهام القوات والتى من ضمنها مراقبة الحدود البرية والبحرية اللبنانية، وإقامة منطقة عازلة خالية من السلاح أو المسلحين على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، وتسجيل أى خرق لوقف إطلاق النار والتحقيق فيه...[٣٤].

٢ ـ الموقف الاقتصادى والمعونات الإنسانية

على الرغم من صعوبة الفصل بين المساعدات الاقتصادية والمساعدات الإنسانية وإيجاد فاصل واضح يميز بينهما خاصة أثناء الحروب وما يتصل بها من خراب ودمار، إلاّ أنه يمكن من خلال قراءة ما يصدر عن الاتحاد الأوروبى من بيانات ووثائق أن يتبين لنا أن الاتحاد الأوروبى يعتبر أن المساعدات الإنسانية هى تلك التى تستخدم بشكل مباشر وربما فورى لمساعدة المتضررين من آثار الحرب، وبالتالى تدخل الأغطية والخيام وأجهزة توليد الكهرباء الصغيرة وأجهزة إطفاء الحريق والأطعمة الجاهزة والأدوية ضمن هذا النوع من المساعدات، كما تدخل فيها أية مساعدات مالية مقدمة لشراء وسائل الإعاشة سابقة الذكر.

أما المساعدات الاقتصادية فيقصد بها المبالغ المالية ومعها المساعدات الفنية التى تقدم لما يعرف بمهام إعادة الإعمار، ومنها إصلاح البنية التحتية والمنازل والأبنية المدمرة، وقد يدخل فيها دعم معين لجانب أو أكثر من جوانب الاقتصاد[٣٥]. وبناء على ما سبق سوف نتطرق أولا إلى المساعدات الاقتصادية التى قدمها الاتحاد الأوروبى إلى لبنان، ثم نتطرق ثانيا إلى المساعدات الإنسانية.

(أ) المساعدات الاقتصادية

مؤتمر أستوكهولم

يعد المؤتمر الذى عقد فى العاصمة السويدية أستوكهولم يوم ٣١ أغسطس بمشاركة ٦٠ دولة عربية وأجنبية الأبرز فى مجال تقديم الدعم الاقتصادى للبنان فى أعقاب انتهاء الحرب. وجاء انعقاد المؤتمر استجابة للنداء الوارد فى قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ فى جلسته المعقودة فى ١١/ ٨/ ٢٠٠٦ حيث جاء فى الفقرة السادسة من القرار أن مجلس الأمن «يدعو المجتمع الدولى إلى اتخاذ خطوات فورية لمد الشعب اللبنانى بالمساعدة المالية والإنسانية، بما فى ذلك عن طريق تسهيل العودة الآمنة للمشردين، وإعادة فتح المطارات والموانئ تحت سلطة حكومة لبنان. . . ويدعوه أيضا إلى النظر فى تقديم المزيد من المساعدة فى المستقبل للإسهام فى تعمير لبنان وتنميته».

وكانت الحكومة اللبنانية قد قدرت خسائرها من الحرب بحوالى ٣,٦ مليار دولار هى تكلفة تدمير ١٥ ألف منزل وعشرات الطرق والكبارى والجسور ومحطات الكهرباء

والماء . . وقال رئيس الوزراء اللبنانى فؤاد السنيورة فى كلمته أمام المؤتمر إن جهود التنمية التى استمرت ١٥ عاما فى أعقاب الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) قد أزالتها آلة الحرب الإسرائيلة فى غضون أيام[٣٦].

وقد تمخض مؤتمر أستوكهولم عن جمع مبلغ ٩٠٠ مليون دولار لجهود إعادة الإعمار[٣٧] وبلغت مساهمة الاتحاد الأوروبى التى قدمها بالفعل أو التى تعهد بتقديمها إلى لبنان ٣٣٠ مليون يورو من بينهم ١٠٧ ملايين يورو قدمتها المفوضية الأوروبية[٣٨].

(ب) المساعدات الإنسانية

يمكن تقسيم المساعدات الإنسانية التى قدمها الاتحاد الأوروبى إلى لبنان إلى قسمين، **الأول**: المساعدات أثناء الحرب، **وثانيا**: المساعدات فى أعقاب وقف إطلاق النار.

- **المساعدات الإنسانية الأوروبية أثناء الحرب**

وقد تركز الجانب الأكبر من المساعدات الأوروبية فى تلك الفترة حيث تزداد أهمية وحيوية المساعدات بشكل كبير وبفارق قد يشكل الفارق بين الحياة والموت، ففى مجال المساعدات الإنسانية واستجابة للحاجات الإنسانية الطارئة قررت إدارة المساعدات الإنسانية بالمفوضية تقديم مبلغ ٢٠ مليون يورو إلى لبنان فى قرارين عاجلين يومى ٢٤، ٢٦ يوليو ٢٠٠٦ لشراء خيام ومواد غذائية وأدوية ومساعدة نفسية ـ اجتماعية . . . تقوم بتسليمها وكالات الأمم المتحدة، والصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية. ومع التدهور السريع للأوضاع فى لبنان وتزايد النداءات من الجهات الدولية تطلب المساعدات قررت المفوضية الأوروبية تقديم مبلغ ٣٠ مليون يورو أخرى ليصبح إجمالى المبلغ المقدم من المفوضية الأوروبية هو ٥٠ مليون يورو.

كما طالب الاتحاد الأوروبى إسرائيل بفتح ممرات آمنة تسمح للسفن بإيصال المساعدات الإنسانية الطارئة إلى لبنان وهو الأمر الذى ينص عليه القانون الدولى الإنسانى، وخاصة فى أعقاب النداء الذى أعلنه لبنان فى ٢٠ يوليو لتقديم المساعدات الدولية له من أدوية ومعدات ومستلزمات إعاشة وقد قدمت المعونات ١١ دولة أوروبية وبلغت ٦٠ طنا من المعونات سابقة الذكر[٣٩].

أما الجانب الآخر من المساعدات التى قدمها الاتحاد الأوروبى أثناء الحرب فقد جاء فى مجال إجلاء الأشخاص عن لبنان، فإضافة إلى حوالى ٤٠ ألف مواطن من رعايا الاتحاد الأوروبى تم إجلاؤهم بمعرفة الاتحاد، قامت المفوضية الأوروبية بإجلاء حوالى ١٠ آلاف شخص (من غير مواطنى دول الاتحاد الأوروبى) عن لبنان معظمهم من رعايا الدول النامية. كما قامت المفوضية الأوروبية بتقديم الدعم المادى والفنى لقبرص لمساعدتها فى استيعاب العدد الكبير من النازحين إليها بسبب الحرب تمهيداً إلى انتقالهم إلى بلدانهم، كما قامت المفوضية بتقديم الدعم الطبى والفنى لدول أخرى مثل سوريا والأردن التى تدفق عليها آلاف من النازحين بسبب الحرب، حيث يقدر الاتحاد الأوروبى أعداد من قدمت لهم المساعدة بحوالى ٥٤٠٠ ـ ٨٠٠٠ شخص[٤٠].

• المساعدات الإنسانية الأوروبية بعد الحرب

يمكن القول إن المساعدات الإنسانية الأوروبية للبنان بعد الحرب تمثلت فى شكلين أساسيين، الأول هو محاولة إصلاح الدمار البيئى الهائل الذى ألحقه العدوان الإسرائيلى على لبنان حيث أدى استهداف إسرائيل لمحطات توليد الكهرباء ومصافى النفط إلى تسرب كميات من النفط إلى الشواطئ اللبنانية بشكل أضر بالبيئة. وقد قامت الدول الأوروبية بتفعيل الميثاق الدولى حول (الفضاء والكوارث الكبرى) وذلك بهدف استخدام الأقمار الصناعية فى الحصول على صور ومعلومات مفصلة للتلوث الذى أصاب الشواطئ اللبنانية والشواطئ المجاورة لها، وقامت الدانمارك بتوفير خبرات بشرية فى مجال مكافحة تلوث البيئة، كما قامت النرويج بتقديم قرابة ٩ أطنان من معدات مكافحة وإزالة التلوث الناتج عن تسرب البترول، وتعهدت الدول الأوروبية ذات الخبرة بتقديم مساعدات مماثلة[٤١].

ثالثا: مواقف الدول الأوروبية تجاه الحرب

عند بحث مواقف الدول الأوروبية من الحرب الإسرائيلية على لبنان ينبغى أن نضع فى الخلفية الموقف العام للاتحاد الأوروبى الذى يضم تلك الدول ويعبر عن رأيها. وكما رأينا فقد تبلور موقف الاتحاد الأوروبى من الحرب فى ضرورة وقف إطلاق النار، مع إطلاق سراح الأسيرين الإسرائيليين، ودعم جهود الحكومة اللبنانية فى بسط نفوذها وسيطرتها

على البلاد، مع استعداد أوروبا للمشاركة فى قوات حفظ السلام الدولية فى لبنان (اليونيفيل) بشرط ضمان سلامة وأمن تلك القوات.

من جانب آخر ينبغى ملاحظة سياسات الحكومات التى تتولى إدارة شئون الدول الأوروبية وكيفية رؤيتها لمصالحها خلال الحرب. فمثلا أدى وصول حكومة رومانو برودى إلى السلطة فى إيطاليا قبيل اندلاع الحرب إلى أن تتخذ إيطاليا سياسة نشطة تجاه التعامل مع حل الأزمة، فتبنت عقد مؤتمر روما لإيجاد حلول لها، ثم أعلنت عن نيتها المشاركة بقوة قوامها حوالى ٢٥٠٠ جندى فى قوات حفظ السلام وأبدت استعدادها لتولى قيادة تلك القوات، وهو الأمر الذى عكس سياسة خارجية إيطالية نشطة لحكومة برودى تتناسب مع مكانته ورؤيته كشخصية دولية بارزة تطمح إلى حدود أكبر للدور الإيطالى فى المنطقة.

ومن المؤكد أن الأمور كانت ستختلف لو أن حكومة رئيس الوزراء السابق «سلفيو برلسكونى» المؤيدة لسياسات الولايات المتحدة - فى العراق وغيره - هى التى كانت تتولى إدارة شئون السياسة الإيطالية فى ذلك التوقيت. كما يمكن فهم تردد فرنسا فى حسم عدد قواتها المشاركة فى (اليونيفيل) فى بداية الأمر (٢٠٠ جندى ثم زيادة الرقم إلى ٢٠٠٠) فى إطار تعقد علاقاتها مع سوريا والسلطات فى لبنان بسبب رعايتها لملف التحقيق فى اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الراحل رفيق الحريرى، ودورها فى إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ فى ٢ سبتمبر ٢٠٠٤ الذى يطالب بخروج القوات الأجنبية من لبنان، ونزع سلاح الميليشيات المسلحة، وبسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضى اللبنانية[٤٢]. إضافة إلى عامل الخبرة الفرنسية السيئة فى مجال المشاركة فى عمليات حفظ السلام فى البوسنة ولبنان ذاتها عام ١٩٨٣ حيث تعرضت القوات الفرنسية للهجوم عليها، ومقتل العديد من أفرادها.

أيضًا يمكن فهم موقف بريطانيا من الحرب فى إطار الخط العام الذى تسلكه بريطانيا من تبعية لقرارات السياسة الأمريكية، وبشكل خاص حكومة رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير الذى شارك الولايات المتحدة فى الحرب على العراق. وفى سياسات مكافحة الإرهاب وفقا للمنظور الأمريكى، وأخيرا دعم موقف الولايات المتحدة من الحرب الإسرائيلية على لبنان. كما يمكن فهم الدور النشط لفنلندا فى السياسة الأوروبية أثناء الحرب بسبب ترؤسها للاتحاد الأوروبى فى الفترة الثانية (يوليو - سبتمبر) من عام ٢٠٠٦.

وسوف نتناول فيما يلى مواقف كل من: إيطاليا، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وإسبانيا، وفنلندا من الحرب.

• الموقف الإيطالى

جاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان بعد مرور قرابة شهر على تولى «رومانو برودى» رئاسة الحكومة الإيطالية (فى أعقاب انتخابات إبريل ٢٠٠٦) ويعد اسم رومانو برودى مألوفا، فقد تولى رئاسة المفوضية الأوروبية وشهدت رئاسته مرحلة التوسع الأكبر فى تطور الاتحاد الأوروبى فى مايو ٢٠٠٤ عندما انضمت عشر دول جديدة إلى عضوية الاتحاد ليصل عدد أعضائه إلى ٢٥ دولة، وبالتالى يعد برودى شخصية دولية فاعلة، إضافة إلى كونه سبق وأن ترأس الحكومة الإيطالية فى منتصف التسعينيات. ويعمل برودى داخليا بتناغم مع نائبه فى رئاسة الحكومة ووزير خارجيته «ماسيمو داليما». ومنذ تولى الحكومة عملها أعلنت الخطوط العامة لسياستها فى منطقة الشرق الأوسط وهى: سحب القوات الإيطالية تدريجيا من العراق(٤٣)، واتباع سياسة خارجية نشطة فى قضايا منطقة الشرق الأوسط على اعتبار أن إيطاليا تتأثر بشكل مباشر بما يحدث فى هذه المنطقة.

• الحرب الإسرائيلية على لبنان وتفعيل الدور الإيطالى

شكلت الحرب الإسرائيلية على لبنان فرصة أمام السياسة الإيطالية لتفعيل وزيادة دورها فى المنطقة، فقد بادرت الحكومة الإيطالية بالدعوة إلى عقد مؤتمر روما لإيجاد مخرج من الحرب الإسرائيلية على لبنان، ذلك المؤتمر الذى عقد بالفعل فى ٢٦ يوليو ٢٠٠٦ أى بعد اندلاع الحرب بقرابة أسبوعين وشاركت فيه الولايات المتحدة، وروسيا، والأمم المتحدة، وبعض الدول العربية مثل مصر والسعودية. وقد حرصت الولايات المتحدة على إفشال المؤتمر رغبة منها فى استمرار العدوان الإسرائيلى على لبنان وبالتالى تحقيق أهدافه، وبالأدق الأهداف الإسرائيلية ـ الأمريكية المشتركة. وكان من أهم عوامل إخفاق المؤتمر فى تحقيق انفراجة فى الأزمة هو الضغط الأمريكى من أجل عدم دعوة أطراف هامة فى الأزمة مثل: سوريا وإيران إلى المؤتمر. من جانب آخر، فإن الولايات المتحدة لم تكن لتسمح لمؤتمر أوروبى بحل مشكلة فى الشرق الأوسط دون مبادرتها هى ورعايتها الكاملة ومباركتها لأهدافه.

ومع ذلك فإن المسئولين الإيطاليين رأوا أنه إذا كان مؤتمر روما لم ينجح فى إيقاف الحرب بشكل فورى ومباشر إلا أنه قد نجح فى توحيد الجهود الدولية من أجل إيجاد حل للحرب، كما تمكن المؤتمر من وضع الأسس للحل بعد ذلك متمثلا فى الخطة الدولية لإعادة إعمار لبنان والتى شاركت فيها أوروبا باعتمادات مالية كبيرة لدعم الحكومة اللبنانية(٤٤). بمعنى آخر رأت إيطاليا أن مؤتمر روما لم يتمكن من إنهاء الحرب ولكنه كان خطوة رئيسة على طريق الحل.

• المشاركة الإيطالية فى قوات «اليونيفيل»

اعتبر العديد من المسئولين الإيطاليين أن المشاركة الأوروبية فى قوات اليونيفيل تعد فرصة لأوروبا لأن تلعب دورا قويا فى الشرق الأوسط(٤٥). كما أكد رئيس الوزراء رومانو برودى فى زياته التى قام بها إلى لبنان بصحبة وزير الدفاع «أرتورو باريزى» لتفقد القوات الإيطالية المشاركة فى «اليونيفيل» على دعم إيطاليا وأوروبا الكامل للبنان حيث أكد على «أن إيطاليا ستساعد فى إعادة إعمار لبنان من الناحيتين المادية والسياسية»، وعلى «أن الاتحاد الأوروبى والأسرة الدولية بأكملها على استعداد للقيام بجهود للمساعدة فى استقرار لبنان والمنطقة؛ لأن استقرار لبنان هو الأمر الأساسى للتوصل إلى استقرار المنطقة بأكملها»(٤٦). وأثار رئيس الوزراء الإيطالى مع نظيره اللبنانى مسألة الأسيرين الإسرائيليين وما يمكن القيام به من أجل إطلاق سراحهما.

وقد مثلت المشاركة الإيطالية المساهمة الأكبر فى قوة اليونيفيل حيث بلغ عددها حوالى ٢٥٠٠ جندى شارك فى نقلهم إلى الشواطئ اللبنانية: سفن حربية وبوارج وحاملة الطائرات غاريبالدى، ومن المقرر أن تتسلم إيطاليا قيادة قوات اليونيفيل من فرنسا فى شهر فبراير ٢٠٠٧. كما تولت البحرية الإيطالية قيادة القوات البحرية التابعة للأمم المتحدة الهادفة إلى منع وصول أسلحة عن طريق البحر إلى حزب الله، حتى تم تسليم تلك القيادة إلى نظيرتها الألمانية فى منتصف شهر أكتوبر فى احتفال على ظهر حاملة الطائرات (غاريبالدى)(٤٧).

وقد عكس الاهتمام الإيطالى المتزايد بلبنان رغبة حكومة برودى فى زيادة نشاط السياسة الخارجية الإيطالية الجديدة فى منطقة الشرق الأوسط انطلاقا من لبنان التى شكلت

بؤرة الأحداث فى صيف ٢٠٠٦، كما تحاول لعب دور فى المفاوضات الجارية مع إيران حول ملفها النووى، وهو ما جاء على لسان وزير الخارجية الإيطالى ماسيمو داليما الذى صرح بأن حكومة إيطاليا تريد الانضمام إلى المحادثات النووية مع إيران التى تقودها حاليا الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، معتبرا أن رغبة إيطاليا فى المشاركة فى محادثات الملف النووى تتناسب مع دور إيطاليا الدبلوماسى الذى يزداد عمقا فى الشرق الأوسط(٤٨).

• الموقف الفرنسى

تتميز العلاقات الفرنسية ـ اللبنانية ببعدها التاريخى وامتدادها كعلاقة وثيقة حتى الوقت الحاضر، ويمكن ملاحظة أن مشاركة فرنسا كانت بمثابة المفتاح لمشاركة باقى الدول الأوروبية فعندما أحجمت فرنسا عن المشاركة إلا بعدد ٢٠٠ جندى فقط للأسباب التى سبق أن ذكرناها ترددت باقى الدول الأوروبية وأحجمت هى الأخرى عن المشاركة، وعندما حدث العكس وحصلت فرنسا على التطمينات والضمانات الكافية وقررت المساهمة بعدد ٢٠٠٠ جندى قادت موقف الدول الأوروبية الأخرى نحو المساهمة وشجعتها عمليا على المساهمة فى عملية حفظ السلام فى جنوب لبنان.

والحقيقة أن مسألة الضمانات والتطمينات التى حصلت عليها باريس أو حتى الضغوط التى وقعت عليها للمشاركة بفعالية فى مهام حفظ السلام فى جنوب لبنان تستحق تسليط الأضواء عليها لعدة أسباب، **أولا**: لأن مشاركة فرنسا كانت ـ كما ذكرنا ـ بمثابة المفتاح لمشاركة باقى الدول الأخرى (باستثناء إيطاليا التى أعلنت مبكرا مساهمتها بعدد ٢٥٠٠ جندى واستعدادها لتولى مهام القيادة) **وثانيا**: لكون تسليط الأضواء على هذه المسألة يكشف عن محركات للأحداث ومجريات الأمور، وإن لم تظهر إلى السطح.

فبعد أن أعلنت فرنسا عن نيتها إرسال ٢٠٠ جندى فقط إلى جنوب لبنان بسبب عدم توافر ضمانات أمنية لقواتها ورغبتها فى الحصول على توضيحات بخصوص عمل القوات، توالت النداءات والضغوط على باريس لتغيير موقفها من جانب لبنان وإسرائيل ورئاسة الاتحاد الأوروبى الفنلندية، وسارع الأمين العام للأمم المتحدة إلى المشاركة فى الاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبى فى بروكسل وقام بتقديم ضمانات

لسلامة القوات الأوروبية، وكيفية عملها، كما انتقدت وسائل الإعلام الأمريكية والبريطانية ما أسمته بالمزاجية فى الموقف الفرنسى والتناقض فى موقف باريس بين رغبتها فى لعب دور قوة عظمى ورفضها توفير الوسائل اللازمة التى تتناسب مع هذا الدور(٤٩).

غير أنه مع تدقيق النظر فى الموقف الفرنسى يتضح أن المسكوت عنه هو ضعف الأمم المتحدة وعدم قدرتها على توفير الحماية لقوات حفظ السلام المشاركة فى العمليات سواء فى لبنان أو غيرها، إضافة إلى المشاكل الإدارية التى تكتنف عادة عمل تلك القوات من حيث تسلسل القيادة واختلاف أولويات العمل بين من يعمل فى نيويورك أو حتى فى لبنان باعتباره مسئولا سياسا وإداريا عن عمل القوات وبين القادة العسكريين فى الميدان. وعلى هذا يمكن القول إن التطمينات والضمانات للقوات الفرنسية لم تكن مطلوبة من الأمم المتحدة بقدر ما كانت مطلوبة من إسرائيل، كما يمكن الربط بين زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية إلى باريس يوم ٢٣ أغسطس (قبيل انعقاد الاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبى فى ٢٥ أغسطس) والتغير الذى حدث بالفعل فى الموقف الفرنسى وقرار المشاركة بفاعلية فى قوات اليونيفيل.

فقد اجتمعت الوزيرة الإسرائيلية تسيبى ليفنى مع نظيرها الفرنسى فيليب دوست بلازى الذى أعلن أن فرنسا تتولى بالفعل قيادة اليونيفيل حتى فبراير ٢٠٠٧ (بقيادة الجنرال الفرنسى «آلان بللغرينى») وأن الرئيس الفرنسى شيراك سيتخذ القرار المناسب فى حينه بالنظر لما تكون فرنسا قد حصلت عليه من توضيحات(٥٠).

أعقب ذلك لقاء الوزيرة الإسرائيلية مع رئيس الحكومة دومينيك دوفيلبان الذى أعلن عقب لقائه بالوزيرة (٢٣/ ٨/ ٢٠٠٦) «أن فرنسا تريد أن تذهب أبعد من ذلك فى لبنان إذا ما توافرت لها الشروط اللازمة»(٥١). وهو ما يشير على الأرجح إلى أن رئيس الوزراء الفرنسى كان قد حصل بالفعل على ضمانات من إسرائيل بعدم تعرض القوات الفرنسية للخطر ـ على الأقل من جانب إسرائيل ـ قدمتها له وزيرة الخارجية الإسرائيلية. وبذلك تكون باريس قد حصلت على الضمانات الأمنية من إسرائيل فى زيارة ليفنى وعلى الضمانات الإدارية السياسية من الأمم المتحدة فى اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد فى بروكسل من أعلى مسئول فى المنظمة الدولية كوفى عنان الذى جدد الثقة فى استمرار الجنرال الفرنسى آلان بللغرينى فى قيادة اليونيفيل حتى انتهاء مهمته فى فبراير ٢٠٠٧، لتعلن فرنسا بعد ذلك مباشرة تعديل موقفها ودعم قوات اليونيفيل بعدد ١٦٠٠ جندى

إضافة إلى ٤٠٠ موجودين فعلا فى لبنان ليبلغ إجمالى قواتها المشاركة فى حفظ السلام فى لبنان ٢٠٠٠ جندى[٥٢].

• الموقف الألمانى

جاء الموقف الألمانى من الحرب الإسرائيلية على لبنان فى إطار السياسة العامة للاتحاد الأوروبى ـ باعتبار أن ألمانيا أحد أعضاء الاتحاد ـ والتى تلخصت فى الدعوة إلى الوقف الفورى لإطلاق النار، وإطلاق سراح الأسيرين الإسرائيليين ونشر قوات دولية على الحدود بتفويض واضح من مجلس الأمن.

ولكن الدور الألمانى بعد انتهاء الحرب اتسم بالجرأة عندما أصدر البرلمان الألمانى (البوندستاج) قراره فى ٢٠ سبتمبر لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بإرسال ٢٤٠٠ جندى من قوات البحرية الألمانية إلى السواحل اللبنانية للمشاركة فى قوات اليونيفيل، وقد دافعت المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل» عن القرار، بإرسال قوات بحرية ألمانية إلى السواحل اللبنانية فى مواجهة الآراء المعارضة لذلك القرار وأعلنت ميركل أن تمسكها بهذا القرار يعود إلى ثلاثة أسباب: **الأول**: هو أن الحكومة الألمانية قد قامت بدراسة المهمة بمنتهى الدقة وخلصت إلى أنها تخدم المصالح الألمانية، فهى سوف تنشط الدور الألمانى فى المنطقة، كما تعزز دور ألمانيا فى الحفاظ على السلام، **والثانى**: أن كلا الطرفين الإسرائيلى واللبنانى يصران على مشاركة ألمانيا، وبشكل خاص فإن برلين لا تستطيع التنصل من مسئوليتها عندما تطلب إسرائيل منها إرسال قواتها إلى لبنان، وإنها بمثابة فرصة تاريخية للتغلب على عقدة الذنب التاريخية تجاه اليهود، وفرصة لا تعوض لإبداء حسن النية تجاه إسرائيل، وممارسة علاقات طبيعية معها تكسر حواجز الماضى، **والثالث**: أن القرار يهدف إلى ضمان حق إسرائيل فى الوجود، وهو إحدى أولويات السياسة الخارجية الألمانية فى الشرق الأوسط[٥٣].

وأشارت الحكومة الألمانية إلى أن خيار القوات البحرية كقوة مشاركة من جانب ألمانيا سوف يقلل إلى درجة كبيرة من احتمالات حدوث مواجهات عسكرية معها أو اشتباكات بين قواتها والقوات الإسرائيلية، وهو الأمر الذى تزداد احتمالات وقوعه بشكل عام فى حالة القوات البرية.

وفى ١٥ أكتوبر ٢٠٠٦ تسلمت القوات البحرية الألمانية مهام قيادة القوة البحرية التابعة لليونيفيل من نظيرتها الإيطالية، وجاءت مراسم التسليم والتسلم على متن حاملة الطائرات الإيطالية «غاريبالدى» بحضور القائد العام لليونيفيل الجنرال الفرنسى «آلان بللغرينى»[٥٤]. وسط مخاوف بعض أحزاب المعارضة فى ألمانيا من أن مشاركة القوة البحرية فى لبنان قد يجر ألمانيا نحو مشكلات المنطقة ويضر بمصادقيتها كوسيط محايد فى عملية السلام[٥٥].

• الموقف البريطانى

الموقف البريطانى من الحرب الإسرائيلية على لبنان كان كما هو دائما دعم الموقف الذى تتخذه الولايات المتحدة أيا كان، وربما المشاركة معها بالجهد العسكرى والدبلوماسى كما حدث فى غزو العراق فى مارس ٢٠٠٣، مما يشير إلى أن العلاقة بين البلدين هى علاقة تبعية لصالح الولايات المتحدة وليست تحالفا كما يفترض أن تكون عليه العلاقة. هذه العلاقة دفعت بعض الباحثين للتساؤل: هل تمثل التبعية البريطانية للولايات المتحدة حالة مستمرة فى السياسة الخارجية البريطانية؟[٥٦].

وعليه فقد أيدت بريطانيا اندلاع واستمرار الحرب الإسرائيلية على لبنان، وفى أعقاب انتهاء الحرب قام رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير بزيارة بيروت وتعهد بتقديم مبلغ ٤٠ مليون جنيه إسترلينى فى شكل مساعدات بريطانية إلى لبنان[٥٧]، إلاّ أنه واجهته مظاهرات شعبية لبنانية خرجت للتعبير عن رفضها لزيارته ومعونته معا بسبب موقفه المؤيد للحرب على لبنان، فى حين رفض بعض الوزراء استقباله، كما انتقد السيد حسن نصر الله زعيم حزب الله قيام المسئولين اللبنانيين بالسماح له بزيارة لبنان من الأساس واستقباله فى بيروت.

• الموقف الإسبانى

علقت إسبانيا مشاركتها فى قوة اليونيفيل - مثلها مثل باقى الدول الأوروبية - على حصولها على الضمانات الكافية لسلامة تلك القوات ووضوح قواعد عملها، وهو الموقف الذى أوضحته وزارة الخارجية الإسبانية على لسان المتحدث باسمها الذى أعلن عن رغبة

إسبانيا فى المشاركة، ولكن مع وجوب توضيح قواعد عمل تلك القوات وكيفية مشاركتها[٥٨].

وتعد إسبانيا الدولة الثالثة من حيث عدد القوات المشاركة فى (اليونيفيل) بعد إيطاليا وفرنسا، حيث تعهدت إسبانيا بالمشاركة بعدد ١١٠٠ جندى، لتتمركز فى قضاءى مرجعيون وحاصبيا وتتلخص مهمتها فى حفظ الاستقرارر وتعزيز السلام فى جنوب لبنان[٥٩].

• الموقف الفنلندى

اندلعت الحرب الإسرائيلية على لبنان فى شهر يوليو ٢٠٠٦ وهو نفس الشهر الذى تسلمت فيه فنلندا رئاسة الاتحاد الأوروبى من النمسا لتترأس الاتحاد فى النصف الثانى من العام (يوليو- ديسمبر ٢٠٠٦). وقد تلخص دور فنلندا فى تبنى مطالب وقضايا دول الاتحاد، مثل مسألة الحصول على ضمانات أمنية، وقواعد عمل واضحة للقوات الأوروبية المشاركة فى اليونيفيل، إضافة إلى تحضير وتجهيز المؤتمرات التى تعقد لمناقشة ما يتعلق بالقرارات الأوروبية إزاء الحرب مثل اجتماع وزراء الخارجية الاستثنائى فى بروكسل والاجتماعات التحضيرية له، وتنسيق جهود المساعدات الاقتصادية والإنسانية التى يقوم الاتحاد الأوروبى بتقديمها إلى لبنان. وجاء انعقاد المؤتمر الاقتصادى لمساعدة لبنان فى السويد كمؤشر على استعداد الدول الإسكندنافية للإسهام فى تخفيف الآثار المترتبة على الحرب، كما أعلنت تلك الدول عن مشاركتها بعدد ٥٠٠ جندى فى قوات اليونيفيل على أن تشارك فنلندا[٦٠] بنصف هذا العدد من القوات.

* * *

الهوامش : .

١ ـ حول تجربة التكامل الأوروبى وإمكانية الاستفادة منها عربيًا انظر : حسن نافعة، الاتحاد الأوروبى والدروس المستفادة عربيًا (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

٢ ـ حول هذا المعنى للمواقف الأوروبية من وجود حد أدنى للتوافق مع وجود تمايز وتباين فى المواقف انظر : نازلى معوض أحمد، «الجماعة الأوروبية وصراعات الشرق الأوسط (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠) التمايز فى إطار الائتلاف والاستقلالية فى نطاق التحالف»، فى : ودودة بدران (محرر)، تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠) (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة، ١٩٩٢) ص ص ٢٠٣ ـ ٢٥٩ .

٣ ـ حسن نافعة، «التداعيات الدولية»، فى ملف : الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها، المستقبل العربى، العدد ٣٣٢، السنة ٢٩، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ٨٨ .

٤ ـ محمد السعيد إدريس، «ثلاثة محاور بديلة للصراع»، الأهرام ٢/ ٩/ ٢٠٠٦ .

٥ ـ حسن نافعة، مرجع سابق، ص ٩٥ .

٦ ـ محمد السعيد إدريس، مرجع سابق.

٧ ـ www.bbcarabic.com فى ٣١/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٨ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢١/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٩ ـ حسن نافعه، الاتحاد الأوروبى والدروس، مرجع سابق، ص ص ٤٦٢ ـ ٤٦٦ .

١٠ ـ زينب عبد العظيم، « إدارة العلاقات الأوروبية الأمريكية بعد الحرب» فى حسن نافعة، نادية محمود مصطفى (محرران)، العدوان على العراق : خريطة أزمة ومستقبل أمة (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة، ٢٠٠٣) ص ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧ .

١١ ـ ثناء فؤاد عبد الله، «رؤية عربية حول سياسات الدول الأوروبية إزاء الحرب على العراق (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا)» فى وفاء سعد الشربينى (محرر)، الاتحاد الأوروبى والوضع السياسى الجديد فى الوطن العربى ١٩٩١ ـ ٢٠٠٣ (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة، ٢٠٠٥) ص ص ١٨٦ ـ ١٨٧ .

١٢ ـ فريدريك شاريون، رانيا زادة، «السياسات الخارجية لفرنسا وبريطانيا وألمانيا تجاه الأزمة العراقية» فى : وفاء سعد الشربينى (محرر)، الاتحاد الأوروبى . . . المرجع السابق، ص ص ١٧٩ ـ ١٨٠ .

١٣ ـ ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص١٨٦ .

١٤ ـ حسن نافعة، «الأمم المتحدة ساحة للتنظيم الدولى أم أداة للهيمنة؟ : نظرة فى جدلية التقوية والإضعاف للمؤسسة الدولية»، فى حسن نافعه، نادية محمود مصطفى (محرران)، العدوان على العراق . . ، مرجع سابق، ص٥١ .

١٥ ـ أيفودالدر، وآخرون «إستراتيجية أمريكية ـ أوروبية مشتركة حيال منطقة هلال الأزمات» فى : أيفودالدر وآخرون، (ترجمة) حسان البستانى، هلال الأزمات : الإستراتيجية الأمريكية ـ الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير (بيروت : الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦) ص ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠ .

١٦ ـ حول سياسات الدول الأوروبية الفردية والجماعية فى حرب الخليج الثانية انظر مثلاً: نادية محمود مصطفى، «حرب الخليج الثانية بين السياسات الجماعية والسياسات القومية الأوروبية»، فى: ودودة بدران (محرر)، تطور علاقة مصر . . ، مرجع سابق، ص ص ٢٦١ ـ ٣٢٥ .

١٧ ـ حول خصوصية العلاقات الفرنسية ـ اللبنانية راجع مثل: نازلى معوض أحمد، مرجع سابق، ص ص ٢٣٣ ـ ٢٤٠ .

١٨ ـ حول تطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية انظر: نادية محمود مصطفى، «تطور السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية: القضايا والمسار والمحددات (١٩٤٥ ـ ١٩٩١)»، فى: وفاء سعد الشربينى (محرر)، الاتحاد الأوروبى . . . ، مرجع سابق، ص ص ٢١ ـ ٥٧ .

١٩ ـ حسن نافعه، التداعيات الدولية، مرجع سابق، ص ٩٧ .

٢٠ ـ انظر نص القرار فى www.un.org

٢١ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٤/٨/٢٠٠٦ .

22- Benita Ferrero - Waldner European , Commissioner For External Relations and European Neighbour Policy, Speech to International Conference on Lebanon , Rome , 26 July 2006, http://europa.eu.int

23- EU response to Conflict in Lebanon, 8/8/2006, http//europa.eu.int

٢٤ ـ جريدة «الأهرام»، فى ٦/ ١١/ ٢٠٠٦ .

25- Statement by Commission President Jose Manuel Barroso, 24/8/2006, http// europa.eu.int

٢٦ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٢/٨/ ٢٠٠٦ .

٢٧ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢١/٨/ ٢٠٠٦ .

٢٨ ـ المرجع السابق.

٢٩ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٢/٨/ ٢٠٠٦ .

٣٠ ـ المرجع السابق.

٣١ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، ٢٦/٨/ ٢٠٠٦ .

٣٢ ـ المرجع السابق.

٣٣ ـ جريدة الأهرام، فى ١١/ ٩/ ٢٠٠٦ .

٣٤ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢١/٨/ ٢٠٠٦ .

35- EU response to the conflict, op.cit.

٣٦ ـ السنيورة يطالب بمساعدة لبنان www.bbcarabic.com فى ٣١/٨/ ٢٠٠٦ .

٣٧ـ الشرق الأوسط، فى ١/ ٩/ ٢٠٠٦ .

٣٨ـ الأهرام فى ٦/ ١١/ ٢٠٠٦ .

39- EU response to, op.cit .,

40- Ibid.,

41- Ibid.,

٤٢ ـ انظر نص القرار ١٥٥٩ فى www.un.org

٤٣ ـ محمد عبد الهادى، «الثنائى برودى ـ داليما يعودان بإيطاليا إلى الشرق الأوسط»، الأهرام، فى ٤/ ٩/ ٢٠٠٦ .

٤٤ ـ انظر حوار نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإيطالى «ما سيمو داليما» إلى الأهرام فى ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٤٥ ـ انظر تصريحات موفد الحكومة الإيطالية إلى لبنان السفير/ ريكاردو سيسا فى جريدة «الشرق الأوسط»، ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٤٦ ـ انظر تصريحات رئيس الوزراء الإيطالى فى جريدة «الحياة»، فى ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٤٧ ـ انظر جريدة «الشرق الأوسط» فى ٣/ ٩/ ٢٠٠٦، وجريدة «الحياة»، فى ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٤٨ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٤٩ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٠ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥١ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٢ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٦/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٣ ـ جريدة الأهرام، فى ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٦، ١٣/ ٩/ ٢٠٠٦ .

٥٤ ـ جريدة «الحياة»، فى ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٥٥ ـ جريدة الأهرام، فى ٢٨/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٥٦ ـ ثناء فؤاد عبد الله، رؤية عربية حول سياسات الدول الأوروبية، مرجع سابق، ص١٩٥ .

57- www.bbcarabic.com

٥٨ ـ جريدة «الشرق الأوسط»، فى ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٦ .

٥٩ ـ جريدة «الحياة»، فى ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٦ .

٦٠ ـ جريدة الأهرام، فى ١١/ ٩/ ٢٠٠٦ .

١١ ـ الأمم المتحدة وسياسة الكيل بمكيالين

أ. ولاء على البحيرى(*)

مقدمة

يُنظر إلى دور الأمم المتحدة فى حل قضايا الشرق الأوسط بنوع من التشكك من قبل الشارع العربى، بل وعدم الجدوى من قبل أطراف الصراع فى المنطقة، ويمكن ملاحظة هذا الأمر بالنظر إلى القرارات التى عرضت على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذا مجلس الأمن، حيث تبين لنا أن هناك تحيزًا واضحًا من جانب الولايات المتحدة لإسرائيل، حتى أن بعض القرارات التى تدين الانتهاك والعدوان الإسرائيلى المستمر على مناطق الاحتلال يستخدم الفيتو الأمريكى للحيلولة دون صدورها. وفى إطار هذه الشكوك، يتساءل المرء، ما هو موقف الأمم المتحدة من العدوان الإسرائيلى على جنوب لبنان ؟ وإلى أى حد نجحت الأمم المتحدة فى وقف العدوان؟ وما هى مظاهر النجاح والإخفاق فى الحرب التى شنتها إسرائيل على لبنان؟ وما هو مستقبل الأمم المتحدة بعد هذه الحرب؟ هذه أسئلة يحاول هذا البحث الإجابة عليها فى ضوء التعرض لتعامل الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة مع العدوان الإسرائيلى على لبنان، والوقوف على مدى فاعلية المنظمة الدولية فى وقف العدوان، والدور المرتقب لها.

أولاً: موقف الأمين العام للأمم المتحدة

من المعروف أن السكرتير العام ـ أو الأمين العام ـ للأمم المتحدة ليس صانع قرار داخل المنظمة الدولية، وإن كان النظام الدولى يمكن أن يؤثر على طريقة أدائه فى هذه المنظمة،

(*) باحثة فى العلوم السياسية.

إذا كان النظام الدولى متوازنًا يستطيع الأمين العام أن يتمتع بهامش من الحرية يمكن أن يسمح له بالقيام بدور أكبر مما قد يعطيه أو يضفيه عليه ميثاق الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال فى مرحلة النظام الدولى ثنائى القطبية استطاع «داك هامرشولد» السويدى الجنسية أن يلعب دورًا مهمًا ومتميزًا أضفى على الأمم المتحدة حيوية كبيرة، ولكن للأسف الشديد أن «كوفى أنان» تولى قيادة المنظمة فى فترة كانت الولايات المتحدة الأميريكية تريد أن تلعب دور القطب المهيمن، وتحاول أن تفرض وجهة نظرها على الجماعة الدولية، وكان فيها كوفى أنان سيئ الحظ أيضًا لأنه تولى فى أثناء فترة وصل فيها اليمين الأمريكى المحافظ الذى يكنّ عداءً طبيعيًا وتلقائيًا للأمم المتحدة ولدورها، وبالتالى لا يريد فقط فرض الهيمنة على العالم ولكنه يتمتع برؤية شديدة المحافظة ومعادية للعمل الجماعى الدولى؛ ولذلك لم يكن بإمكان كوفى أنان أن يؤدى الدور الذى يريده، والذى يُفترض أن يؤديه حتى ولو كان يرغب فى القيام بهذا الدور، يضاف إلى ذلك أن كوفى أنان وصل إلى الأمم المتحدة فى أعقاب استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو للحيلولة دون التجديد للسكرتير العام السابق، وبالتالى استخلص كوفى أنان أن الولايات المتحدة هى صانع القرار الحقيقى فى النظام الدولى، وبالتالى عليه أن يؤقلم نفسه مع موازين القوى السائدة فى هذا النظام باعتبار أن الولايات المتحدة أصبحت هى القوة الأعظم[1].

ومع ذلك لا نستطيع أن ننكر أن الأمم المتحدة مارست أدوارًا أو أدت وظائف لا يستطيع النظام الدولى أن يستغنى عنها، خصوصًا فيما يتعلق ببعض القضايا الإنسانية، مثل عمليات الإغاثة، وعمليات حفظ السلام إلى آخره. وكانت الحرب الإسرائيلية على لبنان بمثابة اختبار لدور الأمين العام للأمم المتحدة وكيف يمكنه التعامل مع القضايا التى تمثل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين[2].

فى الحقيقة كان لبنان، فى السنوات الأخيرة، ميدانًا مُمَيزًا لانحراف الأمم المتحدة، الذى ساعدت عليه نهاية نظام «توازن القوى» الفريد جدًا الذى كانت القوتين العظميين تفرضانه على بعضهما منذ الحرب الباردة حتى العام ١٩٩٠. إن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بشأن لبنان هو فى الآن ذاته انتهاك سافر لميثاق الأمم المتحدة، ونُصُب تذكارى للنفاق.

١ ـ لبنان والأمم المتحدة.. خبرات سلبية

لم تفلح قوات الأمم المتحدة فى لبنان فى نزع فتيل الأزمة فى المنطقة، وإزاء هذه المواقف المتفاوتة من فكرة إرسال قوة دولية، فإنّ التجربة اللبنانية مع قوات الأمم المتحدة لم تكن بذلك النجاح، إذ توجد قوة تابعة للأمم المتحدة فى جنوب لبنان دأبت على مراقبة الطرق المحاذية لإسرائيل منذ عام ١٩٧٨ ، ومن مظاهر عجز هذه القوة أن انحصرت مهمتها فى التحقق من انسحاب إسرائيل، ومساعدة حكومة لبنان على إعادة بسط نفوذها فى المنطقة، لكنها لم تحقق أيا من هذه الأهداف. وكذلك منذ انسحاب إسرائيل من لبنان عام ٢٠٠٠ أثبتت بعثة الأمم المتحدة أنها غير قادرة على إيقاف هجمات حزب الله على إسرائيل، كما أنها لم تتمكن من ثنى إسرائيل عن القيام بعمليات عسكرية فى لبنان، وخصوصًا عن طريق الجو.

وحتى تكون هذه القوة ذات فعالية اقترح رئيس الوزراء الإيطالى رومانو برودى ألاّ يقل عدد أفرادها عن عشرة آلاف، ويكون لديها تفويض أقوى من ذلك التفويض الممنوح للقوة الحالية. وفى الإطار ذاته، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان أن قوة حفظ الاستقرار الدولية التى قد تنشر فى لبنان يجب أن تكون «أكبر بكثير» من قوة الطوارئ الدولية التى تقدر بألفى عنصر[٣].

لقد كثر الحديث عن هذه القوة كما لو كانت الوصفة السحرية التى ستخرج المنطقة من المستنقع الذى غرقت فيه. إلا أن مثل هذه القوة لن يكتب لها النجاح، إذا ما انحصر دورها فقط فى المراقبة كما هو الحال فى مهمة «اليونيفيل»[٤]. وكذلك التجربة السابقة مع قوات «اليونيفيل» أثبتت أنّ التقارير التى كتبتها لم يسمح بنشرها بسبب العرقلة الأمريكية والإسرائيلية على حد سواء. إنّ هذه القوة يجب أن تسلح جيدًا، حتى تؤدى مهمتها بنجاح، كما أنّ نشر قوة ذات تجهيز ليس من شأنه سوى تهيئة الموقف للتفاوض[٥].

ولكن من ناحية أخرى، شكك البعض فى إنشاء قوة ذات تسليح عال قادرة على التحرك والتدخل؛ لأن ذلك سيصطدم برفض أمريكى فى مجلس الأمن، كونه لا يهدف لخدمة المصالح الإسرائيلية. إن إسرائيل غير معنية فى هذه اللحظة بقوة مثل هذه، وذلك نظرًا لعدم ثقة إسرائيل فى دور الأمم المتحدة فى الصراع فى المنطقة، وعدم رغبتها فى إعطاء دور أكبر لها، لتكون لاعبًا جديدًا فى التأثير على طبيعة الصراع. كما أنّ إسرائيل غير

مقتنعة بما إذا كانت هذه القوة ستؤثر على الساحة الداخلية اللبنانية، من خلال شل حركة حزب الله، وهو أمر تحب أن تتولاه إسرائيل بنفسها. وتخشى إسرائيل أيضا من أنّ نشر مثل هذه القوة سيجعل الصراع العربى / الإسرائيلى حيّا، مما يجعله يحتل موقعًا متقدمًا على الساحة الدولية.

والحقيقة أنه منذ سنوات، ولبنان الرسمى والشعبى يطالب المجتمع الدولى بإعادة الأسرى اللبنانيين وانسحاب إسرائيل من مزارع شبعا وتلال كفر شوبا، وتسليم خرائط الألغام التى تزرع الموت يوميّا على أرض الجنوب. ورغم تكرار المطالبة لم يتحرك هذا المجتمع لتلبية مطالب لبنان المشروعة. وإذا كان موقف واشنطن مفهومًا لجهة مساندة إسرائيل فى تعنتها، فإنه من غير المفهوم أن تلقى المطالب اللبنانية إهمالاً من الأمم المتحدة، بصفتها مسئولة عن حماية الشعوب المقهورة، وضمان الأمن والسلم الإقليميين. فبدلاً من أن تتحمل المنظمة الدولية مسئولياتها وتبحث فى حلول موضوعية ومنطقية للمطالب اللبنانية المشروعة، انخرطت فى محاولات الضغط على لبنان، وساهمت فى استصدار قرارات مجحفة بحقه، تناولت أعراض الأزمة دون جذورها، وبخاصة القرار ١٥٥٩ الذى استهدف زج البلاد فى صراعات داخلية معقدة ودموية[٦].

وفى هذا السياق، ساهم مندوبو الأمم المتحدة ـ وفى مقدمتهم تيرى رود لارسن ـ فى تشويه الصورة، وقلب الحقائق، وتهيئة المسرح للحرب الإسرائيلية الدموية على لبنان، فالسيد لارسن لم يفعل شيئًا فى موضوع الألغام، ورغم مناشدة اللبنانيين والتحذيرات المتكررة التى أطلقها السيد حسن نصر الله لإخلاء سبيل المعتقلين اللبنانيين من معسكرات التعذيب الإسرائيلية، لم يحرك السيد لارسن ساكنًا تجاه هذا الموضوع، حتى إذا نجحت المقاومة فى أسر جنديين إسرائيليين لمبادلتهما بأسراها وأسرى لبنان أقام لارسن القيامة، وأصبح موضوع هذين الأسيرين يحتل الأولوية بالنسبة إليه، كأن الإسرائيلى يفوق اللبنانى أهمية وقيمة[٧].

أما فيما يتعلق بمزارع شبعا وتلال كفر شوبا، فلم يبادر السيد لارسن إلى ابتكار الحل ومطالبة إسرائيل بوضع هذه الأراضى المحتلة بعهدة الأمم المتحدة، كحل مؤقت مستفيدًا من اعترافها الصريح باحتلالها هذه الأراضى. بل ركز فى تصريحاته على نفى ملكية لبنان هذه الأراضى، متجاهلاً دوره كوسيط ينبغى عليه الوصول إلى صيغ عملية عادلة للقضايا المطروحة، وليس دعم إسرائيل فى احتلالها وصب الزيت على النار.

ومن خلال مواقفها المتحيزة، لم تقصر الأمم المتحدة فى شق طريق السلام العادل فقط، وإنما ساهمت أيضًا ـ للأسف ـ فى تمهيد الطريق أمام إسرائيل لشن حربها ضد لبنان. وبهذا أصبحت الأمم المتحدة مسئولة هى الأخرى عن عودة الحرب إلى المنطقة.

وتبقى النقطة الوحيدة المضيئة فى مسيرة الأمم المتحدة خلال هذه الفترة، تصريحات يان إيغلاند مبعوث الأمم المتحدة لشئون الإغاثة التى نقلت، إلى حد ما، حقيقة ما يجرى على الأرض من إجرام صهيونى بحق المدنيين، والمرافق العامة، والممتلكات الخاصة، وخصوصًا الأطفال الذين يصرون على العودة إلى منازلهم رغم تجاهل السيدة رايس لحقوقهم الإنسانية[٨].

وفى هذا الصدد تحاول الباحثة التصدى لموقف الأمم المتحدة من الحرب على لبنان، وبالتحديد موقف الأمين العام للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وخاصة القرار ١٧٠١ وما أثاره من ردود فعل شككت فى مصداقية الأمم المتحدة فى التعامل مع الأزمات الدولية، وسيطرة القوى الكبرى فى النظام الدولى وهيمنتها على مجلس الأمن، وهو ما اتضح بشكل كبير فى الحالة اللبنانية.

٢ ـ الأمين العام وتطور المسألة اللبنانية

تتلخص مطالب الأمين العام للأمم المتحدة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ الصادر فى سبتمبر عام ٢٠٠٤ الداعى إلى «حل ونزع سلاح كافة الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية»، وكذلك «بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كافة أراضى لبنان». وكذلك تقترح الأمم المتحدة نشر قوة دولية فى جنوب لبنان. وقد طلب الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان بوقف فورى لإطلاق النار فى لبنان، وأدان أنان حزب الله «لإشعاله فتيل العنف الدائر فى لبنان»، كما انتقد فى الوقت ذاته إسرائيل بسبب «الاستخدام المفرط للقوة»[٩].

وقد لوحظ أن موقف الأمين العام للأمم المتحدة فى المسألة اللبنانية يقتصر على الإدانة، وشجب العدوان الإسرائيلى المستمر على الأراضى العربية، ويمكن أن نرجع ذلك إلى طبيعة الدور الذى يقوم به الأمين العام، فضلاً عن محدودية وظائفه والتى يحددها الميثاق، وسيطرة الولايات المتحدة المعروفة على المنظمة الدولية[١٠].

وخلال الحرب الإسرائيلية على لبنان ـ والتى استمرت لفترة تزيد عن الثلاثين يومًا ـ تنوع خطاب الأمين العام قبل وبعد صدور القرار الخاص بوقف إطلاق النار بين الجانبين الإسرائيلى واللبنانى على النحو التالى:

(أ) قبل صدور القرار ١٧٠١

رحب الأمين العام للأمم المتحدة ترحيبًا حارًا بمشروع القرار الذى اعتمده مجلس الأمن، وأضاف أنه يشعر بارتياح شديد لأنه ينص على الوقف التام والفورى للأعمال القتالية، ومن الأهمية الحيوية المطلقة أن يتوقف القتال الآن، واعتبر من وجهة نظره أن مشروع القرار سيتيح الفرصة لإبرام اتفاق لوقف مستدام ودائم لإطلاق النار فى الأيام القادمة، معتبرًا أن ذلك سيكون بداية عملية لحل المشاكل السياسية الأساسية فى المنطقة بالوسائل السلمية.

إلا أنه اعتبر أن التأخير فى صدور قرار لوقف إطلاق النار من قبل مجلس الأمن؛ مسألة تضع الأمم المتحدة فى مأزق، وتشكك فى جدية فاعليتها ودورها فى حل المشكلات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، كما أن عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار فى وقت مبكر قد هز بشدة ثقة العالم بسلطته ونزاهته.

على جانب آخر، طالب أنان بالتوصل إلى وقف فورى للأعمال القتالية، من أجل السكان الأبرياء على الجانبين، الذين عانوا من آلام وخسائر فادحة لا لزوم لها، مشيرًا إلى الوضع الإنسانى المتدهور فى أثناء الحرب، فقد ذكر أن عدد الأطفال الذين فقدوا أرواحهم فى هذا الصراع يفوق عدد المقاتلين الذين لقوا حتفهم. ولقد حول القصف الإسرائيلى آلاف المساكن إلى حطام. كما دمر عشرات الجسور والطرق. وكان من نتيجة ذلك أن ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ من السكان لا يمكنهم الوصول إلى الأمان، كما لا تصلهم إمدادات الإغاثة، ومثل هذا الدمار يعتبر مأساة فى أى وقت من الأوقات، ولكنه أشد قسوة الآن بالذات لأنه ألمّ بالشعب اللبنانى فى وقت كان يحرز فيه تقدمًا حقيقيًا نحو الإصلاح السياسى والانتعاش الاقتصادى(١١).

علاوة على هذا، أشار الأمين العام فى خطاب له أمام الجمعية العامة فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ أن الأمم المتحدة ذاتها كانت هدفًا للاحتجاج والعنف، على الرغم من الجهود الإنسانية التى تبذلها المنظمة، بما فى ذلك جهود حفظة السلام البواسل فى قوة الأمم المتحدة

المؤقتة فى لبنان (قوة اليونيفيل)، من أجل الوصول إلى السكان الذين وقعوا فى مرمى النيران، وتعين على قوة اليونيفيل أن تواجه حالة لم تكن مكلفة بها ولا مستعدة لها.

وفى هذا الصدد اعتبر الأمين العام أن القرار الذى سيعتمده المجلس ما هو إلا خطوة واحدة نحو النهج الشامل الذى تدعو إليه الحاجة، مشيراً إلى ضرورة منع اندلاع العنف وإراقة الدماء من جديد، وأن يكون المجتمع الدولى على استعداد لتقديم الدعم والمساعدة المستدامين للتعمير السياسى والاقتصادى للبنان، وكذلك لعلاج الإطار الأوسع للأزمة فى المنطقة.

ويقول الأمين العام: «ويجب، بصفة خاصة، ألا ندير ظهورنا إلى إراقة الدماء والمعاناة والصعوبات التى ما برحت تعصف بالمدنيين الفلسطينيين فى غزة والضفة الغربية، ولا إلى الأخطار الناجمة عن صواريخ القسام التى ما زالت تهدد المجتمعات المحلية الإسرائيلية على حدود قطاع غزة». لا شك فى أن التقدم فى عملية السلام فى الشرق الأوسط سييسر حل الصراعات فى أماكن أخرى من المنطقة، والعكس صحيح؛ ولهذا يجب من الآن فصاعداً ألا تعالج شتى الأزمات فى المنطقة كلا على حدة أو على الصعيد الثنائى، وإنما كجزء من جهد كلى شامل، يأذن به المجلس ويطالب به لتحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة بأسرها[١٢].

ويضيف، لقد أثبتت الأزمتان المتوازيتان فى لبنان وغزة مرة أخرى، على امتداد الأسابيع الماضية، أنه ليست هناك حلول عسكرية لهذا الصراع؛ فالحرب ليست استمراراً للسياسة بوسائل أخرى؛ فالحرب، على النقيض من ذلك، تمثل فشلاً ذريعاً للمهارة وسعة الخيال، وإطاحة بالسياسة السلمية من موقع السيادة الذى ينبغى أن تحظى به. إن المجلس، باتخاذه هذه الخطوة الأولى نحو إنهاء القتال فى لبنان اليوم، يؤكد تلك السيادة من جديد، كما يتوقع منه مؤسسو هذه المنظمة، وإن كان بعد تأخر.

والحلول السياسية وحدها هى التى ستكون مستدامة على الأجل الطويل. وما معاهدتا السلام بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل والأردن إلا تعبيران عن الترتيبات والاتفاقات السياسية المستقرة. فعن طريق هاتين المعاهدتين حقق زعماء البلدان المعنية بشجاعة الاستقرار والسلام لشعوبهم على حدود كان يسودها العنف من قبل. ويتعين فى نهاية المطاف وضع ترتيبات مماثلة على أسس معروفة، على امتداد الحدود التى يدور حولها الصراع، والحلول الشاملة هى وحدها التى يمكن أن تؤدى إلى السلام الدائم[١٣].

ويذكر فى خطابه يوم ١١/ ٨/ ٢٠٠٦ بمناسبة مناقشة مشروع القرار بشأن لبنان أن الأمم المتحدة تقف فى صف الحل العادل لجميع هذه القضايا. ونحن نقف فى صف الأمن للبنان، ولإسرائيل، وللمنطقة. ونحن نساند الحل الشامل؛ ولهذا يجب أن نبذل قصارى جهدنا لعلاج كل المسائل والصراعات المنفصلة رغم ترابطها فى المنطقة، سواء أكانت ظاهرة أو كامنة. ولن تؤدى التأخيرات إلا إلى فقد المزيد من الأرواح، وتبديد المزيد من الآمال، وزيادة التردى فى هيبة وسلطة المجلس والمنظمة(١٤).

ويجب أن نحول دون تعرض شعب لبنان، وشعب إسرائيل والمنطقة بأسرها إلى المزيد من إراقة الدماء، الآن وفى الأشهر والسنوات القادمة. واعتبر أن لبنان وشعبه يستحقان ما هو أفضل من ذلك. إنهما يستحقان كل الدعم من الأمم المتحدة فى جهودهما للتخلص من أغلال التدخل الخارجى والصراع الداخلى. ويتطلب عمل هذا فى آن واحد تحقيق توافق الآراء الوطنى بين اللبنانيين، والتعاون البناء على أساس حسن النية المتبادل والحوار المستدام من جانب كل الأطراف والعوامل ذات الصلة على الصعيد القطرى، بما فى ذلك حكومتا سوريا وإيران.

اعتبر كوفى أنان أن مثابرة قوة اليونيفيل هى التى أدت إلى الحل الدبلوماسى الذى توصل إليه أعضاء مجلس الأمن، ولولا تلك المثابرة لتعين على مجلس الأمن أن يواجه احتمالا صعبا وهو انسحاب قوة اليونيفيل.

على جانب آخر تركز اهتمام كوفى أنان على تقديم المساعدات الإنسانية إلى لبنان مشيراً إلى الاهتمام أولاً وقبل كل شىء بإعطاء القوافل الإنسانية والعاملين فى ميدان الإغاثة ضماناً حقيقيّا بالمرور الآمن والوصول إلى من يحتاجون إلى المساعدة. وما أن يتوقف القتال، سيبدأ التحدى الصعب الذى يتمثل فى مساعدة السكان على العودة إلى ديارهم بأمان وإعادة بناء حياتهم(١٥).

ومن الواضح أن موقف الأمين العام للأمم المتحدة منذ بداية العدوان الإسرائيلى كان قاصراً على شجب العدوان، والدعوة إلى تقديم المساعدات الإنسانية إلى لبنان، وحث الأطراف المختلفة على التوصل إلى الحلول السلمية حتى يمكن وقف إطلاق النار. كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة أن حل الأزمة لا بد أن يكون فى إطار مجلس الأمن باعتبار أن له اليد الطولى فى قصر أمد الحرب وإنهائها بشكل يريح طرفى النزاع. وفى هذا تسليم

بدور مجلس الأمن بحل المشكلة، وأن الجمعية العامة لا يمكنها سوى تقديم المساعدات والإغاثات للطرف المتضرر.

(ب) بعد صدور القرار ١٧٠١

رأى كوفى أنان أن القرار ١٧٠١ يأتى فى الوقت اللازم، ويمثل خطوة حيوية الأهمية إلى الأمام. مؤكدًا على أهمية وحدة لبنان وشعبه، والعمل على تقديم كافة الوسائل اللازمة لمساعدة الشعب اللبنانى. ويضيف أن القرار ١٧٠١ فى صميمه يحرص بحق على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وفقًا لقرارات المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨) و١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦). ويجب أن يقدم المجتمع الدولى إلى حكومة لبنان كل دعم ممكن حتى يتسنى لها ممارسة هذه السيادة. ويجب أن يكون بوسع الحكومة، من خلال قواتها المسلحة النظامية وقوات الشرطة الخاصة بها، أن تبسط سلطتها على كل أنحاء البلد وعلى كل حدودها، وبخاصة لمنع تدفقات الأسلحة غير القانونية والمزعزعة للاستقرار. ولن تكون هناك فرصة للاستقرار الدائم إلا إذا كانت هناك سلطة واحدة ومدفع واحد. ويجب أن تكون الدولة اللبنانية، مثلها مثل سائر الدول ذات السيادة، الجهة الوحيدة التى يمكنها أن تستخدم القوة على أراضيها. وهذا يعنى، بطبيعة الحال، حدوث انسحاب كامل وسريع لإسرائيل من الأراضى اللبنانية. ولدينا الآن سيناريو واضح لتحقيق ذلك.

جاء موقف الأمين العام أيضًا مباركًا لقرار مجلس الأمن معتبرًا أنه يمثل تطورًا هامًا. خاصة نشر قوات اليونيفيل فى جنوب لبنان وزيادة عددها إلى ١٥ ألف جندى، ولكن إذا كان الجيش مستعدًا وراغبًا فى أداء هذه المهمة، فإن الحكومة ذاتها اعترفت بأنها بحاجة إلى المساعدة. وهذا يجعل من قرار المجلس بتعزيز ولاية قوة اليونيفيل وزيادة عدد أفرادها عنصرًا حيوى الأهمية فى هذه الصفقة.

ويرى أن قوة اليونيفيل تواجه مهمة جديدة، ربما تكون أكثر صعوبة وخطورة عن مهمتها السابقة، إذ يجب أن تكون قوة اليونيفيل قوية وفعالة لضمان الحيلولة دون حدوث أى فراغ بين انسحاب إسرائيل ونشر القوات اللبنانية. ومن الجلى أنها ستحتاج، إذا أريد منها الاضطلاع بهذه الولاية الجديدة، إلى زيادة قواتها بأقصى قدر من السرعة وتزويدها بقدرات عسكرية متطورة. ولا يمكن أن يتوانى المجلس فى ذلك، ولو دقيقة واحدة[١٦].

وهكذا اقتصر دور الأمين العام على حث أعضاء المجلس على التشاور معا عن كثب، وحثهم فى الوقت نفسه على التشاور مع البلدان المساهمة بقوات، الحالية والمحتملة، بغية توفير القوات الإضافية اللازمة بأسرع ما يمكن، قبل أن تفلت الحالة على أرض الواقع من زمام السيطرة. وحث المجلس على التأكد من أن قوة اليونيفيل تتوفر لها المعدات اللازمة.

ولقد دعا كوفى أنان جميع المانحين المحتملين الاستجابة بسرعة لطلبات الحكومة اللبنانية من المساعدة المالية فى كفاحها، لإعادة بناء بلدها الذى أصابه الدمار. وهو ما يتطلب ضرورة توافر ضمانات قوية بأن السلام فى هذه المرة سيكون دائمًا. والواقع أن هذه الضمانات شديدة الأهمية. ويجب ألا تقوم هذه الضمانات على وقف الأعمال القتالية أو نشر قوة سلام موسعة فحسب، وإنما أيضًا على حل المشاكل السياسية الأساسية، بما فى ذلك إطلاق سراح السجناء، بدءًا بالرهائن، وحل مسألة مزارع شبعا وفقا للقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)[١٧].

كذلك دعا الأمين العام فى صدد القرار ١٧٠١ إلى الاتصال بجميع العناصر الفاعلة الرئيسة الدولية والأطراف المعنية، لتقديم مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩، و١٦٨٠، بما فى ذلك نزع السلاح، ولترسيم الحدود الدولية للبنان، لا سيما فى مناطق الحدود المتنازع عليها أو غير المؤكدة، بما فى ذلك معالجة مسألة منطقة مزارع شبعا، وعرض تلك المقترحات على مجلس الأمن فى غضون ثلاثين يومًا. علاوة على هذا طلب واضعو القرار من الأمين العام سرعة تنفيذ التدابير التى تكفل لقوات الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان القدرة على القيام بالمهام المنصوص عليها فى القرار ١٧٠١، ودعوة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة إلى النظر فى تقديم إسهامات مناسبة إلى قوة الأمم المتحدة فى لبنان، والاستجابة على نحو إيجابى لما تطلبه القوة من مساعدة[١٨]. من ناحية أخرى يجب أن نتذكر أن قرارات مجلس الأمن مرتبطة بآليات تنفيذها، ولو نظرنا إلى البند العاشر من القرار لوجدنا أنه يمنح الأمين العام للأمم المتحدة الكثير من الصلاحيات لاتخاذ الترتيبات الضرورية لوضع آليات مرتبطة أيضًا بتحقيق ضمانات أمنية للبنان وللمقاومة بأن لا تقدم إسرائيل على الاعتداء عليها. وفى نفس الوقت سيكون موضوع سلاح حزب الله شأنًا داخليًا لبنانيًا، لأن مشاركة قوات الجيش اللبنانى والقوات التابعة للأمم المتحدة سيكون فى الجانب الأهم من مهمتها الحيلولة دون وجود أعمال عسكرية عدائية، وحزب الله ملتزم منذ الهدنة التى تم التوصل إليها فى عام ١٩٩٦ بعدم مهاجمة المدنيين.

ثانيًا: موقف مجلس الأمن

أظهرت الحرب الإسرائيلية على لبنان مدى ضعف المجتمع الدولى أمام الاجتياح الإسرائيلى الواضح، وكذلك فشل المنظمة الدولية فى حل القضية، ومن ثم كان إصدار مجلس الأمن ستة وعشرين قرارًا دوليًا خاصًا بالحالة اللبنانية على مدار ثمانية وعشرين عامًا، ابتداءً بالقرار ٤٢٥ الصادر بتاريخ ١٩ ـ ٣ ـ ١٩٧٨ وانتهاءً بالقرار ١٧٠١ الصادر بتاريخ ١١ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦، تلك القرارات أثبتت إلى حد كبير التحيز الواضح من قبل المنظمة الدولية لإسرائيل وسعى مجلس الأمن للقضاء على القضية اللبنانية بشتى الطرق، وأظهر القرار الأخير بالذات حجم الاستقطاب الفرنسى ـ الأمريكى، فيما يخص معالجة الأزمة اللبنانية ـ الإسرائيلية دون تفعيل لدور الأمم المتحدة، وكان هذا واضحًا من صيغة القرار ١٧٠١ الذى كان مبينًا لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن، وضعف دوره فى حل هذا النزاع، وفى هذه الحالة ستركز الباحثة على القرار ١٧٠١؛ لأنه القرار الذى أوقف العمليات العدائية بين الجيش الإسرائيلى وحزب الله، إلا أن هذا القرار أثار الجدل والاختلاف حول حزب الله والقوات الدولية الموجودة فى الأمم المتحدة، فما هى طبيعة هذا القرار؟[١٩].

لم يكن قرار مجلس الأمن (١٧٠١) متوازنًا بالقدر المطلوب واللازم لنزع فتيل الأزمة اللبنانية، وقد جاء هذا القرار مليئًا بالألغام الموقوتة التى يمكن أن تنفجر فى أية لحظة، وربما السبب فى انحياز القرار وعدم توازنه يكمن فى تحول مجلس الأمن إلى مؤسسة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية التى تريد تشكيل العالم حسب مصالحها ومزاج قادتها الذين يفتقرون إلى الموضوعية.

ويبدو أن القرار ١٧٠١ صدر فى الأساس من أجل تعويض عجز القرارين ١٥٥٩ الصادر فى ٢٠٠٤، و١٦٨٠ الصادر فى ١٥ يونيو ٢٠٠٦ عن تجريد حزب الله من سلاحه، حيث طالب الثانى بتنفيذ القرار ١٥٥٩ الخاص بنزع سلاح الميليشيات بما فيها سلاح حزب الله، فى حين لم ينص القرار ١٧٠١ صراحة على نزع سلاح حزب الله. وفيما يلى نحاول رصد أهم ما يتضمنه هذا القرار من عناصر.

١ ـ اعتراف دولى بحزب الله

من المثير للانتباه أنه لأول مرة يشكل هذا القرار اعترافًا رسميًا ودوليًا بحزب الله كتنظيم رسمى ذى قاعدة عسكرية، وتبزر هنا بعض الملامح المميزة لهذا القرار ومنها:

- إنه حمل دعوة إلى وقف العمليات العدائية وبسط السيادة اللبنانية على الجنوب اللبنانى وتعزيز القوات الدولية «اليونيفيل» العاملة فى الجنوب اللبنانى بنحو ١٥ ألف جندى، واستمرار عمل هذه القوات بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وإسقاط العمل بموجب الفصل السابع الذى يدعو إلى استخدام القوة المسلحة فى تنفيذ القرار[٢٠].

- سعى القرار ١٧٠١ إلى ترحيل القضايا الجوهرية، مثل الإفراج عن الأسرى اللبنانيين، والانسحاب من مزارع شبعا، وكفر شوبا إلى مرحلة ما بعد وقف العمليات الحربية، واكتفى القرار بالنص على مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة (كوفى أنان) فى ذلك الوقت أن يقوم بالتنسيق مع الأطراف الدولية والأطراف المعنية حول تقديم «اقتراحات» لتطبيق البنود المرتبطة باتفاق الطائف، والقرارين ١٥٥٩ لعام ٢٠٠٤، و١٦٨٠ لعام ٢٠٠٦، بما فى ذلك نزع سلاح حزب الله، وترسيم الحدود الدولية بين لبنان وسوريا، خصوصًا الحدود المتنازع عليها غير الواضحة ومنها مزارع شبعا، وهذا تعمد مقصود يصب فى صالح إسرائيل، وليس فى صالح الحل الدائم والعادل للقضية[٢١].

- عدم تبنى القرار «المطلب اللبنانى» بشأن خطة النقاط السبع بأن تنسحب إسرائيل من مزارع شبعا، ووضعها تحت الوصاية الدولية للأمم المتحدة، إلى حين ترسيم الحدود السورية - اللبنانية.

- عدم النص فى القرار على تبادل الأسرى بين إسرائيل وحزب الله، بل اكتفى بالنص على الإفراج الفورى غير المشروط عن الجنديين الإسرائيليين، واستخدام عبارة لا تحمل أى معنى للإفراج عن الأسرى اللبنانيين فى السجون الإسرائيلية وهى « تسوية أوضاعهم».

- تضمن القرار صيغًا عامة، ليس إلا دعوة للطرفين لوقف القتال وليس وقفًا دائمًا لإطلاق النار، أى أنه مجرد هدنة « قابلة للانفجار فى أية لحظة، أو فرصة إضافية لالتقاط الأنفاس لجولة أخرى».

- لم يحدد القرار ١٧٠١ موعدًا محددًا للانسحاب الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى، كما لم يعين وقتًا محددًا لعملية انتشار القوات الدولية، التى لم تتشكل حتى وقت كتابة هذه الورقة بحدها الأقصى، وهو ١٥ ألف جندى. وفى هذا الصدد يقول الرئيس الأمريكى بوش فى مؤتمر صحفى بالبيت الأبيض فى ٢١-٨-٢٠٠٦ «إن هناك حاجة

ملحة لنشر القوة الدولية فى لبنان، وإن قراراً جديداً لمجلس الأمن سيصدر ليحدد مهمة القوات الدولية وإطار عملها فى لبنان» الأمر الذى يظهر سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن، ومن ثم تعطيل لبعض الآليات التى يستخدمها المجلس، حيث إنها تتوقف على الإرادة الأمريكية[٢٢].

٢ ـ إسرائيل وحقها فى العدوان

على الرغم من الترحيب الذى أبدته الحكومة الإسرائيلية لصدور هذا القرار، إلا أنها لم تتوقف عن مواصلة انتهاكها للقرار ومواصلة حصارها البرى والبحرى للبنان وانتهاك مجاله الجوى. ويؤكد ذلك ما أعلنه إيهود أولمرت «إن إسرائيل لم تكف عن ملاحقة حزب الله رغم وقف إطلاق النار، وهؤلاء لم يفلتوا. سنلاحقهم فى كل مكان وزمان، فهذا واجبنا الأخلاقى وليست لدينا النية للاعتذار، وطلب إذن من أحد، إن إسرائيل لن تغض الطرف عن أى خرق، ونحتفظ لأنفسنا بحق الرد بكل قوة حسب ما نراه مناسباً»[٢٣].

وجاءت الفقرة «٢» من القرار لتطالب حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان، عند توقف الأعمال القتالية، بنشر قواتهما فى الجنوب اللبنانى، مع سحب إسرائيل جميع قواتها من جنوب لبنان بشكل مواز لهذا الانتشار.

كما أكدت الفقرة «٣» على أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضى اللبنانية وفق أحكام القرار ١٥٥٩ والقرار ١٦٨٠، مع ممارسة كامل سيادتها حتى لا تكون هناك أية أسلحة دون موافقة حكومة لبنان، ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان[٢٤].

ومن اللافت للنظر أن الفقرات من ١ ـ ٧ من القرار والتى تتضمن وقف العمليات العدائية، ونشر الجيش اللبنانى والقوات الدولية فى الجنوب اللبنانى مع الانسحاب الاسرائيلى المتزامن مع هذا الانتشار، تمثل المرحلة الأولى من القرار. أما المرحلة الثانية من هذا القرار فتبدأ من الفقرة ٨ والتى تنص على:

ـ الاحترام التام للخط الأزرق من جانب الطرفين.

ـ اتخاذ ترتيبات أمنية لمنع استئناف الأعمال القتالية، بما فى ذلك جعل منطقة الخط الأزرق ونهر الليطانى خالية من أفراد مسلحين أو معدات عسكرية، بخلاف حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان وفق ما انتهت به الفقرة ١١.

ـ منع وجود قوات أجنبية فى لبنان من دون موافقة حكومته.

ـ منع مبيعات أو إمدادات الأسلحة والمعدات ذات الصلة بلبنان بخلاف ما تأذن به حكومته.

ـ تزويد الأمم المتحدة بجميع الخرائط المتبقية للألغام الأرضية فى لبنان الموجودة بحوزة إسرائيل.

٣ـ صياغة القرار ١٧٠١ اختبار لضعف دور مجلس الأمن

من الواضح أن الصياغة التى جاء بها القرار ١٧٠١ يكتنفها الغموض والالتباس، وهو ما يوضح دور الولايات المتحدة البارز فى إخراجه على هذا النحو، وضعف دور مجلس الأمن فى إعمال الأحكام الخاصة بالفقرة السابعة من الميثاق، والخاصة باستعمال القوة فى الحالات التى تهدد السلم والأمن الدوليين، وإنما اقتصر دور المجلس على الإدانة، وظهر ذلك جليّا فى التلاعب بصياغة القرار، ويمكن أن نلاحظ ذلك التلاعب فيما يلى[٢٥]:

ـ عبارة «بناء على طلبها» يمكن ترجمة هذه العبارة وكأن الأمر كله بيد الحكومة اللبنانية، فلا محاسبة، أو مراقبة من جانب الأسرة الدولية. غير أن هذا التعبير الهدف منه احترام سيادة الحكومة اللبنانية كوسيلة لدعم هذه السيادة، ولا يعنى أن الحكومة اللبنانية حرة فى عدم تنفيذ بنود القرار، ولن يحاسبها أحد.

ـ المادة «١١» من القرار ١٧٠١ تستخدم لفظ «يقرر» عند الحظر العسكرى وهى من الألفاظ المستخدمة بصفة عامة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على الرغم من إسقاط هذا الفصل ـ الذى يجيز استخدام القوة لتنفيذ أى قرار ـ وهذا تشدد مقصود فى الصياغة.

ـ جاءت الفقرة «١» من القرار تنص على «أن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع القيام، من جانب مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التى ترفع علمها، بما يلى:

(أ) بيع أو تزويد أى كيان أو فرد فى لبنان بأسلحة، وما يتصل بها من عتاد من كل الأنواع بما فى ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية وشبه العسكرية وقطع الغيار سواء كان منشؤها من أراضيها أو من غيرها[٢٦].

(ب) تزويد أى كيان أو فرد فى لبنان بأى تدريب أو مساعدة تقنية تتصل بتوفير أو تصنيع أو صيانة واستخدام المواد المدرجة فى الفقرة الفرعية (أ) أعلاه فيما عدا أن تدابير هذا المنع لا تنطبق على الأسلحة وما يتصل بها من العتاد والتدريب والمساعدة، مما تأذن به حكومة لبنان، أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان وفق ما أذنت به الفقرة «١١»[٢٧].

ويلاحظ أن هذه الفقرة يبدو أنها موضوعة بهذه الصياغة لإغلاق جميع المنافذ أمام حزب الله للحصول على أية أسلحة أو معدات عسكرية من أى مصدر حتى لا يمكن استرداد أراضيه، ومحاولة لإضعاف قوته، وتجريده من سلاحه.

ثالثا: الدور الأمريكى فى صياغة القرار

بالنظر إلى القرار ١٧٠١ والصياغة التى جاء بها على هذا النحو، يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت الدور البارز والأكبر فى صدور القرار على هذا النحو، وذلك بغرض إضعاف الأمم المتحدة، وبيان مدى سيطرتها على مجلس الأمن، فقد ظهر القرار على أنه انتصار سياسى لإسرائيل تعويضًا لخسارتها العسكرية أمام حزب الله. إن ظلمه بارز للعيان؛ حيث يمتنع عن إدانة عدوان إسرائيل الإجرامى، و لا يذكر سوى «هجوم حزب الله على إسرائيل» و«الأعمال الحربية بلبنان وإسرائيل» (كذا). ويعبر عن نفاق مكشوف حين يطالب إسرائيل بوقف «عملياتها العسكرية الهجومية»، دون حتى أن يوجب الرفع الفورى للحصار الذى تفرضه على لبنان ـ كما لو أن الحصار ليس عملية عسكرية هجومية.

ومن أجل إدراك ما هو على المحك، ينبغى تلخيص الأهداف المدعومة أمريكيًا التى كانت إسرائيل تسعى لتحقيقها فى هجومها على لبنان: فقد كان الهدف المركزى للهجمة الإسرائيلية، بالطبع، تدمير حزب الله. لقد حاولت إسرائيل تحقيق هذا الهدف عبر ثلاث وسائل رئيسة:

الوسيلة الأولى: تمثلت فى توجيه ضربة قاضية لحزب الله من خلال حملة قصف تستغل «التفوق الكامل واللامتساوى» الذى تحوز عليه إسرائيل فى قوة النيران. وقد استهدفت الحملة قطع طرق إمدادات حزب الله وتدمير الكثير من بنيته التحتية العسكرية (مخازن الصواريخ، منصّات إطلاق الصواريخ... إلخ)، والقضاء على عدد كبير من مقاتليه وقطع رأسه باغتيال حسن نصر الله وغيره من قادة الحزب الرئيسين.

والوسيلة الثانية: هدفت إلى تأليب القاعدة الشعبية الكبيرة لحزب الله فى أوساط الشيعة اللبنانيين ضد الحزب، وذلك عن طريق قيام إسرائيل بإلقاء مسئولية مأساتهم عليه عبر حملة حرب نفسية مكثفة. هذا الأمر كان يتطلّب بالطبع أن تُلحق إسرائيل كارثة ضخمة بالشيعة اللبنانيين عبر حملة قصف واسعة النطاق تؤدى إلى تدمير القرى وقتل وجرح آلاف المدنيين. لم تكن تلك هى المرة الأولى التى تلجأ فيها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى خطة من هذا النوع، تشكّل جريمة حرب نموذجية. فعندما كانت منظمة التحرير الفلسطينية ناشطة فى جنوب لبنان، فيما جرت تسميته «فتح لاند» قبل الغزو الإسرائيلى الأول فى عام ١٩٧٨، كانت إسرائيل تلقى بوابل من القنابل على المنطقة المأهولة المحيطة بكل مكان يطلق منه صاروخ واحد على الأراضى الإسرائيلية، بالرغم من أن الصواريخ كانت تُطلق من أراض قاحلة. وقد نجحت تلك الخطة آنذاك؛ إذ تملكت مجموعات كبيرة من سكان جنوب لبنان مشاعر النفور والاستياء تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وقد ساهم آنذاك استمرار نفوذ القيادات الرجعية التقليدية وكذلك سلوك الفدائيين الفلسطينيين السيئ للغاية فى التبرؤ منهم واعتبارهم أغرابًا. أما الآن، ونظرًا لموقع حزب الله الأفضل بما لا يقاس فى وسط الشيعة اللبنانيين، فقد خيّل لإسرائيل أن بمقدورها تحقيق ما سبق أن نجحت فى ممارسته مع منظمة التحرير بمجرّد زيادة وحشية العقاب الجماعى و توسيع نطاقه[٢٨].

أما الوسيلة الثالثة: فقضت بتعطيل كلى وخطير لحياة اللبنانيين أجمعين وأخذهم رهائن بواسطة حصار جوى وبحرى وبرى، وصولاً إلى تأليبهم ضد حزب الله، خصوصًا المجموعات غير الشيعية، وبالتالى إيجاد مناخ سياسى يؤهل الجيش اللبنانى للتحرك عسكريًا فى مواجهة المنظمة الشيعية. لهذا السبب، أعلن المسئولون الإسرائيليون، فى بداية العدوان على لبنان، أنهم لا يريدون انتشار أى قوة غير الجيش اللبنانى فى الجنوب، ورفضوا بصفة خاصة نشر قوة دولية.

كان هذا المشروع فى الواقع هو الهدف الذى وضعته واشنطن وباريس منذ عملتا معًا على إصدار قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ فى أيلول ٢٠٠٤، هذا القرار الذى طالب بانسحاب القوات السورية من لبنان، وتفكيك الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، والمقصود حزب الله والمنظمات الفلسطينية فى مخيمات اللاجئين.

لقد اعتقدت واشنطن أنه بمجرّد انسحاب القوات السورية من لبنان، سيكون الجيش اللبنانى، الذى تم تجهيزه وتدريبه من قبل البنتاغون خصوصًا، قادرًا على تفكيك حزب الله ونزع سلاحه. وقد انسحب الجيش السورى بالفعل من لبنان فى نيسان ٢٠٠٥، لكن ليس بسبب ضغوط واشنطن وباريس، بل بسبب الاضطراب السياسى فى لبنان والتعبئة الجماهيرية التى ولّدها اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى فى شباط ٢٠٠٥.

غير أن توازن القوى فى البلد، فى ضوء التظاهرات الجماهيرية والتظاهرات المضادة، لم يسمح للقوى المتحالفة مع الولايات المتحدة بأن تفرض تسوية مسألة حزب الله بالقوّة. وقد اضطر هؤلاء الحلفاء أيضًا إلى خوض الانتخابات البرلمانية فى آيار ٢٠٠٥ فى إطار ائتلاف موسع مع حزب الله، ومن ثم إلى حكم البلد عبر حكومة ائتلافية تضم وزيرين من حزب الله. هذه النتيجة المحبطة دفعت واشنطن إلى منح إسرائيل الضوء الأخضر لبدء تدخلها العسكرى فى لبنان. ولم تكن تل أبيب بحاجة إلاّ للذريعة المناسبة لبدء عملياتها، وهذا ما وفرته عملية حزب الله على الحدود فى ١٢ تموز[٢٩]. قياسًا بالهدف المركزى والوسائل الثلاث السابقة، يبدو جليًا جدًا أن الهجوم الإسرائيلى كان فاشلاً بالكامل.

وأثناء الهجوم الإسرائيلى على لبنان، سارعت باريس إلى الدفاع عن هذا الموقف، وتبعتها واشنطن لكن فقط بعد إعطاء العدوان الإسرائيلى مزيدًا من الوقت من أجل محاولة تحقيق إنجاز عسكرى يحفظ ماء الوجه. وقد وُزع مشروع القرار الأول الذى أعدّته العاصمتان الفرنسية والأمريكية فى أروقة الأمم المتحدة فى ٥ آب، وتضمن محاولة سافرة لاعتماد الطرق الدبلوماسية من أجل تحقيق ما عجزت إسرائيل عن تحقيقه عسكريًا. وبالرغم من إعلان مشروع القرار عن «دعمه القوى» لسيادة لبنان، فإنه طالب بفتح المطارات والمرافئ اللبنانية «لأغراض مدنية بحتة يمكن التحقق منها»، على أن يُفرض «حظر دولى على بيع أو توفير الأسلحة والعتاد العسكرى للبنان باستثناء ما تسمح به حكومته»، أو بعبارة أخرى: فرض حصار على حزب الله.

لقد أعاد مشروع القرار الأمريكى ـ الفرنسى التأكيد على القرار الدولى ١٥٥٩، ودعا إلى إصدار قرار إضافى يتيح «بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، نشر قوة دولية بتفويض من المنظمة الدولية تساند القوات المسلحة والحكومة اللبنانية فى توفير بيئة آمنة وتساهم فى تنفيذ وقف النار الدائم، وإيجاد حل طويل الأمد». هذه الصيغة غامضة جدًا

لدرجة أن معناها الوحيد الممكن بالفعل هو نشر قوة دولية يحق لها شنّ العمليات العسكرية (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة) من أجل تنفيذ القرار ١٥٥٩ بالقوة، بالتعاون مع الجيش اللبنانى. علاوة على ذلك، لا شيء فى مشروع القرار يفرض على هذه القوّة البقاء جنوبى نهر الليطانى، وهى المنطقة التى يقضى مشروع القرار بأن تكون خالية من سلاح حزب الله، وقد طالبت بها إسرائيل بعدما فشلت فى التخلص من حزب الله فى باقى أرجاء لبنان. وذلك يعنى أن القوة التابعة للأمم المتحدة كان بالإمكان أن تُدعى للعمل ضد حزب الله فى سائر أنحاء لبنان[٣٠].

بيد أن الإنجازات الإسرائيلية على الأرض لم تكن كافية لتمرير مشروع القرار هذا، ولذلك لم يلق قبولاً. فقد عارضه حزب الله بقوة، وأوضح أنه لن يقبل بأى قوة دولية غير قوات اليونيفيل المنتشرة على الحدود اللبنانية مع إسرائيل (الخط الأزرق) منذ عام ١٩٧٨؛ وقد أبلغت الحكومة اللبنانية معارضة حزب الله إلى المعنيين وطالبت بإجراء تعديلات على مشروع القرار، بدعم من الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة. ولم يبق لدى واشنطن أى خيار سوى مراجعة المشروع الذى ما كان مجلس الأمن ليقرّه بأية حال. وعلاوة على ذلك، فإن حليف واشنطن الرئيس الفرنسى جاك شيراك أعلن قبل انتهاء القتال أن نشر القوات الدولية مستحيل من دون الاتفاق المسبق مع حزب الله[٣١].

لذلك، أعيدت مراجعة المسودة والتفاوض حولها، فى حين طالبت واشنطن إسرائيل بالتلويح بتنفيذ عملية برية كبرى والمباشرة فعليًا بهذه العملية كورقة ضغط تسمح لواشنطن بالتوصل إلى أفضل اتفاق ممكن من وجهة نظرها. ومن أجل تسهيل الاتفاق على صيغة تؤدى إلى وقف النار الذى أصبح أمرًا ملحًا لأسباب إنسانية، وافق حزب الله على انتشار ١٥ ألف جندى لبنانى جنوبى نهر الليطانى وتليين موقفه العام. وبذلك أصبح بالإمكان الدفع بالقرار ١٧٠١ قدمًا داخل مجلس الأمن فى ١١ آب.

أما التنازل الأساسى الذى قدمته واشنطن وباريس، فكان التخلى عن مشروعهما القاضى بتشكيل قوة جديدة متعددة الجنسيات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فبدلاً من ذلك، سمح القرار «بزيادة تعداد قوات اليونيفيل إلى حد أقصى قدره ١٥٠٠٠ جندى»، بما يعنيه ذلك من تجديد للقوة الدولية الحالية ومضاعفتها. غير أن الخدعة الرئيسة التى تضمّنها القرار تكمن فى إعادة تعريف مهمة هذه القوة بما يخوّلها «مساعدة الجيش اللبنانى على اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل إنشاء منطقة بين الخط

الأزرق ونهر الليطانى خالية من أى أفراد مسلحين أو معدّات أو أسلحة بخلاف ما يخص حكومة لبنان واليونيفيل». فاليونيفيل تستطيع الآن «اتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات فى مناطق نشر قواتها، وكما ترتئى فى حدود قدراتها، لضمان ألاّ تُستخدم منطقة عملياتها للقيام بأنشطة معادية من أى نوع»[٣٢].

والحال أنه إذا ما تم دمج الصيغتين السابقتين فإنهما تشكلان نصّا قريبًا جدّا من تفويض بموجب الفصل السابع، أو على الأقل يمكن تفسيرهما على هذا النحو. بالإضافة إلى ذلك، فإن القرار ١٧٠١ وسّع نطاق مهمات اليونيفيل إلى خارج مناطق انتشارها كى تتمكن من «مساعدة حكومة لبنان بناء على طلبها» فى جهودها لـ«تأمين حدوده (لبنان) وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان من دون موافقتها (الحكومة)» وبالطبع ليس المقصود من هذه العبارة حدود لبنان مع إسرائيل بل حدوده مع سوريا التى تمتد على طول البلاد من الشمال إلى الجنوب[٣٣].

ـ بالنسبة لقوة الفصل

إن القرار ١٧٠١ غنى بصيغ ملتبسة عن قصد، على نحو يتيح التأويل طبق مهمة حربية محكومة فعلاً بالفصل السابع من الميثاق، الذى كانت واشنطن وباريس تشيران إليه مباشرة فى مشروع قرارهما الموزع فى ٥ أغسطس، والذى لقى رفض حزب الله وحكومة لبنان. وإزاء تلك الاعتراضات تخلت واشنطن عن فكرة قوة دولية جديدة بلبنان، مكتفية باليونيفيل القائمة أصلاً بلبنان. غير أن التفويض المسند لقوات اليونيفيل مشوه للغاية، لا فى الاتجاه المشار إليه آنفا وحسب، بل حتى بشأن منطقة عملها، لأنه سُمح لقوات اليونيفيل ٢ بالانتشار على الحدود بين لبنان وسورية وبمراقبة منافذ لبنان جوّا وبحراً[٣٤].

وبالنظر إلى طبيعة القرار يمكن أن نلاحظ ما يلى:

١ ـ أن القرار لم يعكس «خطة النقاط السبع» التى قدمتها الحكومة اللبنانية إلى مجلس الأمن، وهو يكشف الاستخفاف المتعمد بهذه الخطة العربية من جانب الولايات المتحدة المسيطرة على مجلس الأمن والموجهة لقرارته.

٢ ـ أن القرار حمل حزب الله وحده مسئولية الحرب، وتدمير البنية التحتية للبنان، وتجاهل إدانة إسرائيل فى هذا الصدد.

٣ ـ تحدث القرار عن إطلاق غير مشروط لسراح الجنديين الإسرائيليين، ولم يربط بينهما وبين الأسرى اللبنانيين فى السجون الإسرائيلية، للإيحاء بأن إسرائيل حصلت سياسيّا على ما لم تحصل عليه عسكريّا لتحسين صورتها أمام العالم.

٤ ـ تحدث القرار عن وقف العمليات العسكرية وليس عن وقف إطلاق النار، والفارق بينهما واضح، إذ أن الأولى تمثل شكلاً من أشكال الهدنة التى تعطى إسرائيل الفرصة لمواصلة عدوانها بحجة الدفاع عن النفس.

٥ ـ تحدث القرار عن نشر الجيش اللبنانى وقوات الأمم المتحدة « اليونيفيل» العاملة فى الجنوب اللبنانى، مع انسحاب القوات الإسرائيلية بشكل مواز لهذا الانتشار، ولم يتحدث عن انسحاب فورى دون قيد أو شرط، وهو ما يعنى أن القرار صدر لمكافأة المعتدى والمحتل الإسرائيلى، وإعطائه فرصة إضافية للعدوان على لبنان، وتثبيت احتلاله، ومواصلة انتهاكه لهذا القرار إلى حين تمام الانتشار.

٦ ـ أن المنطقة الأمنية العازلة التى أشارت إليها الفقرات ٢، ٣، ٨ من القرار ١٧٠١ بين الخط الأزرق ونهر الليطانى، استهدفت استبعاد المقاومة منها، لحماية شمال إسرائيل.

٧ ـ يرمى هذا القرار إلى تجريد حزب الله من كل أسلحة المقاومة، إذ أن الكثير من فقراته الـ ١٩ تدور حول هذا الهدف، الذى لم ينص عليه صراحة فى هذا القرار[٣٥].

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا القرار إعطاء إسرائيل ما لم تستطع تحقيقه فى ساحة المعركة، فقد وضعت إسرائيل أمامها أهدافا متدرجة بداية من الادعاء بأن هدفها الأساسى هو تحرير الجنديين الأسيرين لدى حزب الله، وصولاً إلى الادعاء بأنها تريد تفكيك حزب الله وضرب بنيته التحتية ونزع أسلحته، ولعل إسرائيل تأثرت بالعقلية العربية فى المنطقة، تلك العقلية التى تضع نصب عينيها أهدافًا متضاربة[٣٦].

حيث تطمح إسرائيل كذلك مثلاً إلى وضع لبنان تحت وصاية الأمم المتحدة أى احتلال لبنان بقوات دولية ترفع راية الأمم المتحدة وتحقق أهداف إسرائيل فى أن يصبح جيش لبنان كله مثل جيش جنوب لبنان الذى كان يقوده أنطوان لحد بعد موت مؤسسه الأول سعد حداد.

لقد تحدث قرار مجلس الأمن عن ضرورة الإفراج غير المشروط عن الجنديين، ولم يتحدث باللهجة نفسها عن الأسرى اللبنانيين، بل قال إنه «يشجع الجهود الهادفة إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين المعتقلين فى إسرائيل» أى أن القرار يعتبر الأسرى اللبنانيين سجناء أو مجرمين وليسوا أسرى حرب يجب الإفراج عنهم بمجرد أن تضع الحرب أوزارها حيث تتم عمليات تبادل الأسرى كما جرت العادة فى كل الحروب[٣٧]. وقد طالب القرار بأن تفرض الحكومة اللبنانية سيطرتها على الأراضى اللبنانية فى الوقت الذى يضع فيه قيودًا على تزويد لبنان بالأسلحة التى تمكن الجيش اللبنانى من الدفاع عن الوطن أمام أى غزو خارجى، أى أن القرار يريد جعل لبنان منطقة مستباحة يمكن الدخول إليها بالقوة والخروج أو عدم الخروج منها حسب مزاج المعتدى، وهم يطالبون الحكومة اللبنانية بنزع سلاح حزب الله، والسؤال المنطقى هنا: إذا كان ثلاثون ألفًا من جنود (الجيش الذى لا يقهر) لم يستطيعوا بعد ثلاثة وثلاثين يومًا من القتال الشرس والضارى نزع سلاح حزب الله، أو تحقيق أى من الأهداف التى حددتها حكومة إسرائيل، هل يستطيع الجيش اللبنانى بعتاده المتواضع أن يحقق لهم ما عجزوا عن تحقيقه؟ أم أنهم يريدون إشعال نيران فتنة داخلية فى لبنان تعيد إلى الأذهان مآسى الحرب الأهلية السابقة، تمامًا كما حاولوا فى فلسطين أن يضغطوا على قيادة السلطة كى تقوم بنزع سلاح حركة حماس بهدف إشعال فتيل حرب أهلية توقع بين فصائل المقاومة حتى تدمر بعضها[٣٨].

فى حقيقة الأمر، لا توجد قوة تستطيع نزع سلاح حزب الله أو حتى مجرد المطالبة بنزعه ما لم يتم تحرير كافة الأراضى اللبنانية والأسرى اللبنانيين والعرب الذين تم أسرهم من الأراضى اللبنانية، وما لم يكن للبنان جيش قوى يمكنه حماية أرض لبنان وكرامة المواطن اللبنانى، لقد قالها السيد حسن نصر الله بوضوح: «لن تتوقف المقاومة ما دام هناك جندى محتل فوق أرض لبنان وما دامت مزارع شبعا تحت الاحتلال وما لم يتم الإفراج عن الأسرى، على الأمم المتحدة أن تضع الأمور فى نصابها وأن تتخذ قرارات متوازنة وغير منحازة حتى يعم السلام المنطقة[٣٩]، وأن تستخدم البند السابع إن كانت جادة فى إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المهملة فى الأدراج منذ عام ١٩٤٨ قبل مطالبة الضحية بتنفيذها».

كما ينص القرار على اتخاذ خطوات فورية لتوسيع الدعم المالى والإنسانى إلى الشعب اللبنانى، بدلا من تقديم أولمرت وعمير بيريتس إلى محكمة جرائم الحرب الدولية كما

فعلت أمريكا مع ميلوسوفتش الذى لا تقاس جرائمه بما حدث فى لبنان، وبدلاً من إلزام إسرائيل بدفع تعويضات عما ألحقته من أضرار بالمدنيين وممتلكاتهم دون ذنب اقترفوه سوى أنهم لبنانيون لم يثوروا ضد حزب الله كما توقع المخطط الإسرائيلى، كيف يمكن تطبيق القرار وأولمرت يهدد فى خطابه أمام الكنيست بملاحقة قادة وعناصر حزب الله وبأنه سيعاقبهم وكأنهم رعايا إسرائيليون خرجوا على القانون الإسرائيلى، وكيف يمكن للوضع أن يستقر مع استمرار الحصار البرى والبحرى والجوى على لبنان؟ أى منطق هذا؟ وأى عالم هذا الذى تريده أمريكا ومجلس أمنها الدولى؟ قرار مجلس الأمن يراوح مكانه ويدور فى حلقة مفرغة تتركز فى بؤرتها هواجس نزع سلاح حزب الله من خلال التركيز على القرارات العربية والدولية التى تدعم مثل هذا التوجه دون الاهتمام بمستقبل لبنان(٤٠).

وفى الفقرة التنفيذية رقم ١٨ يشدد المجلس على الأهمية والحاجة للتوصل إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط على أساس قراراته السابقة ٢٤٢ والمؤرخ فى ٢٢ تشرين الثانى ١٩٦٧، ورقم ٣٣٨ المؤرخ فى ٢٢ تشرين الأول١٩٧٣، ولكنه يعود فيشطب هذه الفقرة حين يلحق بها الفقرة ١٩ التى يقرر فيها إبقاء المسألة قيد نظره الفعلى، لتظل المشكلة على حالها أربعين سنة أخرى(٤١).

رابعًا: نظرة مستقبلية لدور الأمم المتحدة

إجمالاً، يتمثل جوهر ذاك القرار فى معاملة لبنان كما لو كان هو المعتدى، إنه، بهذا المعنى، محاولة لمواصلة حرب إسرائيل ضد لبنان بشكل آخر، محاولة قد تستتبع عمليات حربية فى الأمد القريب أو المتوسط. ليس المقصود رفض وجود قوات الفينول على طول الحدود بين لبنان وإسرائيل. فتلك القوات قائمة منذ ١٩٧٨ ومقبولة من القوى السياسية اللبنانية برمتها. ورغم انعدام فعاليتها الجلى فى حماية لبنان ضد تعديات إسرائيل على سيادته، وبقائها مكتوفة الأيدى أمام اجتياح إسرائيل للبنان فى العام ١٩٨٢ واحتلاله طوال ثمانى عشرة سنة، تظل تلك القوات شاهداً ثميناً على أشكال انتهاك السيادة. إنما المطلوب:

١ ـ رفض ما يمثله القرار ١٧٠١ من تحريف بالغ وخطير لمهمة قوات اليونيفيل.

٢ ـ معارضة استعمال قوات اليونيفيل ٢ وغطاء الأمم المتحدة لمواصلة الحرب من أجل أهداف إسرائيل وواشنطن وباريس المشتركة بلبنان.

إن ما يحبك هو تكرار ممارسة معبرة عن طبيعة الأزمة الحديثة باستعمال الأمم المتحدة ورقة توت للتغطية على عمليات عسكرية تشنها واشنطن وحلف شمالى الأطلسى وحلفاء آخرين، كما يحدث بأفغانستان منذ العام ٢٠٠١ [٤٢].

يقضى المنطق بأن تُؤلف قوة فصل من جنود بلدان محايدة. والحال أن واشنطن وباريس ليستا محايدتين بأى وجه فى النزاع اللبنانى. ولا يمكن اعتبار أى قوة متحالفة مع واشنطن محايدة فى نزاع بين أحد حلفاء واشنطن الرئيسين ودولة أخرى. ينطبق هذا على قوات كل البلدان الأعضاء فى حلف شمال الأطلسى، المتحالفة طبق الأصول مع الولايات المتحدة؛ لذلك يتعين على كل قوة متمسكة بالسلم فى الشرق الأوسط، ومتخوفة من مشاريع الولايات المتحدة بهذا الجزء من العالم، معارضة إرسال ووجود قوات بلدان أعضاء فى حلف شمال الأطلسى بلبنان، لا سيما أن إسرائيل تعطى نفسها حق رفض مشاركة بلدان لا تلائمها فى اليونيفيل [٤٣].

القرار ١٧٠١ الذى تبنّاه مجلس الأمن الدولى فى ١١ أغسطس ٢٠٠٦ لا يرضى على نحو كلى إسرائيل، كما لا يرضى واشنطن، وكذلك حزب الله. هذا لا يعنى أنه «عادل ومتوازن»، بل هو مجرد تعبير مؤقت عن مأزق عسكرى. لم يكن ممكنًا لحزب الله أن يُلحق هزيمة عسكرية كبيرة بإسرائيل، فهذا احتمال لم يكن واردًا نظرًا لتوازن القوى المتفاوت جدًا، مثلما كانت هى حال المقاومة خلال الحرب الفيتنامية التى لم يكن بوسعها أن تلحق هزيمة عسكرية كبيرة بالولايات المتحدة. لكن فى المقابل، لم تتمكّن إسرائيل من إلحاق هزيمة عسكرية كبيرة بحزب الله، أو أية هزيمة على الإطلاق. وبهذا المعنى، فحزب الله هو المنتصر السياسى الحقيقى بكل تأكيد، فيما إسرائيل هى الخاسر الحقيقى فى حرب الأيام الثلاثة والثلاثين التى اندلعت فى ١٢ تموز.

والظلم صارخ بنفس القدر عندما يُفترض ألا تستعمل مناطق انتشار قوات اليونيفيل الجديدة ـ التى لا تنتشر على نحو لافت سوى على أراضى البلد المحتل ـ للقيام بـ«أنشطة عدوانية من أى نوع كان». ولا ينبس القرار ١٧٠١ بأية كلمة حول حماية أراضى لبنان من التعديات المتكررة من إسرائيل، تلك القوة المحتلة للبنان طوال ثمانى عشرة سنة (ناهيك عن الجزء من الأراضى المحتلة منذ العام ١٩٦٧) [٤٤].

لقد بذر القرار ١٧٠١ بذور حرب جديدة وواسعة النطاق فى المنطقة، فهناك الكثير من الفجوات فى هذا القرار، والتى ستكون مصدر خلاف ومحل اجتهادات مختلفة فى

التأويل والتطبيق، كما أن الجيش الإسرائيلى سيظل أسير الرغبة فى استرداد هيبته التى مس بها حزب الله، ولم تنجح أمطار الصيف فى غزة فى أن تحافظ على هذه الهيبة؛ لأن الرياح العكسية أعادت هذه الأمطار إلى مصدرها، بانتظار أمطار الشتاء وحرب قادمة ربما تفرز هزيمة جديدة لقادة إسرائيل؛ لأن ما جرى فى لبنان خلال أكثر من شهر يمكن اعتباره (أم الهزائم) التى ستنتج هزائم جديدة وكأن عصر الهزائم الإسرائيلى قد بدأ أمام فئة قليلة تتسلح بعقيدة راسخة وعزيمة صلبة كالفولاذ، وهذا ما تؤكده الوقائع على الأرض فى عصر الإسلام الأول وفى العصر الحالى[٤٥].

***

خاتمة

إن الأمم المتحدة، كمنظمة دولية مسئولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين بدت منحازة فى مواقفها المتكررة لصالح الطرف الإسرائيلى، نتيجة للهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن. ومن ثم، ساهمت هذه الحرب فى إلحاق المزيد من الخسائر بمصداقية المنظمة الدولية، وأفرزت مزيداً من الدعاوى لإصلاح الأمم المتحدة، وخاصة توسيع العضوية فى مجلس الأمن، لتصبح أكثر تمثيلاً للقوى المتعددة فى النظام الدولى، وتحديداً طريقة اتخاذ القرارات. لقد أصبح الفيتو بمثابة السيف المسلط على رقبة العدالة بدلاً من أن يكون وسيلة للحفاظ على التوازن الدولى. فضلاً عن ذلك، أبرزت هذه الحرب التناقض الواضح بين فروع وهيئات المنظمة الدولية، فبينما أدان مجلس الأمن حزب الله واعتبره المسئول عن هذه الحرب، وهو ما وضح فى القرار ١٧٠١، وكذلك موقف الأمين العام والذى اعتبر أن حل الأزمة لا بد وأن يأتى من مجلس الأمن، قاصراً دوره على إدانة العدوان ودعوة المجتمع الدولى إلى تقديم المساعدة إلى لبنان، جاء على النقيض موقف مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة بالإدانة للجرائم والمجازر الإسرائيلية فى لبنان والأراضى العربية المحتلة، وطالب بتشكيل لجنة رفيعة المستوى للتحقيق فيها. كما انتقد منسق الشئون الإنسانية فى الأمم المتحدة يان إيغلاند، إسرائيل بشدة لإسقاطها مائة ألف من

القنابل العنقودية على لبنان، معظمها فى الساعات الاثنتين والسبعين الأخيرة للحرب التى استمرت ٣٤ يومًا، أى بعد أن كان التوصل إلى اتفاق لوقف القتال حتميا. ووصف إيغلاند هذه المعلومات التى صدرت عن «مركز تنسيق حركة الألغام» التابع للأمم المتحدة بأنها «مثيرة للصدمة وتدل على وضع غير أخلاقى بتاتًا»[٤٦].

من جانب آخر أدانت منظمة العفو الدولية العدوان الإسرائيلى على الأراضى اللبنانية والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المدنيين، ووصفت ما قامت به إسرائيل من مجازر بأنها جرائم حرب تستحق العقاب عليها[٤٧].

***

الهوامش :

١ ـ http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DFBAE638-36B0-44D6-BB9A-936764EFBFD0.htm

٢ ـ د. حسن نافعة، «الأمم المتحدة ونهاية رئاسة أنان لها»، حديث لقناة العربية بتاريخ ٢٤ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦ .

٣ ـ مصطفى مالك، الأمم المتحدة بين الإخفاقات الراهنة وضرورات الإصلاح، حديث لقناة العالم، ٢٢ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ .

٤ ـ انظر: ملحق حول تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان إلى مجلس الأمن حول تطبيق القرار ١٥٥٩ .

٥ ـ عبد اللطيف مهنا، القرار ١٧٠١ أمريكا علقت حربها الإسرائيلية . . انتصرت فكرة المقاومة، ١٢ ـــ ٨ ـــ ٢٠٠٦ . http://www.maktoobblog.com/abdullatifmuhanna?preDate=2006-08-12%2013:14:00&post=73795

٦ ـ د. يوسف مكي، تداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان، نشرة التجديد العربي، ٦ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦ . http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=16795

٧ ـ د. جعفر عبد السلام، مجلس الأمن الدولى بانتظار إنجاز إسرائيلى على الأرض، حديث لقناة العالم، ٢٦ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ .

٨ ـ د. عزت سيد أحمد، متى يثور الثور الأحمر، وهل تستطيع الحكومة اللبنانية استيراد الأسلحة . http://www.arabiancreativity.com/resist43.htm

٩ ـ جريدة الحياة، ١٥ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ .

١٠ ـ التقرير نصف السنوى الرابع من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦ .

11 - UN.Documents, 11-10-2006.

١٢ ـ جريدة الحياة، ٢٢ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ .

١٣ ـ التقرير نصف السنوى الرابع من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، مرجع سبق ذكره.

١٤ ـ التقرير نصف السنوى الرابع من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، مرجع سبق ذكره.

١٥ ـ خطاب الأمين العام أمام مجلس الأمن ـ مشروع القرار بشأن لبنان، الجمعة ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، منشورات الأمم المتحدة، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ٤ .

١٦ ـ خطاب الأمين العام أمام مجلس الأمن، مرجع سبق ذكره، ص٥ .

١٧ ـ خطاب الأمين العام أمام مجلس الأمن، مرجع سبق ذكره، ص ٦ .

18 - The Security Council Decisions and Resolution(S/Res/1680/2006)Session 5440, 17-5-2006.,p. 2.

19- The Security Council Decisions and Resolution (S/ Res/ 1701/2006)Session 5511, 11-8-2006, p. 1-4.

20- The Security Council Decisions and Resolution (S/ Res/ 1701/2006)Session 5511, Op.Cit., p. 6.

٢١ ـ خليل العنانى، «القرار ١٧٠١ . . دلالات ومآلات»، السياسة الدولية، العدد ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ص ١٤٢ ـ ١٤٤ .

٢٢ ـ د. عبد الإله بلقزيز، فيما كسبته المقاومة فى الحرب على لبنان، نشرة التجديد العربى، ٦ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦ .

http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=16808

٢٣ ـ عبد المالك سالمان، إلى أين يتجه الصراع فى جنوب لبنان بعد قرار وقف الحرب، نشرة التجديد العربى، ١٤ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=16185

٢٤ ـ خليل العنانى، «القرار ١٧٠١ . . دلالات ومآلات»، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٦ .

٢٥ ـ إلياس عطا الله، «حزب الله ولبنان إلى أين؟»، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، ١٨ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٢٦ ـ راغدة درغام، إسرائيل وحزب الله خاسران فى حرب لم تستكمل، جريدة الحياة اللندنية، ١٨ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٢٧ ـ «استعدوا للجولة المقبلة»، جيروزاليم بوست، ١٥ أغسطس ٢٠٠٦ .

٢٨ ـ جلبير أشقر، حرب الأيام الثلاثة والثلاثين وقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، صحيفة الأخبار اللبنانية ١٩ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٢٩ ـ جلبير أشقر، حرب الأيام الثلاثة والثلاثين وقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، صحيفة الأخبار اللبنانية ٢١ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٣٠ ـ صلاح عبد الرحيم محمد، «قراءة نقدية فى قرار مجلس الأمن ١٧٠١»، مجلة الأزهر، الجزء التاسع، السنة التاسعة والتسعون، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ص ١٥٠٦ ـ ١٥١٠ .

٣١ ـ جلال عارف، «التحدى الأصعب بعد الانتصار»، جريدة البيان الإماراتية، ٢٠ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٣٢ ـ نبيل شبيب، «قرار ١٧٠١ محاولة جديدة للقضاء على المقاومة»، إسلام أون لاين، ١١ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٣٣ ـ محمد أيوب، «قرار مجلس الأمن ١٧٠١ والحرب القادمة»، الحوار المتمدن، العدد ١٦٤٤، ١٦ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٣٤ ـ تحليل مسألة «قوات الفصل» نشرة المعلومات بتاريخ ١٠ آب ٢٠٠٦ : «طرح مسألة قوات الفصل» فى مسودة القرار الفرنسى ـ الأمريكى لإنهاء القتال ـ المعطيات فى الخلفية وفحص الدلالات. تحليل مسودة مشروع القرار الأمريكى ـ الفرنسى المقدمة إلى مجلس الأمن لإنهاء المواجهة بين إسرائيل و«حزب الله المعطيات الأساسية وفحص الدلالات». مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب، لبنان، ١٥ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

http://www.terrorism-information.com/?act=articles&id=431&sid=39&ssid=0

٣٥ ـ صلاح عبد الرحيم محمد، قراءة نقدية فى قرار مجلس الأمن ١٧٠١، مرجع سبق ذكره، ص ١٥١٠ .

36 - http://www.rezgar.com/m.asp?i=508
٣٧ ـ د. يوسف كامل إبراهيم، القرار ١٧٠١ لم يحل جوهر القضية الحقيقى، نشرة التجديد العربى، ٢ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦ .
http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=16711
٣٨ ـ جلبير أشقر، لبنان : « القرار ١٧٠١ وقوات اليونيفيل»، جريدة المناضل، العدد ٢١٧١، ١١ أكتوبر ٢٠٠٦ .
٣٩ ـ عبد الله حمودة، « فى الموضوع سبع حقائق»، جريدة الوطن، عمان، ١٨ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .
http://www.alwatan.com/graphics/2006/08aug/15.8/dailyhtml/opinion.html
٤٠ ـ أحمد نوار، جولة جديدة من الحرب على لبنان محاولات لتجميل صورة إسرائيل عسكريا وسياسيا، العرب أون لاين، ١٨ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦ .
http://www.alarabonline.org/index.asp?fname=%5C2006%5C08%5C08-25C823.htm&dismode=x&ts=18/09/2006%2007:31:39%20%D8%B5
41-http://www2.swissinfo.org/sar
Swissinfo.html?siteSect=105&sid=6974010&cKey=1155634737000
٤٢ ـ د. دياب نصر، وضعت الحرب أوزارها . . فانطلقت المعركة السياسية، شبكة الإنترنت للإعلام العربى، ٢٣ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .
٤٣ ـ جلبير أشقر، لبنان : القرار ١٧٠١ وقوات اليونيفيل، مرجع سبق ذكره.
٤٤ ـ جريدة الشرق الأوسط، ٤ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦ .
٤٥ ـ بشارة مرهج، الحرب على لبنان ومسئولية الأمم المتحدة، نشرة التجديد العربى، ١٥ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٦ .
46 - http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_5300000/5300588.stm
٤٧ ـ د. حسن نافعة ، «التداعيات الدولية»، المستقبل العربى، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٣٢، السنة ٢٩، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ص ١٠٢ ـ ١٠٣ .

***

ملحـــق

تقرير كوفى أنان إلى مجلس الأمن حول تطبيق القرار ١٥٥٩

الآتى النص الحرفى للتقرير الرابع نصف السنوى للأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان حول تطبيق القرار ١٥٥٩ الذى وزعه على أعضاء مجلس الأمن الدولى.

التقرير نصف السنوى الرابع من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦

مقدمة

- هـذا التقـرير هـو تقـريرى نصـف السنوى الرابع إلى مـجلـس الأمن عن تنفـيـذ القـرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).
- فى الأشـهـر السـتـة التى انقـضت منذ تقـريرى الأخـيـر فى ١٩ نيسـان (إبريل) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٢٤٨)، شـهـد لبـنـان فـى البـدء جـمـودًا، ثم تدهـورًا شـديدًا وعـدم استقرار مديد.
- وقد استؤنف الحوار الوطنى اللبنانى فى ٢٨ نيسان (إبريل)، ثـم فى ١٦ آيار (مايو)، من أجل مناقشة المسألتين الباقيتين على جدول الأعمال، وهما الرئاسة اللبنانية وأسلحة «حزب الله» فى جو سياسى متصاعد التوتر فى الداخل، وفى العلاقات اللبنانية السورية على السواء.
- فى ١ و٢ حزيران (يونيـو)، حدثت مظاهر اعتراض واشتـبـاكات بعـدمـا ظهـر برنامج تلفزيونى يسخر من الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله. وسدّ شبان من ضواحى بيـروت الجنوبيـة الطريق إلى مطار بيـروت بحـرق إطارات، واشـتـبكوا مع شـبـان من الضواحى الشمالية الشرقية.

- فى هذا السياق اجتمعت هيئة الحوار الوطنى فى ٨ حزيران (يونيو) واتفق الزعماء السياسيون اللبنانيون فى الجلسة على «ميثاق سلوك» مكتوب ينص على أنهم يمتنعون عن تبادل الهجوم من أجل تخفيف التوتر السياسى والطائفى المتصاعد. وفى ٢٩ حزيران (يونيو) اجتمعت هيئة الحوار الوطنى لآخر مرة حتى الآن، وتأجلت الجلسات لعدم إحرازها أى اتفاق آخر.

- فى ١٢ تموز (يوليو) هذه السنة، بدأ القتال بين إسرائيل وحزب الله، بعدما شن حزب الله هجومًا بلا استفزاز، عبر الخط الأزرق، وخطف جنديين إسرائيليين وقتل العديد. ولقد وصفت مجرى الصراع وعواقبه فى تقاريرى الأخرى فى شأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (٢٣/ ٢٠٠٦/ ٦٧٠) و(س/ ٢٠٠٦/ ٧٣٠) وهو قرار اعتُمد فى ١١ آب (أغسطس)، وأدى إلى وقف قتال مستمر منذ ١٤ آب (أغسطس).

- وظلّ المناخ السياسى المتوتر مسيطرًا فى لبنان. وفى وسط هذا المناخ، عادت أجواء السنة الماضية التى شهدت حوادث اغتيال وأعمال إرهابية متكررة، ونجا مسئول أمنى لبنانى كبير من محاولة اغتيال وهو يقود على طريق فى جنوب لبنان فى ٥ أيلول (سبتمبر). وقتل ٤ من مساعديه وحراسه فى الهجوم، وجرح خمسة.

- فى ساعات الصباح الأولى يوم ١٥ تشرين الأول (أكتوبر)، أصيب ٦ مدنيين لبنانيين بجروح حين أطلقت ٣ صواريخ نحو مبنى فى وسط بيروت بالقرب من مقر الأمم المتحدة والسرايا الكبيرة، حيث مكاتب رئاسة الوزراء. وأعقب هذا الحادث المقلق هجومين آخرين بصواريخ مماثلة وقنابل يدوية على مخافر للشرطة فى لبنان، لم يسفرا عن إصابة احد. وفى أعقاب الهجمات الأخيرة عززت حكومة لبنان قوى الأمن الداخلى بثمانمائة رجل.

تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

- منذ أن أقرّ مجلس الأمن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) فى ٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ حدث تقدم كبير فى اتجاه تطبيقه الكامل، ففى نيسان (إبريل) ٢٠٠٥ اكتمل سحب القوات السورية تمامًا، مع الموجودات العسكرية، وجهاز الاستخبار العسكرى. وبعيد ذلك عُقدت انتخابات تشريعية حرة ونزيهة فى لبنان[1]. وفى تقريرى الأخير فى ١٩ نيسان

(إبريل) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٢٩٨) ذكرت أن الاتفاق الذى أحرز فى هيئة الحوار الوطنى، أحدث تقدمًا كبيرًا نحو تطبيق القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تطبيقًا كاملاً.

- أحرز تقدم إضافى فى الأشهر الأخيرة، مع الانتشار التاريخى ذى المغزى الذى نفذه الجيش اللبنانى فى جنوب لبنان أول مرة فى ثلاثة عقود. وفوق هذا اتخذت الوحدات اللبنانية مواقع على طول الجزء الشرقى من الخط الأزرق، وانتشر منها عدد كبير على الحدود مع سوريا. وتعد هذه الخطوات تقدمًا مهمًا نحو استكمال بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كل الأرض اللبنانية، وتطبيق بنود القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تطبيقًا كاملاً، ولا سيما البنود التى تدعو إلى تفكيك كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، واحترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسى احترامًا كاملاً، تحت سلطة الحكومة اللبنانية وحدها.

انسحاب القوات الأجنبية المنتشرة فى لبنان

- فى تقريرى عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فى ١٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٧٣٠)، ذكرت، وفق معلومات الأمم المتحدة، أن القوات الأجنبية الوحيدة المنتشرة فى لبنان الآن هى العاملة تحت علم قوات الطوارئ فى الجنوب «يونيفيل». وقد عادت القوات الإسرائيلية التى دخلت لبنان فى النزاع الأخير إلى خلف الخط الأزرق فى ١ تشرين الأول (أكتوبر) باستثناء بقائها فى قرية الغجر المقسومة. وأتوقع أن ينتهى وجودها قريبًا فى إطار نقاش ثلاثى عن ترتيبات أفق لهذه القرية [٢].

سيادة لبنان وسلامة أرضه ووحدته واستقلاله السياسى، جهاز الاستخبار السورى ونشاطه فى لبنان.

- أخبرتنى الحكومة اللبنانية أن جهدها لتعزيز سيطرتها التامة على أجهزة الأمن مستمر. وقد أسقطت فى بعض الأحيان ادعاءات مفادها أن نشاط الاستخبار السورى لا يزال مستمرا فى لبنان. وممن استبعد هذا الأمر حكومة لبنان نفسها [٣].

إنشاء تمثيل دبلوماسى متبادل

- بعد تقريرى الأخير عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، اعتمد مجلس الأمن قراره

١٦٨٠ (٢٠٠٦) فى ١٧ آيار (مايو)، الذى شجع على رسم الحدود بين سوريا ولبنان وإنشاء علاقات وتمثيل دبلوماسى كاملين.

- وأعربت عن توقعى بدء مسار بين لبنان وسوريا قائم على جدول أعمال متفق عليه سيقود إلى إنشاء علاقات دبلوماسية كاملة [٤]. وإنى أكرر الإعراب عن توقعى فى ضوء موقف المجلس، على ما جاء فى القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و١٧٠١ (٢٠٠٦)، أن الخطوات نحو إنشاء علاقات دبلوماسية بين سوريا ولبنان تسهم كثيراً فى استقرار المنطقة.

رسم الحدود

- إضافة إلى نداء مجلس الأمن فى قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦) الذى دعا حكومة سوريا إلى تلبية طلب لبنان رسم الحدود المشتركة، أكد المجلس أهمية بسط الحكومة اللبنانية سيطرتها على كل الأرض اللبنانية فى قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦).

- فى سياق الحاجة العامة إلى رسم الحدود السورية اللبنانية، أبلغتنى الحكومة اللبنانية أن الشرطة السورية لا تزال تقيم سواتر ترابية ومواقع فى داخل الأرض اللبنانية، فى عدد من المواضع فى الأشهر الستة الماضية، كذلك أبلغتنى الحكومة اللبنانية أن ثمة بعض المواقع المتحركة، وأن بعضها تتولاها شرطة الحدود السورية فى أحيان. ويوضح عدم اليقين الظاهر فى شأن الحدود فى هذه المناطق، مرة أخرى، الحاجة إلى اتفاق شامل بين لبنان وسوريا على رسم الحدود لأجل مصلحة كلا البلدين.

- أما عن رسم الحدود فى منطقة مزارع شبعا، فقد سأل رئيس الوزراء السنيورة خلال اجتماع بيننا فى ٢١ نيسان (إبريل) عن الخطوات التى يمكن اتخاذها، من وجهة نظر الأمم المتحدة، فى شأن نقل السيادة على مزارع شبعا من سوريا إلى لبنان. وأجبت رئيس الوزراء فى رسالة فى ٥ حزيران (يونيو). وناقشنا - رئيس الوزراء السنيورة وأنا - فى المسألة بعدئذ، ومن ذلك حين زرت بيروت فى رحلتى الأخيرة إلى المنطقة، ضمن إطار خطة نقاط حكومة لبنان السبع.

- فى ضوء التصريحات السورية التى تشير إلى أن منطقة مزارع شبعا لبنانية، وبالنظر إلى المسار البديل الذى تقترحه الحكومة اللبنانية فى خطة نقاطها السبع، أواصل استكشافى المتأنى للذيول المعقدة الجغرافية والقانونية والسياسية التى تترتب على هذا المسار البديل،

وسأعود إلى المجلس فى الوقت المناسب[٥]، فى هذه الأثناء أود أن أكرر ندائى العاجل إلى سوريا ولبنان ليتخذا الخطوات اللازمة من أجل رسم حدودهما المشتركة، تنفيذاً للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) و١٧٠١ (٢٠٠٦). فمثل هذه الخطوات يسهم كثيراً فى استقرار المنطقة.

انتهاك إسرائيل سيادة لبنان وسلامة أرضه

- بعد تقريرى الأخير عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) فى ١٩ نيسان (إبريل) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٢٤٨)، استمرت خروق جوية إسرائيلية متواصلة واستفزازية، عميقًا فى أحيان، داخل المجال الجوى اللبنانى، مع خرق جدار الصوت فوق مناطق مأهولة، وكانت سببًا مستمرًا لقلق عميق[٦]. وتمسكت حكومة إسرائيل بادعائها أن هذه الطلعات تقوم لأجل دواع أمنية.

- واستمرت طلعات الطيران الإسرائيلى أيضا بعد توقف النزاع بين إسرائيل وحزب الله، فى ١٤ آب (أغسطس) ٢٠٠٦. وأتوقع أن تتوقف تماما هذه الخروق والانتهاكات للسيادة اللبنانية، إذ أنها تناقض القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وكذلك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) نفسه.

- لقد شهد النزاع الأخير بين إسرائيل وحزب الله مرحلة واصلت فيها إسرائيل انتهاك السيادة اللبنانية ووحدة أراضى لبنان. ومع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تقرر وقف النزاع. والتزم الطرفان إلى درجة عالية هذا الوقف، مثلما جاء فى تقريرى عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (س/ ٢٠٠٦/ ٧٣٠).

- وأبلغتنى الحكومة اللبنانية أيضا انتهاك إسرائيلى مزعوم آخر للسيادة اللبنانية[٧].

بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كل الأراضى اللبنانية

- فى تقريرى الأخير عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) فى ١٩ نيسان (إبريل) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٢٤٨)، ذكرت أن عدداً من الحوادث الخطيرة أظهرت الحاجة إلى أن تبسط الحكومة اللبنانية بواسطة قوات الأمن النظامية والجيش سيطرتها على كل أرضها، من أجل ضمان الهدوء على طول الخط الأزرق. ومثلما أسلفت، كان على الحكومة اللبنانية،

بصفتها السلطة الشرعية الوحيدة المخولة احتكار استخدام القوة على أرضها، أن تفعل المزيد من أجل ممارسة سيطرتها وفقًا لذلك.

فى أثناء القتال أعادت الحكومة اللبنانية الإعراب عن تصميمها على بسط سيطرتها على كل الأرض اللبنانية لتتسلم وحدها احتكار استخدام العنف الشرعى. ونصت خطة نقاط رئيس الوزراء السنيورة السبع على «بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على أراضيها بواسطة قواتها المسلحة الشرعية، فلا يكون سلاح ولا سلطة غير سلاح الدولة اللبنانية وسلطتها على ما جاء فى وثيقة المصالحة الوطنية فى الطائف».

وأقرّ مجلس الوزراء اللبنانى خطة النقاط السبع على أنها موقف حكومة لبنان الرسمى، فى تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وفى ٧ آب/ أغسطس أعاد مجلس الوزراء تأكيد التزامه، وقرر «إرسال ١٥ ألف جندى لبنانى إلى الجنوب مع انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة خلف الخط الأزرق». وأكد مجلس الوزراء أيضا «استعداده لقبول دعم قوات الطوارئ الدولية (يونيفيل) إذا لزم، من أجل تسهيل نشر قوات الجيش اللبنانى فى إطار تنفيذ خطة النقاط السبع».

ـ أود أن أنوه مرة أخرى بالخطوة التاريخية ذات المغزى التى اتخذتها الحكومة اللبنانية لنشر القوات المسلحة اللبنانية فى جنوب البلاد. وإلى جانب أن هذا كان أول نشر لقوات مسلحة لبنانية فى الجنوب، فى ثلاثة عقود اتخذت هذه القوات مواقع على طول الجزء الشرقى من الخط الأزرق، أول مرة على الإطلاق. ومثلما جاء فى تقريرى سابقًا، نشر عدد كبير من الجنود اللبنانيين على الحدود اللبنانية مع سوريا [٨].

ـ منذ وقف النزاع فى لبنان فى ١٤ آب/ أغسطس، لفت نظرى عدد من التقارير تشير من جديد إلى اعتراض شحنات سلاح. وهذا يخالف حظر السلاح فى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسأبذل جهدى لالتزام متطلبات تقريرى عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، مثلما جاء فى الفقرة ١٧، فى شأن وضع تقارير محتملة فى شأن شحنات سلاح. وإنى أدعو كل الدول الأعضاء، ولا سيما جيران لبنان، أن تضمن التزامًا تامًا لحظر السلاح فى البند ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

تفكيك الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

ـ لا أزال أعتقد أن نزع السلاح يجب أن يكون بوسائل سياسية تؤدى إلى استعادة الحكومة اللبنانية كل سلطتها، فإذا كان الغرض النهائى لنزع السلاح هو إنشاء دولة لبنانية قوية لكل سكان لبنان مثلما أقر اتفاق الطائف، فلا بد إذن من أن يكون تفكيك كل الميليشيات الباقية ونزع سلاحها وسيلة لتقوية السلطة المركزية، وليس إضعافها. والدولة، فى تعريفها، تحتكر استخدام القوة الشرعى على كل أراضيها، وفى هذا السياق، لا بد لجميع الدول المجاورة من أن تلتزم حظر التسليح، على ما جاء فى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

الميليشيات الفلسطينية

ـ لم يطبّق قرار هيئة الحوار الوطنى نزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات فى مهلة الأشهر الستة التى انتهت فى ٢٦ آب/ أغسطس. وقرّرت هيئة الحوار الوطنى فى اجتماعها فى ١٦ آيار/ مايو أن تنشئ لجنة مهمتها متابعة تنفيذ اتفاقها.

ـ أتوقع أن تضع حكومة لبنان، تبعًا لقرارها فى ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، الذى قررت فيه «ألا يكون ثمة سلاح ولا سلطة إلا للدولة اللبنانية، طبقًا لوثيقة الوفاق الوطنى فى الطائف»، خطة سياسية وجدولاً زمنيًا واضحًا لنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية تمامًا فى لبنان. وأدعو إلى حل المسألة فى أسرع وقت. وأدعو كذلك جميع المانحين إلى أن يساندوا الجهود هذه التى تبذلها حكومة لبنان ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم «الأونروا».

ـ لقد حدثت حوادث فى الأشهر الستة الماضية تظهر الحاجة إلى احتمال نزع كامل لسلاح الميليشيات الفلسطينية فى لبنان. ففى ١٧ آيار/ مايو، اشتبكت القوات المسلحة اللبنانية وميليشيا فتح ـ الانتفاضة الفلسطينية، التى مقر قيادتها فى دمشق، ولها عدد من القواعد على الأراضى اللبنانية بعدما اقتربت دورية للجيش من قاعدة لفتح ـ الانتفاضة أقيمت حديثًا فى شرق لبنان، وتعرضت للنيران. وتوفى فيما بعد من أثر الجروح الناجمة عن هذا الاشتباك جندى من الجيش اللبنانى ومقاتل فلسطينى. واحتجز جندى لبنانى آخر ساعات قبل أن يطلق سراحه. وقد استولت القوات المسلحة اللبنانية على القاعدة، وأوقف لاحقًا المقاتلون الفلسطينيون المتورطون فى الحادثة.

ـ فى ٢٦ آيار/ مايو، اغتيل قائد من الجهاد الإسلامى الفلسطينى، مع شقيقه فى جنوب لبنان بانفجار سيارة مفخخة. وحدث تصعيد كبير بعد يومين على طول الخط الأزرق، حين أطلقت ثمانية صواريخ على الأقل، عبر الخط الأزرق، على إسرائيل [٩].

وادّعى الجهاد الإسلامى فى البدء أنه أطلق الصواريخ، لكنه عاد وتراجع عن ذلك. وردت إسرائيل بغارات جوية على قواعد فى لبنان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، ومركزها فى دمشق. وحدث بعدئذ تبادل واسع عبر الخط الأزرق اشترك فيه حزب الله، وتصاعد حتى تبودلت صواريخ وقذائف أطلقها حزب الله وجيش الدفاع الإسرائيلى عبر الخط الأزرق. وفى وقت لاحق، ذلك اليوم، أرسلت القوات اللبنانية المسلحة آليات لإزالة الردم فى قاعدة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، لكن لم يسمح لها بالدخول إلى القاعدة. وفى ذلك اليوم أيضا، قال قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة أحمد جبريل فى مقابلة مع صحيفة لبنانية: إن جماعته نسقت «كل عملها العسكرى مع حزب الله»، وقال أيضًا: إنه يعارض نزع سلاح الميليشيات الفلسطينية فى لبنان.

على الرغم من هذه الحوادث، أرى بعين الرضى إعادة فتح مكتب تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان فى ١٥ آيار/ مايو. وواصلت حوارى فى مسألة الميليشيات الفلسطينية فى لبنان مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس الذى أكد لى دعمه الكامل لإعادة احتكار الحكومة اللبنانية استخدام القوة على كل أراضيها.

حـــزب اللـــه

ـ فيما يتعلق بالمكون المسلح لـ«حزب الله» أود أن أستعيد، مرة أخرى، خطاب رئيس الوزراء السنيورة إلى المجلس فى ٢١ نيسان (إبريل ٢٠٠٦) (vp/s. ٧١٤٥) والقرار الإجماعى للبنانيين فى اتفاقات الطائف [١٠]. لقد ناقش الحوار الوطنى بشكل موسع قضية أسلحة «حزب الله» فى وقت سابق هذا العام، لكن من دون التوصل إلى اتفاق. وواصل «حزب الله» الحد من سلطة حكومة لبنان، خصوصا فى مناطق قريبة من الخط الأزرق.

ـ فى آخر الأمر إن نزع سلاح «حزب الله»، بمعنى اكتمال تحوله إلى حزب سياسى وحسب، بما يتوافق مع متطلبات اتفاقات الطائف، هو عنصر رئيس فى ضمان وضع حد

دائم للأعمال العدائية وشرط حاسم يجب تحقيقه فى تطبيق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وفى الاستعادة الكاملة لسيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله السياسى. إن عددًا من الإجراءات المسهلة لتعزيز هذا الهدف واردة فى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهى فى طور التطبيق، وعلى وجه الخصوص أن تقام بين الخط الأزرق ونهر الليطانى منطقة خالية من أى مسلح وموجودات وأسلحة غير تلك العائدة للجيش اللبنانى و«اليونيفيل»، وهذه ستكون خطوة مهمة باتجاه نزع سلاح كل الميليشيات فى لبنان.

- أتوقع من الحكومة اللبنانية، وبما يتوافق مع قرارها فى ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ الذى يقضى بـ«أن لا أسلحة أو سلطة غير التى للدولة اللبنانية كما تشترط وثيقة الطائف للمصالحة الوطنية»، أن تقوم بتحديد عملية سياسية وحد زمنى للنزع الكامل لأسلحة «حزب الله» فى إطار إكمال تحوله إلى حزب سياسى وحسب. أدعو إلى الانتهاء من نزع أسلحة كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية فى أسرع وقت ممكن.

- أشير إلى أن «حزب الله»، من خلال ممثليه فى مجلس الوزراء اللبنانى، وافق على قرار الحكومة فى ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ [١١]. وفى الوقت نفسه، أخذت علمًا بتصريحات لاحقة من قبل ممثلى «حزب الله» تتناقض مع قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

- فى هذا السياق، أشير مجددًا إلى أن حوارًا مع أطراف غير السلطات اللبنانية لا غنى عنه بهدف تحقيق تطبيق التفويض الوارد فى القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لنزع سلاح وحل كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية. وأتوقع استمرار حوار مع هذه الأطراف، وعلى وجه الخصوص مع الحكومتين السورية والإيرانية اللتين تحتفظان بعلاقات وثيقة مع «حزب الله».

- فى مقابل هذه الخلفية، أود أن أجدد دعوتى إلى كل الأطراف القادرة على التأثير على «حزب الله» إلى دعم تحوله إلى حزب سياسى وحسب، بما يتوافق مع متطلبات اتفاقات الطائف، كوسيلة لتحقيق النزع الكامل لأسلحة كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية. وأجدد أيضا دعوتى إلى كل الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص جيران لبنان، لضمان الانصياع لحظر الأسلحة المفروض بالفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهو إجراء يسهل التطبيق الكامل للبنود ذات الصلة فى اتفاقات الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) التى تطلب نزع أسلحة الميليشيات فى لبنان.

عملية الانتخابات الرئاسية

ـ لقد نوقشت قضية الرئاسة اللبنانية فى جولات عدة للحوار الوطنى إلى أن أعلن المشاركون فى الحوار الوطنى أنهم «اتفقوا على عدم الاتفاق» على هذا الموضوع فى الجولة السابعة من المشاورات، وفى هذا الإطار أستعيد أيضا خطاب رئيس الوزراء السنيورة لمجلس الأمن فى ٢١ نيسان/ إبريل (١٤٥ vp/s)[١٢].

* * *

• ملاحظات

ـ خلال السنتين الماضيتين تحقق تقدم معتبر باتجاه التطبيق الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). سوريا سحبت جنودها وموجوداتها العسكرية وبناها الاستخباراتية العسكرية. أجريت انتخابات برلمانية حرّة ونزيهة. الحوار الوطنى اللبنانى برهن على المزيد من التقدم. وفى الشهور القليلة الماضية كان هناك المزيد من التقدم مع توسيع سيطرة الحكومة على الأراضى اللبنانية، وعلى وجه الخصوص فى الجنوب وعلى طول الحدود مع سوريا. مع ذلك فإن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وتحديداً فى بنوده الداعية إلى حلّ ونزع أسلحة كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وإلى الاحترام الصارم لسيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله السياسى تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة، لم يطبق بالكامل بعد.

ـ خلال الأشهر الستة الماضية عانى لبنان انتكاسة قاسية. فبدلاً من تحقيق المزيد من الخطوات الواسعة باتجاه إكمال تحوله السياسى وقطف الجوائز الاقتصادية للتطور السياسى، واجه لبنان تحديات على قدر من الخطورة لم يشهدها منذ نهاية الحرب الأهلية. أكثر من ذلك، ومنذ نهاية الأعمال العدائية، طغى مناخ سياسى متوتر مع تحديات متعددة الوجوه تواجه اللبنانيين فى نشدانهم إعادة بناء بلدهم ودولتهم واقتصادهم.

ـ تبقى الأمم المتحدة ملتزمة دعم لبنان وحكومته وشعبه، وهم يواجهون مهمة استعادة الزخم على المسار لتقوية الدولة اللبنانية كسلطة الشعب، من الشعب وللشعب.

ـ أود أن أعبّر عن شكرى لكل الدول التى قدّمت بالفعل العون للبنانيين، إن كان على شكل المساهمة بجنود فى «اليونفيل» ومساعدة تقنية ثنائية، أو من خلال الدعم المالى.

ستبقى هناك حاجة إلى عون كهذا فيما اللبنانيون يتقبلون مصيرهم فى إعادة الاعمار الاقتصادى والسياسى. وأشدد أيضًا على أن كل المساعدة يجب أن تقدم بطرق تسهم بتقوية احتكار الحكومة لاستخدام القوة على كل أراضيها.

- فى الأشهر الآتية هناك الكثير للقيام به. فمع تبنى القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و١٧٠١ (٢٠٠٦) ومع القرارات المتكررة للحكومة اللبنانية لتوسيع سلطة الحكومة على كل الأراضى اللبنانية، فقد تأسس إطار عمل جديد للتطبيق الكامل لكل بنود القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). لقد وُضع فهرس بالإجراءات وهو يشكل خارطة طريق للتطبيق الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). إن الحكومة اللبنانية، بمساعدة دولية مميزة، تقوم بخطوات مهمة من شأنها أن تساعدها على التطبيق الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). مع ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف يبقى معتمدًا على اللبنانيين وعلى تعاون أطراف أخرى غير اللبنانيين.

- فى الأشهر الآتية سيكون على لبنان الانخراط فى حوار وطنى حقيقى وشامل. إن نزع أسلحة الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلّها، هما فى قلب التحول السياسى الذى يجتازه لبنان، كما أنهما عنصر ضرورى لإكمال تماسك لبنان كدولة ديموقراطية ذات سيادة، وهما لا يتحققان إلا من خلال عملية شاملة تخاطب المصالح السياسية والاقتصادية لكلّ اللبنانيين والذين يعيشون فى لبنان.

- أملى العميق هو أن يتم التقاط الفرص التى يولدها النزاع وبأن يرتفع لبنان مجددًا من رماد الدمار والحرب. وأشدد مرة أخرى فى هذا الإطار على أن تحول حزب الله إلى حزب سياسى وحسب، بما يتوافق مع متطلبات اتفاقات الطائف، هو عنصر رئيس فى ضمان نهاية دائمة للأعمال العدائية وفى الاستعادة الكاملة لسيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله السياسى.

- لتحقيق هذه الغاية، فى المسار باتجاه هدف أكبر هو تقوية الدولة اللبنانية، فإنه لا غنى عن أن تدعم كل الأطراف التى لها تأثير فى لبنان عملية سياسية بناءة. أشير فى هذا السياق إلى أن الدعوة إلى تعاون أطراف من الخارج بصراحة فى القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) و١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأنا أشارك فى هذه الدعوة.

- إن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين لبنان وسوريا وترسيم الحدود المشتركة بينهما بما فيّها، وتحديدًا منطقة مزارع شبعا من خلال اتفاق نهائى، سيشكلان خطوتين مميزتين

لتعزيز السلام والأمن فى المنطقة. مدركًا أهمية ترسيم الحدود بالنسبة للبنانيين فإننى أعمل بنشاط على وضع المضامين الخرائطية والقانونية والسياسية للمقاربة المقترحة فى خطة النقاط السبع اللبنانية وسوف أعود إلى المجلس. كما أود أن أدعو سوريا ولبنان إلى التعاطى من خلال الاتصالات الثنائية بينهما مع قضية اللبنانيين والمحتجزين فى السجون الإسرائيلية.

- أجدد دعوتى إلى كل الأطراف والممثلين لدعم إعادة اعمار لبنان والتحول السياسى وللقيام على عجل بكل الإجراءات التى توصل إلى ذلك، كما هو منصوص عليها فى اتفاقات الطائف والقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) و١٧٠١ (٢٠٠٦).

- سأواصل جهودى لغاية التطبيق الكامل لهذه القرارات ولكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة باستعادة وحدة أراضى لبنان وسيادته الكاملة واستقلاله السياسى ولتحقيق سلام عادل ودائم وشامل فى منطقة الشرق الأوسط بكاملها بما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

***

الهوامش :

١ ـ وضعت تقريراً عن هذا التقدم فى ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥ (س/ ٢٠٠٥/ ٦٧٣).

٢ ـ وضعت سابقًا تقريراً عن هذا الانسحاب الإسرائيلى الكامل، عدا الاستثناء المذكور، من الأرض اللبنانية، التزامًا لهذا البند من القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، وانسحاب جميع القوات السورية والموجودات العسكرية وجهاز الاستخبار العسكرى من لبنان، التزامًا لهذا البند من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وقد تبنى مجلس الأمن خلاصة ما استنتجت فى هذين الأمرين.

٣ ـ قالت الحكومة السورية فى رسالة إلىّ فى ٢٤ نيسان (إبريل) (س/ ٢٠٠٦/ ٢٥٩) إنها «تود أن تعيد تأكيد أن كل قواتها وموجوداتها العسكرية وجهاز استخبارها انسحبت من لبنان فى ٢٦ نيسان (إبريل) ٢٠٠٥».

٤ ـ فى تقريرى عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فى ١٢ أيلول (سبتمبر) (س/ ٢٠٠٦/ ٧٣) ذكرت تأكيد الرئيس الأسد لى أن سوريا تعيد تأكيد احتمال البدء قريبًا فى عمل بين البلدين قائم على جدول أعمال متفق عليه، يقود إلى إنشاء علاقات دبلوماسية كاملة. ولا بد لى من أن أذكر فى هذا السياق تصريح ممثل الحكومة السورية فى مجلس الأمن، بعد خطاب رئيس الوزراء السنيورة فى ٢١ نيسان (إبريل) ٢٠٠٦ (س/ ضذ٥٤١٧) وفى الرسالة التى وجّهتها إلىّ الحكومة السورية فى ٢٤ نيسان (إبريل) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٢٥٩).

٥ ـ وفقًا لخطة النقاط السبع، ربما يضع مجلس الأمن منطقة مزارع شبعا وتلال كفر شوبا المجاورة مؤقتًا تحت سيطرة الأمم المتحدة، حتى ترسّم الحدود وتعاد إليها السيادة اللبنانية الكاملة طبقًا للقانون الدولى.

٦ ـ انظر تقريرى عن قوات الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان «يونيفيل» فى ٢١ تموز (يوليو) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٥٦٠).

٧ ـ أكدت لى الحكومة اللبنانية أن اغتيال مسئول فى الجهاد الإسلامى فى لبنان، فى ٢٦ آيار (مايو) هو عمل شبكة استخبارية تعمل بتوجيه إسرائيل. وجاء فى بيان صحافى أصدرته البعثة اللبنانية فى ٢١ حزيران يونيو (٢٠٠٦) أن دائرة الاستخبار فى الجيش اللبنانى كشفت شبكة إرهابية تعمل لإسرائيل. وجاء فى البيان الصحافى أن أحد أعضاء الشبكة المزعومة اعترف بعدة حوادث اغتيال فى لبنان، بإيعاز أجهزة الأمن الإسرائيلية، ومنها الاغتيال يوم ٢٦ آيار (مايو). ونفت حكومة إسرائيل هذا الادعاء.

٨ ـ مثلما أشرت فى تقريرى الأخير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (س/ ٢٠٠٦/ ٧٣٠)، لا أزال أعتقد أن فرض حظر تسلح، يتفق تمامًا مع قرار مجلس الوزراء اللبنانى فى ٢٧ تموز (يوليو)، ألا يكون سلاح ولا سلطة لغير الدولة اللبنانية، هو أمر ضرورى، بالنظر إلى تاريخ تهريب الأسلحة إلى الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية. وقد شدّدت على الخصوص على ضرورة أن تساعد سوريا فى تنفيذ البنود ١٤ و١٥ فى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛ لأنها تملك الحدود البرية الوحيدة مع لبنان المفتوحة عمومًا للحركة.

٩ ـ انظر تقريرى عن قوات الطوارئ الدولية «يونيفيل»، فى ٢١ تموز (يوليو) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٥٦٠).

١٠ ـ كرر رئيس الوزراء السنيورة فى خطابه أن «الدور المستقبلى لأسلحة حزب الله فى الدفاع عن لبنان هو موضوع نقاش وطنى. ذلك النقاش سيجرى فى إطار إستراتيجية يتوافق عليها كل اللبنانيين وتتعلق بالأفضل للدفاع عن لبنان، على خلفية بنود اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بلبنان والاحتلال المستمر لمزارع شبعا، وأيضًا التاريخ الطويل للخروق والانتهاكات للأراضى اللبنانية من قبل إسرائيل.

إن التوفيق بين هذه الاعتبارات والتعهد الطبيعى للدولة بأن تكون المصدر الوحيد لتوفير الأمن لكل المواطنين والمقيمين وحق الدولة بأن يكون لها احتكار السلاح وأن تمارس سلطتها الكاملة فى كل أنحاء البلاد، هو تحدّ كبير علينا مواجهته فى الفترة المقبلة».

١١ ـ أخذت علمًا أيضًا بتصريحات الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله حول «أننا لا نقول أن أسلحتنا ستبقى إلى الأبد. ليس منطقيًا أن تبقى هذه الأسلحة إلى الأبد. ثمة إلزام بأن تكون لها نهاية».

١٢ ـ قال رئيس الوزراء السنيورة إن «الغالبية فى البرلمان تعتبر أن التمديد لولاية الرئيس لحود فى أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ لثلاث سنوات كان نتيجة التدخل والإكراه من قبل سوريا التى كان لها تأثير كبير على البرلمان اللبنانى فى ذلك الوقت فى مواجهة كل النصح غير المشجع لمثل هذا التدخل الثقيل الوقع.

***

١٢ ـ موقف جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى: (الأدوار والمحددات ـ الرؤية والرسالة)

د. عبد الخبير عطا(*)

مقدمة

عند تحليل وتقييم موقف كل من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى من الحرب كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى أو العالمى؛ يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية، تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول، ويمكن تصور هذه المنظمة أو تلك كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية، يقوم الجهاز التنفيذى للمنظمة بصياغتها من واقع نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء، ويقوم بتطبيقها فى المجال الدولى. والواقع أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية لا يتطلّب أن يكون للمنظمة سُلطة فوق سُلطة الدول الأعضاء؛ إذْ أنّ تلك السياسة هى ظاهرة سلوكية تتطور من خلال تطوّر قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء بين الأعضاء، وصياغتها فى شكل توجهات وسياسات عامة. وتأخذ السياسة الخارجية للمنظمة الدولية أشكالاً متعددة منها:

١ ـ الاتصالات الدبلوماسية.

٢ ـ المؤتمرات الدولية.

٣ ـ التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

(*) أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، كلية التجارة ـ جامعة أسيوط.

بيد أن قدرة المنظمات الدولية على بلورة سياسة خارجية متكاملة يختلف من منظمة إلى أخرى، وذلك طبقًا لمجموعة من العوامل التى تكاد تتشابه مع العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية للدول، ومنها[١]: المحيط الخارجى للمنظمة الدولية والمحيط الداخلى للمنظمة الدولية وقيادة المنظمة الدولية. ويقصد بذلك قدرة الأمانة العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة[٢].

وهنا تجدر الإشارة إلى دراسة «اللوبى الإسرائيلى والسياسة الخارجية الأمريكية»[٣]؛ ذلك أن «السياسة الأمريكية تؤثر فى كل ركن من أركان الكرة الأرضية؛ ومن ثم تريد كل البلدان أن تفهم القوى التى توجه هذه السياسة، خاصة فى منطقة الشرق الأوسط؛ نظرًا لأهميتها الإستراتيجية الكبيرة»[٤]؛ ولذلك بدأ الكاتبان الأمريكيان John «جون ميرشيمر وستيفن والت[٥] بهذا الاستهلال Mearsheimer and Stephen Walt ـ «ستيفن والت»، عميد كلية جون أوف كيندى للحكومة بجامعة هارفارد الشهيرة، و«جون ميرشيمر» أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو ـ دراستهما تحت عنوان «اللوبى الإسرائيلى والسياسة الخارجية الأمريكية». وقد نشرت هذه الدراسة فى مجلة «لندن ريفيو أوف بوكس ـ The London Review of Books» بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٠٦[٦]؛ وهو ما يتصل اتصالاً مباشرًا بموضوع هذه الدراسة.

* * *

أولاً: الإطار المفاهيمى والمنهاجى للتحليل

موضع المنظمات الدولية الإقليمية من عملية تحديد أطراف العلاقات الدولية: وحدات ممارسة وتحليل السياسات الخارجية/ الكونية[٧] Actors in International Political Relations: State and Non-State Actors **الانتقال من منظور الدولة إلى منظور المجتمع العالمى/ الكونى: رؤية إستراتيجية مستقبلية مقارنة.**

عند تحليل وتقييم موقف كل من **جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى**؛ يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول، ويمكن تصور هذه المنظمة أو تلك كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية يقوم الجهاز التنفيذى للمنظمة

بصياغتها، من واقع نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء، ويقوم بتطبيقها فى المجال الدولى. والواقع أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية لا يتطلب أن يكون للمنظمة سُلطة فوق سُلطة الدول الأعضاء؛ إذْ أنّ تلك السياسة هى ظاهرة سلوكية، تتطوّر من خلال تطور قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء بين الأعضاء، وصياغتها فى شكل توجّهات وسياسات عامة. وتأخذ السياسة الخارجية للمنظمة الدولية أشكالاً متعددة منها: الاتصالات الدبلوماسية، المؤتمرات الدولية، التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. بيد أن قدرة المنظمات على بلورة سياسة خارجية متكاملة تختلف من منظمة إلى أخرى؛ وذلك طبقًا لمجموعة من العوامل التى تكاد تتشابه مع العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية للدول، ومنها[٨]: **المحيط الخارجى للمنظمة الدولية، والمحيط الداخلى للمنظمة الدولية وقيادة المنظمة الدولية. ويقصد بذلك قدرة الأمانة العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة.**

درج التحليل التقليدى للسياسة الخارجية على اعتبار أنّ الدولة هى الفاعل الرئيس إن لم يكن الوحيد فى السياسة الخارجية؛ فالدولة بحكم احتكارها وسيطرتها على مصادر القوّة هى الوحدة الرئيسة القادرة على العمل الخارجى المؤثر؛ ومن ثمّ انتهى التحليل التقليدى إلى أنّ دراسة السياسة الخارجيّة تقتصر على الدول؛ أى على دراسة السياسة الخارجية للدول، بحكم أنّ الدولة هى الكيان الوحيد القادر على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، كما أنّ الكيانات الأخرى (كالمنظّمات الدولية الحكومية وغير الحكومية) ليست إلا أدوات فى يد الدول، ولا تستطيع المُبادأة فى مجال السياسة الخارجية، بالإضافة إلى ذلك فإنّ التحليل التقليدى انطلق من مفهوم السيادة القانونية على إقليم معين؛ فالدول هى الكيانات الوحيدة التى يُمكن أن تتمتع بالسيادة، وبالتالى هى الكيانات الوحيدة القادرة على التأثير فى مُجريات السلوك الدولى، ولكن هذا التحليل التقليدى تم تجاوزه مع التركيز على التحليل الحديث كما يوضح الشكل رقم (١) ص ٤٢٠.

كان التحليل التقليدى (منظور الدولة) يُعبِّر عن طبيعة العلاقات الدولية حتى النصف الثانى من القرن العشرين تقريبًا؛ ذلك أنّه حتى هذه الفترة اتسمت العلاقات الدولية بثلاث ظواهر: الظاهرة الأولى هى محدودية عدد الدول الكائنة فى النسق/ النظام الدولى؛ ففى أوائل القرن التاسع عشر كانت السياسة الدولية تدور بين مجموعة محدودة من الدول هى: بريطانيا، وفرنسا، وبروسيا، والنمسا، وإلى حدٍّ أقل: السويد، وهولندا،

والولايات المتحدة، والدولة العثمانية، والبرتغال، ومجموعة من الدويلات الألمانية. والظاهرة الثانية هى أنّ الدول كانت هى الكيانات الرئيسة ـ إن لم تكن الوحيدة ـ فى نسق النظام الدولى. والظاهرة الثالثة هى أنّ تلك الدول كانت تمثل كيانات متكاملة ذات تأثير فعّال فى النسق الدولى. وابتداء من النصف الثانى للقرن العشرين ازداد عدد الدول الكائنة فى النسق/ النظام الدولى حتى وصل إلى حوالى ١٨٤ دولة، كما بدأت تظهر كيانات جديدة فى النسق الدولى بجوار الدول، بل وازداد عدد تلك الكيانات ليتعدى عدد الدول فى قائمة النسق الدولى. فحسب إحصاءات أوائل الثمانينيات هناك حوالى ٣٠٠ شركة مُتعدّدة الجنسيّة يزيد حجم مبيعات أصغرها على بليون دولار، وقد يصل هذا الحجم إلى حوالى ٨٠ بليون دولار، كما هو الحال فى شركة جنرال موتورز. وهناك حوالى ٢٣٠ مُنظّمة دولية حكومية، وحوالى ٢٢٠٠ منظّمة دولية غير حكومية. زيادة على ذلك؛ فإنّ عدداً هامّا من تلك الدول لا يمتلك المقومات الحقيقية للدولة، ويفتقر إلى القدرة على صياغة وتنفيذ سياسة خارجية مؤثرة فى النسق الدولى. إزاء هذين التطورين فقد منظور الدولة مصداقيته إلى حدٍّ كبير، خاصة بعد أن تبين أنه قد يقود دارسى السياسة الخارجية إلى نتائج مُضللة. فنموذج الدولة يقودنا إلى دراسة السياسات الخارجية لبعض الدول التى قد لا يكون لها وزن حقيقى فى سير التفاعلات الدولية لمجرد أنها تتمتع بالسيادة القانونية[٩]. ومن ناحية أخرى فإن منظور الدولة يقودنا إلى إهمال كيانات أخرى كشركة جنرال موتورز، والكنيسة الرومانية الكاثوليكية، ومنظمة التحرير الفلسطينية (أو ما يعبر عنه باللادول rs Non-State Acto) لمجرد أنّها لا تتمتّع بالسيادة، أو صفة الدولة، وهى وحدات ذات تأثير فعّال فى مجريات التفاعل العالمى، كما أنها تمتلك برامج متكاملة للسلوك فى المجال العالمى. فمنظمة التحرير الفلسطينية مثلاً لها برنامج للعمل السياسى فى الشرق الأوسط. والشركات متعددة الجنسية ـ كشركة جنرال موتورز وشركة وستنجهاوس ـ لها برامج للعمل فى مختلف أنحاء العالم. ومن الثابت أنّ هذه الوحدات قادرة على التعامل فى محيط العلاقات الدولية وصياغة سياسات خارجية مؤثرة[١٠].

ومن هنا فإن التحليل الحديث للسياسة الخارجية (منظور المجتمع العالمى) اتجه إلى التخلى عن التعريف القانونى؛ ومن ثم تعريف وحدات السياسة الخارجية طبقًا للصفة السلوكية المسماة «الاستقلال ـ Autonomy» ويُقصد بالاستقلال فى هذا المجال القدرة على صياغة وتطبيق برنامج عمل قادر على «التأثير» فى مجرى العلاقات الدولية، وبشكل

لا يُمكن التنبؤ به تمامًا بمجرد معرفة خصائص الوحدات الأخرى، وذلك فى إطار تنظيمى معين[١١]. هذا المعيار فى الواقع يتضمّن ثلاثة أبعاد رئيسة:

الأول: هو أن السياسة الخارجية للوحدة تنبع بشكل رئيس من الخصائص الذاتية للوحدة، ومن الإرادة الذاتية لصانعى سياستها. فإذا كانت السياسة الخارجية لدولة مثل بوتان تنبع من خصائص وحدة أخرى وهى الهند؛ فإنه فى هذه الحالة لا يمكن اعتبار بوتان دولة ذات سياسة خارجية؛ فطبقًا لاتفاقية وقعتها الهند مع بوتان سنة ١٩٤٩ فإن الأخيرة لا تستطيع اتخاذ أى قرار بشأن علاقاتها الخارجية إلا بعد استشارة حكومة الهند، رغم أن بوتان أصبحت عضوًا كاملاً فى الأمم المتحدة منذ سنة ١٩٧١.

الثانى: هو أن السياسة الخارجية للوحدة تؤثر بطريق مباشر فى سياسات الوحدات الأخرى، وبالتالى فإن لها وزنًا يعتدّ به فى تحليل السياسات الخارجية للكيانات الأخرى؛ فرغم الاستقلال النسبى لسياسات وحدات دولية مثل جامبيا، أو ناورو، أو لوكسمبرج فإننا نتساءل عن قدرة تلك الوحدات على التأثير فى التفاعلات العالمية الرئيسة فى إفريقيا أو أوروبا الغربية، أو النسق الدولى.

الثالث: أن هذا البرنامج لا يصوغه ويُنفذه فرد بذاته، ولكنه يتم فى إطار تنظيم معين يقوم بمهمة تعبئة الموارد وتطبيق البرنامج؛ ومن ثمّ فإننا نستبعد من التعريف «الأفراد» الذين يتصرفون فى المجال الدولى بصفتهم الفردية.

ومن هنا فإن المنظور الحديث لا يهتم كثيرًا «بالمعيار القانونى» (السيادة)، ولكن «بمعيار سلوكى» هو «القدرة على التأثير المستقل»؛ ولذلك فإن ميدان وحدات السياسة الخارجية يتسع ليشمل: الدول، والشركات متعددة الجنسية، والمنظمات الدولية، والمنظمات السياسية (كمنظمة التحرير، وجبهة تحرير إرتريا)، وغيرها. وقد عبّر عن ذلك ديفيد سينجر أحد روّاد منظور المجتمع العالمى، حين قدّم ما أسماه «النموذج التنموى للسياسة العالمية»، ومؤداه أن «النسق العالمى» هو وحدة متكاملة تنطوى على مجموعة من الأنساق والوحدات الفرعية، التى تبدأ من الوحدات داخل الدولة كنقابات العمال، والدول، والأحلاف الدولية، والمنظمات الدولية وغيرها، وكلها وحدات تظهر فى النسق العالمى بأشكال متفاوتة وبدرجات مختلفة من التأثير[١٢]؛ ومن ثمّ فالمؤسسات الداخلية قد تُصبح - بين بعض المراحل - وحدات للسياسة الخارجية.

انطلاقًا من مفهوم الاستقلال كمعيار لتعريف الوحدة الدولية أو الفاعل الدولى؛ فإنه يمكن التمييز بين أربعة أنماط من الفاعلين الدوليين:

- **فاعل حكومى مكوّن من وحدة واحدة**: ويُقصد به الفاعلون التقليديون (الدول) وغيرهم من المؤسسات الفرعية الحكومية، والتى يُعبَّر عنها فى بعض الأحيان بـ «الفاعلين عبر الحكوميين - Transgovernmental Actors» كوكالة التنمية الدولية الأمريكية، وهيئة الأمن القومى السوفيتى، ومقاطعة كويبيك فى كندا.

- **فاعل حكومى مكوّن من وحدات متعددة**: ويُقصد به كل وحدة دولية تتكوّن من مجموعة من الدول. ويضم هذا النوع من الفاعلين كل المنظمات الدولية الحكومية كالأمم المتحدة وحلف الأطلنطى، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى.

- **فاعل غير حكومى مكون من وحدة واحدة**: وينصرف هذا النوع من الوحدات الدولية إلى تلك الوحدات غير الحكومية التى تتمركز فى إطار دولة واحدة، ومن ذلك القبارصة الأتراك، والمجتمع الصهيونى الأمريكى.

- **فاعل غير حكومى مكون من وحدات متعددة**: ينصرف هذا النوع من الفاعلين إلى تلك الوحدات الدولية غير الحكومية العاملة عبر الحدود الدولية، ومن ذلك بعض حركات التحرير القومية (كمنظمة التحرير الفلسطينية)، والشركات الدولية متعددة الجنسية، والصليب الأحمر، والكنيسة الكاثوليكية، وغيرها من الوحدات التى يُعبَّر عنها بـ «الفاعلين عبر القوميين[١٣] - Transnational actors».

للبرهنة على صدق افتراضات منظور المجتمع العالمى فى تحليل السياسة الخارجية؛ فإننا سنحاول أن نستعرض بعض الوحدات الجديدة فى العلاقات الدولية التى درج التقليديون على استبعادها من مجال السياسة الخارجية، وهى بالتحديد المنظمة الدولية، والشركات متعددة الجنسية، وجماعات المصالح، وحركات التحرر الوطنى، ونتناول كلا منها بشىء من الإيجاز كالتالى:

١ - المنظمات الدولية: جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى كنماذج وحالات دراسية

فالنظرة التقليدية للمنظمة الدولية تنهض على أن المنظمة هى مجرد منتدى للدول

الأعضاء، بيد أنه يمكن تصورُّ تلك المنظمة كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية يقوم الجهاز التنفيذى للمنظمة بصياغتها من واقع نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء، ويقوم بتطبيقها فى المجال الدولى. والواقع أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية لا يتطلب أن يكون للمنظمة سُلطة فوق سُلطة الدول الأعضاء؛ إذْ أنّ تلك السياسة هى ظاهرة سلوكية تتطوّر من خلال تطوُّر قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء بين الأعضاء، وصياغتها فى شكل توجّهات وسياسات عامة. وتأخذ السياسة الخارجية للمنظمة الدولية أشكالاً متعددة منها: الاتصالات الدبلوماسية، المؤتمرات الدولية، التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. بيد أن قدرة المنظمات على بلورة سياسة خارجية متكاملة يختلف من منظمة إلى أخرى، وذلك طبقًا لمجموعة من العوامل التى تكاد تتشابه مع العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية للدول، ومنها[١٤]: **المحيط الخارجى للمنظمة الدولية، والمحيط الداخلى للمنظمة الدولية، وقيادة المنظمة الدولية، ويقصد بذلك قدرة الأمانة العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة** (وفى هذا الإطار يمكن النظر إلى **جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى**)؛ حيث يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول:

(أ) المحيط الخارجى للمنظمة الدولية: ففى حالة الصراع الدولى الحاد؛ تتّجه القوى الكبرى إلى استعمال المنظمات الدولية كأداة فى الصراع؛ بحيث تقل قدرتها على صياغة سياسة خارجية مستقلة، بينما فى أوقات الهدوء الدولى تزداد قدرة المنظمة على بلورة تلك السياسة. كذلك فإن وجود وضع غير مستقر فى محيط المنظمة، أو وجود عدو مباشر؛ يساعد على بلورة المقدرة السياسية الخارجية للمنظمة، ومن أمثلة ذلك وجود إسرائيل وجنوب إفريقيا كمصدرين لتهديد جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية؛ ممّا دفع المنظمتين إلى اتخاذ سياسات قوية تجاه الدولتين؛ فالمقاطعة تبلورت كجزء من السياسة الخارجية لجامعة الدول العربية تجاه إسرائيل، ومنظمة الوحدة الإفريقية تجاه جنوب إفريقيا.

(ب) المحيط الداخلى للمنظمة الدولية: كلما زاد التشابه والتناسق بين الدول الأعضاء، أو تشابه مواقعها فى النسق الدولى؛ زادت قدرة المنظمة على صياغة سياسة خارجية متكاملة، ومن ذلك التشابه الحضارى بين دول غرب أوروبا وأثره على تطور الجماعة الاقتصادية

الأوروبية. كذلك كلما زادت درجة اتفاق الدول الأعضاء على عناصر أساسية للعمل السياسى الخارجى، زادت قدرة المنظمة على صياغة تلك السياسة؛ فهناك اتفاق مثلاً بين الدول الإفريقية على مبدأ مكافحة التمييز العنصرى، ومبدأ احترام الحدود الراهنة؛ ممّا يُمكِّن منظّمة الوحدة الإفريقية من بلورة سياسة خارجية مشتركة.

(ج) قيادة المنظمة الدولية: ونقصد بذلك **قدرة الأمانة العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة**: فقد برهنت التجارب على أنّ القيود القانونية التى تضعها الدول على عمل الأمانة العامة قد لا تُشكّل قيوداً حقيقية، إذا اتّسمت الأمانة العامة بالديناميكية والقدرة على ابتكار السياسات، ومن ذلك دور همرشولد فى الأمم المتحدة؛ إذ يرجع له الفضل فى بلورة الكثير من الأساليب الدبلوماسيّة التى لم يتصورها واضعو ميثاق الأمم المتحدة، ومنها «سياسة الدبلوماسية المانعة ـ Preventive Diplomacy»، ونقصد بها سياسة الأمم المتحدة فى عزل المناعات فى الدول اللامنحازة عن تدخلات القوى العظمى، والحفاظ على الطابع المحلى للمنازعات.

ولذلك يُشير بعض الدارسين إلى «السوق الأوروبية المشتركة» كفاعل فى ميدان السياسة الخارجية، فمعاهدة روما التى تأسّست السوق بموجبها أعطت للأجهزة العليا فى السوق الأوروبية المشتركة سُلطة اتخاذ قرارات فى ميدان السياسة الخارجية، وبالذات فى المجالات الاقتصادية والفنية من تلك السياسة، كما أن العديد من الدول تتبادل التمثيل الدبلوماسى مع السوق كوحدة دولية، وفى ذلك يقول كابوراسو: «إنّ السوق الأوروبية المشتركة تواجه بيئتها كوحدة؛ فهى توقّع المعاهدات المشتركة وتستقبل السفراء، وتصوغ السياسات تجاه الدول النامية. وعلى هذا المستوى فإن السوق المشتركة تُعتبر شخصًا دوليًا متميزًا مستقلاً عن أبويه وقادرًا على الدخول فى المجال السياسى الدولى على أساس قدراته الذاتية»(١٥).

ومن هنا يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول.

كذلك يُمكن تناول حالة «الشركات متعدّدة الجنسية ـ Multi-national Corporations» لتحديد ما إذا كان لتلك الشركات «سياسة خارجية». فالشركات متعدّدة الجنسيّة تقوم بأنشطة مُحدّدة الأهداف (هى أساسًا الربح) عبر الحدود القوميّة للدول، تُؤثّر فى أحيان

كثيرة فى التفاعلات السياسية فى تلك الدول، وقد تتعارض مع السياسات الخارجية لتلك الدول. من ناحية أخرى فإن سياسات الشركات متعدّدة الجنسيّة، برغم التزامها بسياسات الدول التى تعمل فيها؛ تنبع أساسًا من مجلس الإدارة التنفيذى للشركة، الذى يُشبه فى أغلب الأحيان مجلس الوزراء. ومن هنا يُمكن القول إنّ كثيرًا من الشركات متعدّدة الجنسية هى فى الواقع كيانات لها سياسات خارجية(١٦).

ولكى نُوضّح ما نقول فإننا سنضرب أمثلة ببعض الشركات متعددّة الجنسيّة. ويتعلق المثال الأول بحالة «شركة التليفون والتلغراف الدولية»، وهى شركة أمريكية أساسًا تدير مجموعة ضخمة من الشركات فى أمريكا اللاتينية وأوروبا، وتقوم بصناعة الأجهزة الإلكترونية بحكم نشاطها فى مجال الاتصالات التليفونية والتلغرافية؛ فقد أقامت الشركة علاقات قويّة مع المخابرات الأمريكية، وقد حاولت الشركة بالتنسيق مع المخابرات الأمريكية الحيلولة دون انتخاب الرئيس الماركسى اللينذى؛ حيث إنه كان يميل إلى فرض سيطرة حكومته الاشتراكية على فرع الشركة فى شيلى. ولمّا فشلت الشركة فى ذلك تواطأت مع بعض قادة القوات المسلّحة فى شيلى لشَن انقلاب ضدّ الرئيس اللينذى، مهّدت له الشركة بتخفيض نشاطها فى شيلى بهدف إحداث اضطراب فى اقتصاد شيلى. كذلك فهناك حالة مجموعة الشركات البترولية العاملة فى الشرق الأوسط والمسماة «الأخوات السبع»، وقد أثبتت تحقيقات لجنة الشئون الخارجية فى مجلس الشيوخ أن «الأخوات السبع» كانت لها سياستها المحددة فى الشرق الأوسط التى تختلف عن السياسة الأمريكية الرسمية؛ فقد اتبعت الشركات سياسة خارجية أساسها إقامة علاقات الصداقة مع النُخب السياسية العربية، بينما كانت الحكومة الأمريكية تتبع سياسات موالية لإسرائيل. كذلك تجدر الإشارة إلى حالة هامة فى السياسة الخارجية الكندية سنة ١٩٧٩م، حينما تمّ انتخاب حكومة المحافظين بزعامة جوزيف كلارك، والذى كان قد أعلن أثناء حملته الانتخابية التزامه بنقل السفارة الكندية فى إسرائيل من تلّ أبيب إلى القدس، وذلك حتى يضمن الفوز بدائرتين انتخابيّتين فى تورنتو بهما مجموعة يهودية قويّة. وبمجرّد انتخابه أعلن كلارك أنّ أوّل إجراءات سياسته الخارجية ستكون نقل السفارة، وعلى الفور تدخّلت الشركات الكندية متعددة الجنسية، وبالذات شركة التليفون الكندية (بلْ كندا)، والتى كانت تقوم بنشاط فى المملكة العربية السعودية يُناهز البليون دولار، فشَنت حملة سياسية على مستوى الرأى العام الكندى، ومستوى مجلس الوزراء الكندى، حذّرت فيها

رئيس الوزراء الجديد من مغبّة هذه الخطوة التى ستضُرّ بمصالحها فى الشرق الأوسط. وبالفعل فقد تراجع رئيس الوزراء عن خطوته تحت الضغط الذى مارسته الشركات الكندية (والدول العربية).

ـ كذلك فإن جماعات المصالح يُمكن أن تكون لها سياسات خارجية متكاملة مستقلّة عن السياسات الخارجية للدولة التى تعمل فى إطارها، وتنتج آثارًا هامة فى النسق الدولى. ولعلّ أشهر تلك الجماعات هو «اتّحاد العمّال الأمريكى»، و«مؤتمر المنظّمات الصناعية»، فرغم أنّ الاتحاد هو تنظيم يهدف إلى حماية مصالح العمّال الأمريكيين، إلاّ أنّه قد طوّر لنفسه برنامجًا متكاملاً للسياسة الخارجية أصبح تدريجيًا جزءًا متكاملاً من برنامجه العام. وقد فسّر البعض اهتمام اتحاد العمال الأمريكى بقضايا السياسة الخارجية بأنّ مصلحة الاتحاد فى تقوية مركزه إزاء الشركات الأمريكية الصناعية تتطلّب تقوية اتحادات العمال فى الخارج؛ حيث تعمل تلك الشركات، بحيث لا تستطيع أن تستبدل بالعمّال الأمريكيين عُمالاً آخرين من الخارج أقلّ تكلفة. هذا بالإضافة إلى العداء الأصيل الذى يُضمره اتّحاد العمال الأمريكى للشيوعية، والتى يرى أنها تنتهى بسحق الوجود المستقلّ لنقابات العمال[١٧]. ويُوضّح استعراض برنامج السياسة الخارجية لاتحاد العمال الأمريكى أنّ هذا البرنامج لم يكن دائمًا مُتسقًا مع المسار العام للسياسة الخارجية للحكومة الأمريكية؛ فتَحْتَ رئاسة جورج مينى عارض الاتحاد سياسة العزلة التى اتّبعتها الحكومة الأمريكية قبل بيرل هاربور سنة ١٩٤١، وساعد على إنشاء اتحادات عالمية مناهضة لألمانيا النازية فى أوروبا، كذلك عارض الاتحاد كثيرًا من السياسات الاستعمارية الأوروبية فى آسيا وإفريقيا والتى أيّدتها الحكومة الأمريكية. كذلك فقد أيّد الاتحاد إنشاء إسرائيل فى مؤتمره المنعقد سنة ١٩٢٨، وذلك قبل سنوات عديدة من اهتمام الحكومة الأمريكية بالقضية، ومنذ ذلك الوقت والاتحاد أكثر تعاطفًا وتأييدًا لإسرائيل مما اعتادت عليه الحكومة الأمريكية ذاتها[١٨].

ـ وأخيرًا فإنه يمكن أن نتحدّث عن السياسة الخارجية لحركات التحرير الوطنى كجبهة التحرير الجزائرية، وجبهة التحرير الفيتنامية الجنوبية وجبهة تحرير ناميبيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، فهذه الحركات تؤثر فى السياسة الدولية بشكل واضح، فقد استطاعت جبهتا التحرير الجزائرية والفيتنامية أن تنهيا الوجود الاستعمارى الفرنسى والأمريكى فى الجزائر وفيتنام على التوالى. كما أن حركات التحرير الوطنى تدخل فى شبكة علاقات سياسية

ودبلوماسية واقتصادية وعسكرية مع الدول، ابتداء من حضور المفاوضات وتبادل التمثيل الدبلوماسى حتى الحرب، كما أن لكل منها برنامج عمل محدد تجاه الوحدات الدولية الأخرى، وبالذات تجاه تلك الوحدات ذات العلاقة بهدف التحرر. ويمكن أن نضرب مثالاً لذلك بمنظمة التحرير الفلسطينية؛ فالمنظمة تصوغ سياستها الخارجية فى إطار المجلس الوطنى الفلسطينى واللجنة التنفيذية للمنظمة. وقد حقّقت برنامجًا للعمل لتحقيق أهدافها الرئيسة، ودخلت فى شبكة من التفاعلات مع القوى الإقليمية والعالمية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية[١٩].

ولا يعنى هذا التحليل تماثل كل الوحدات الدولية فى أنماط سياساتها الخارجية أو القوى المُشكّلة لتلك السياسات؛ فالواقع أن السياسة الخارجية لغير الدول، أو الدول تتميّز بخصائص تختلف عن الخصائص التى تُميّز السياسة الخارجيّة للدول، وعلى سبيل المثال فحركات التحرر الوطنى تواجه مشكلات خاصة بها كمشكلة شرعيتها أمام شعبها، ومشكلة افتقارها إلى قاعدة إقليمية «مشروعة» للعمل العسكرى والسياسى؛ ومن ثمّ فإن المؤثرات التى تتفاعل فى صياغة السياسة الخارجية لحركات التحرير الوطنى تختلف عن تلك المتغيرات التى تؤثر فى السياسة الخارجية للدول، ولكن هذا لا ينفى أن حركات التحرير الوطنى هى وحدات سياسة خارجية فى التحليل النهائى.

٢ـ التصور الإسلامى لوحدات التحليل فى السياسات العالمية/الكونية على المستوى العملى الخاضع للملاحظة والاستقراء: يمكن تحديد وحدات تأثير أخرى مختلفة[٢٠]. ومن نافلة القول أن نذكر هنا أن مثل هذا التحديد يخضع لعاملى الزمن والبيئة، فمعظم هذه الوحدات قد يظهر فى عصر ويختفى فى آخر، وقد يستتبعه وجود بيئة سياسية عالمية معينة، ثم ينقرض وجوده أو يضعف بتغير تلك البيئة. وفى هذا العصر يمكن أن يلاحظ دارس العلاقات الدولية من «منظور إسلامى» أن أبرز وحدات التأثير والنفوذ فى النطاق العالمى هى:

(أ) الدول القومية: ومن بينها دول العالم الإسلامى الحاضرة؛ إذ أنها فى غالبها قد قامت على أساس النموذج الأوروبى للدولة القومية.

(ب) الشركات متعددة الجنسيات: وكثير من هذه الشركات يمارس نفوذًا غالبًا أعظم مما تمارسه دولة مجتمعة؛ وذلك راجع إلى إمكانات تلك الشركات، فشركة

«إكسون ـ Exxon» مثلاً تعادل إمكاناتها المادية ـ مقاسة ومقارنة بنتائج الدخل القومى حجم اقتصاديات عدة دول مجتمعة، وهى تقع فى المرتبة العشرين بين مجموعة (GNP) الوحدات الاقتصادية العالمية، بما فيها الدول القومية المائة والثمانين والنيف. وكثير من هذه الشركات يقوم بمهام ذات طابع سياسى واضح؛ كالاتصالات الدبلوماسية، والتجسس وتخطيط التنمية . . إلخ.

(ج) الأحلاف والتكتلات الدولية: حيث تفضل كثير من دول العالم أن تتحرك فى شكل تحالفى من أجل إحراز بعض الأهداف الاقتصادية والأمنية والعسكرية، وفى هذا السياق تتخذ السياسات بشكل جماعى. وأبرز الأمثلة للتكتلات الاقتصادية المجموعة الأوروبية، وللأحلاف العسكرية حلف شمال الأطلسى. وقد أخفقت فى الوقت الحاضر ـ لأسباب مختلفة ـ جميع محاولات تكتيل دول العالم الإسلامى فى إطار اقتصادى أو عسكرى ذى طابع إسلامى ناجز وفعال.

(د) المؤسسات الدولية: جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى.

وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة وقيادتها الفعلية متمثلة فى مجلس الأمن. وإذا أمكن اعتبار الجمعية العامة ومجلس الأمن منظمتين دوليتين؛ فإن الواقع يثبت دائمًا سهولة توجيههما لخدمة أهداف الدولة المسيطرة على النظام العالمى برمته. ومسألة استغلال المنظمات الدولية واضحة أيضًا فى حالة كثير من المنظمات الإغاثية، ومنظمات حقوق الإنسان؛ فهى لا تكاد تستقل عن دعم جهات كنسية واستخباراتية وتوجيهها، وهى جهات ذات أهداف سياسية بعيدة عن قضايا الإغاثة أو الدفاع الخالص عن حقوق الإنسان، والأمثلة على ذلك عديدة.

(هـ) الحركات الدينية العالمية: مثل الحركة الكاثوليكية البابوية ذات التأثيرات السياسية السافرة، والمنظمات اليهودية العالمية، وغير ذلك من الحركات الدينية التى لا تخطئ العين تأثيراتها السياسية على امتداد القارات أو ما يعرف بـ «السياسات الكونية».

(و) شبكات الإعلام العالمية: وهى شبكات ذات طابع احتكارى؛ فثمانية شركات اقتصادية أمريكية تسيطر على أهم ثلاث محطات تلفازية فى العالم، كما تسيطر

على ٤٠ محطة تلفاز فرعية، وعلى ٢٠٠ قناة فضائية دولية، فضلاً عن مجلتى «تايم ـ Time» و«نيوزويك ـ Newsweeck» وصحف «نيويورك تايمز ـ New York Times» و«لوس أنجليس تايمز ـ Los Angles Times» و«واشنطن بوست ـ Washington Post» و«وول ستريت جورنال ـ Wall Street Journal».

وهذه الشبكات تحتكر إلى حد بعيد مسألة بث الأخبار بشكل انتقائى ماهر، وتمارس بذلك تأثيرات عميقة فى مسارات السياسة العالمية أو «السياسات الكونية».

(ز) حركات التحرير القومية الوطنية: حزب الله وحركة حماس كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى: وهذه إن خبا نفوذها بعد نيل معظم الدول المستعمرة لاستقلالها؛ إلا أن بقاياها لا تزال تمارس نفوذًا سياسيًا قويًا مثل حركات تحرير كويبيك، والباسك وكشمير وكوسوفو وغيرها.

(ح) الأقليات الإسلامية: حيث إن قريبًا من نسبة الثلث من تعداد المسلمين تقع فى أقطار غالبية سكانها ليسوا مسلمين؛ كالهند والصين وروسيا والبوسنة والفيليبين وغير ذلك. وهى قد تكون مضطهدة، أو مستمتعة بحقوقها الدينية والسياسية والاقتصادية. وعلى دولة الإسلام واجب نصرة تلك الأقليات حين اضطهادها، وعلى تلك الأقليات واجب الموالاة والنصرة للدولة الإسلامية ولو على حساب الدول القومية التى تضمهم.

هذه هى أبرز وحدات التأثير التى يبرزها المنظور الاستقرائى، وهى بالتأكيد تتفاوت فى أقدار تأثيرها وحدودها، كما تتأرجح أحجام ذلك التأثير تبعًا لعوامل القوة التى تتمتع بها تلك الوحدات، وهذه مسألة أخرى ترجع للبحث الاستقرائى. ويمكن ملاحظة أن كلا المستويين التنظريين ـ القيمى والعملى ـ يمكن أن يتداخلا مع بعضهما؛ أى إن وحدات التحليل القيمية يمكن إثباتها عمليًا فى بعض الأحيان، والعملية يمكن أن تنطبق عليها المعايير القيمية؛ فالأحلاف ـ وهى ظاهرة عملية ـ تبدو آثار التقسيم القيمى فيها واضحة جلية، كما رأينا فى تكتل الدول الأرثوذكسية فى مساندة صربيا وصرب البوسنة ضد المسلمين، ومناصرة قبارصة اليونان ضد المسلمين، ومساندة البروتستانت والكاثوليك معًا لمتمردى جنوب السودان ضد الشمال المسلم.. إلخ.

٣ ـ منهج التحليل الثقافى/الحضارى: Cultural/ Civilization Approach

وضرورة دراسة الدين والثقافة كمداخل جديدة لتفسير الظواهر الدولية:

انطلاقًا من منهج التحليل الثقافى/ الحضارى يمكن النظر إلى «الحضارة» كإطار لفاعلين دوليين فى السياسات الكونية لهم «هويتهم» التى تتحدد بمفهوم «الأمة»، التى تتميز بأن لها «مشروعًا حضاريًا» تنصهر فى إطاره إرادة العديد من الوحدات الفاعلة: هنا يمكن الإشارة إلى تصورنا لـ «نظرية التلاقى ـ Convergence Theory»؛ حيث نميز بين «المشروع الحضارى المصرى العربى الإسلامى» من ناحية، «والمشروع الاستعمارى الصهيونى الغربى» من ناحية ثانية. كما يمكن الإشارة أيضًا إلى تصور صامويل هنتنجتون أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد بخصوص المشروع الحضارى للغرب فى مواجهة المشروع الحضارى «للآخر» الذى يشمل الحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشية[٢١].

شكل رقم (١) تحديد أطراف العلاقات الدولية

وحدات ممارسة وتحليل السياسات الخارجية/ الكونية

١ ـ معيار تحديد طبيعة الفاعلين الدوليين	٢ ـ طبيعة الفاعلين/ الوحدات الدولية/ الأطراف
(أ) السيادة: (منظور الدولة/ التحليل التقليدى) State-Centre Paradigm	(أ) فاعل حكومى: (١) مكون من وحدة واحدة (الدول ومؤسساتها الحكومية). (٢) مكون من وحدات متعددة (المنظمات الدولية الحكومية).
(ب) الاستقلال والقدرة على التأثير المستقل: (منظور المجتمع العالمى/ التحليل المعاصر) Transnational Paradigm	(ب) فاعل غير حكومى: ١ ـ مكون من وحدة واحدة (المجتمع الصهيونى الأمريكى مثلاً).

	٢ ـ مكون من وحدات متعددة (الشركات متعددة الجنسية، الصليب الأحمر، الكنيسة الكاثوليكية، إلخ).
٣ ـ الفاعلين الدوليين من المنظور الغربى.	**٤ ـ الفاعلين الدوليين من المنظور الإسلامي.**
٣/ أ الدول State actors.	٤/ أ الدول أو الدول القومية: ومنها دول العالم الإسلامى الحاضرة.
٣/ ب الفاعلين غير الدول Non-state actors	٤/ ب الفاعلين غير الدول:
٣/ ب المنظمات الدولية:	
١ ـ جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى.	١ ـ الشركات متعددة الجنسيات.
٢ ـ الشركات متعددة الجنسية.	٢ ـ الأحلاف والتكتلات الدولية.
	٣ ـ المؤسسات الدولية: جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى؛ كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى.
٣ ـ جماعات المصالح.	٤ ـ الحركات الدينية العالمية.
٤ ـ جماعات التحرر الوطنى.	٥ ـ شبكات الإعلام العالمية.
	٦ ـ حركات التحرر القومية/ الوطنية: حزب الله وحركة حماس كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى.
	٧ ـ الأقليات الإسلامية.
	٨ ـ المشروعات الحضارية.

obeikan.com

٤ ـ تحديد أطراف العلاقات الدولية[٢٢]

إن مراجعة أدبيات العلاقات الدولية توضح أن هناك اتجاهين رئيسين فى تعريف هذه العلاقات. الاتجاه الأول يركز على الدولة State Center Paradigm، والاتجاه الثانى يركز بالإضافة إلى الدولة على العلاقات عبر القومية Transnational Paradigm.

فى ظل الاتجاه الأول تعرف العلاقات الدولية بأنها العلاقات التى تتم بين الوحدات السياسية التى ينقسم إليها العالم فى فترة معينة، والتى تدعى كل منها الحق فى تملك ميزان العدل، وأن تكون هى الحكم الوحيد لقرار الحرب من عدمه، ويكون هدف هذه الوحدات المحافظة على أمنها وثباتها. إلا أن مثل هذا الاتجاه فى تعريف العلاقات الدولية كان موضع انتقاد؛ لأن التفاعلات الدولية قد تتم من جانب فاعلين من غير الدول، كما أن اعتبار السياسة الخارجية للدول مرادفًا للعلاقات يثير لبسًا بين المفهومين.

أما الاتجاه الثانى، والذى برز بصورة واضحة فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات؛ فبالإضافة إلى اهتمامه بالعلاقات بين الدول، وبينها وبين المنظمات الدولية الحكومية فإنه يركز أيضًا على التفاعلات عبر القومية. ومن أهم من ركز على هذا الاتجاه Robert Keohance and Joseph Nye فى كتابهما Transnational Relations and World Politics حيث أوضحا أن التفاعلات العالمية تشمل تحركات النقد، والأشياء المادية، والمعلومات عبر الحدود الدولية.

إن مراجعة التعريفات المختلفة للعلاقات الدولية فى الأدبيات الغربية توضح عددًا من النقاط:

(أ) إنه بالرغم من اعتراف الباحثين الغربيين بوجود تفاعلات دولية تشترك فيها وحدات من غير الدول القومية، إلا أنهم ما زالوا يعتقدون أن الدولة هى وحدة التحليل الرئيسة. التساؤل الآن هو: ما هى وحدة التحليل الرئيسة فى المنظور الإسلامى؟

(ب) إن مع تسليم الباحثين بأن الدولة هى وحدة التحليل الرئيسة فى تحليل العلاقات الدولية؛ إلا أن هناك اتجاهًا ـ ومن أنصاره باحثون مثل (Ferguson and Mansbach) ـ ركز على إبراز أن دراسة الدولة قد شابها عدم اليقين على مستوى النظرية السياسية؛ الأمر الذى انعكس فى مجال دراسة المجتمع الدولى، أو بعبارة أخرى: إن دراسة العلاقات الدولية يسودها نفس المشكلة. ويشير أنصار هذا الاتجاه إلى أن كثيرًا من الكتاب يخلطون

ما بين «الدولة ـ State» و«الأمة ـ Nation»، وبالتالى يرون أن «مفهوم الدولة» هو بؤرة المشكلة المفاهيمية لعلم العلاقات الدولية، وأن المشكلة ترتبط تاريخيًا بإشكالية مفهوم الدولة فى الفكر الغربى، وعدم الاستقرار على تعريفه وتحديد أبعاده.

إن هذا الجدل حول مفهوم الدولة فى الفكر الغربى يثير ضرورة تحديد مدلوله فى بحث العلاقات الدولية فى الإسلام.

(ج) إن البعد الإقليمى هو البعد المحورى فى تحديد ما هو دولى أو غير دولى، وإن كان التفاعل يتم على المستوى الرسمى أو غير الرسمى، إلا أن تداخل البعد الداخلى مع البعد الدولى للدولة كوحدة إقليمية أثار عددًا من التساؤلات لدى بعض الباحثين الذين نشرت أعمالهم فى الغرب؛ حيث أوضحوا أن تداخل «المحلى» مع «الدولى» يجعل مهمة الباحث فى العلاقات الدولية شديدة الصعوبة، فالداخل والخارج أصبحا متقاطعين بشكل يصعب فصله أو تجاهله، والسياسة الداخلية تتأثر بالمناخ الدولى، كما أن أداء الدولة على المستوى الخارجى رهين بإنجازاتها وقوتها الداخلية.

إن هذه النقطة أيضًا تثير ضرورة الاهتمام بتحليل وضعية البعد الإقليمى فى المنظور الإسلامى، وموقفه من التفاعل بين الأبعاد الداخلية والخارجية فى التعاملات الخارجية.

(د) إنه مع تسليم الكتابات الغربية بأن هناك مبادئ وقواعد عامة ليست إقليمية فى افتراضاتها وأهدافها مثل الأيديولوجيات السياسية والمبادئ المستمدة من الأديان السماوية مثل الإسلام والمسيحية بصفتها نظمًا عقائدية كونية؛ بمعنى أنها توجه رسالة إلى البشرية كلها، إلا أن بعض الباحثين فى الغرب مثل Duchaech أشاروا إلى أنه بالرغم من أن هذه القواعد العامة مرتبطة بالطبيعة والسلوك البشرى، إلا أنها قابلة للانخراط والانجذاب نحو التجزؤ الإقليمى القائم لدى البشرية؛ بمعنى أنه يتم تنظيم هذه المبادئ إقليميًا داخل الحدود القومية القائمة، وتعمل هذه القواعد العامة الشكلية أو بعضها كمحددات للسلوك أو مرشد له. إن مثل هذا التوجه فى الفكر الغربى يثير أهمية تحليل «عالمية المبادئ الإسلامية» وإمكانية تطبيقها فى إطار بحث العلاقات الدولية فى الإسلام.

والتساؤل الآن: ما هو تعريف العلاقات الدولية الذى تتبناه المجموعة البحثية فى دراسة وتحليل «العلاقات الدولية فى الإسلام»؟ إن التعريف الذى تتبناه يرتبط بالاتجاه الثانى فى تعريف العلاقات الدولية؛ أى الاتجاه الذى يركز على التفاعلات التى تعبر الحدود الإقليمية

للدول سواء أكانت الدول أحد أطراف هذا التفاعل أم لا . ويلاحظ هنا أن بالرغم من أن مراجعة العديد من الكتابات الإسلامية ترفض تقسيم العالم على أساس جغرافى سياسى، وإنما تجعل من «البعد العقيدى» أساس التقسيم، إلا أن الواقع الذى واجهته الأمة الإسلامية عبر عصورها المختلفة يفرض ـ لغرض التحليل ـ الاعتماد على البعد الجغرافى فى تحليل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، وفى هذا الإطار فإن مفهوم العلاقات الدولية فى الإسلام يركز على التفاعلات التى تمت بين الدول الإسلامية والدول غير الإسلامية. ولكن التساؤل الذى يمكن طرحه فى هذا الصدد هو: ما هى معايير تحديد الدولة الإسلامية المعاصرة؛ أى بعد سقوط الخلافة، وفى ظل أوضاع النظام الدولى المعاصر؟

يرى بعض الباحثين أن الدولة الإسلامية هى الدول التى يمثل فيها المسلمون نصف عدد السكان على الأقل، إلا أن مثل هذا المعيار يثير إشكالية عدم توفر إحصاءات دقيقة عن التوزيع الدينى للسكان، كما أنه يربط تحديد الدولة الإسلامية بنسبة مئوية قد تتغير مع تغير الظروف الصحية والمعيشية للسكان.

إن معيار تحديد الدولة الإسلامية يجب أن يرتبط بالظاهرة موضع الدراسة؛ وهى العلاقات الدولية؛ فالدولة الإسلامية هى التى تعرف نفسها تجاه العالم الخارجى وتنظم علاقاتها معه بصفتها دولة إسلامية، وبعبارة أخرى فإن الدولة الإسلامية هى تلك التى تحدد فيها النخبة الحاكمة الدولة بأنها دولة إسلامية؛ فإن السياسة الخارجية للدولة تتحدد أساسًا وفقًا لإدراك هذه النخبة لهويتها وأهدافها وتوجهاتها الخارجية. وهناك بعض المؤشرات التى يمكن الاستناد عليها فى إطار التعرف على تحديد النخبة الحاكمة للهوية الإسلامية للدولة؛ وهى وجود نص تشريعى فى الدولة يوضح أن الإسلام هو الدين الرسمى لها، وأن تكون أغلبية النخبة الحاكمة من المسلمين، وهذان المؤشران يمكن الاعتماد عليهما فى تحديد الدول الإسلامية خلال الفترة الممتدة من سقوط الخلافة وحتى إنشاء المؤتمر الإسلامى؛ حيث يمكن استخدام عضوية الدولة فيه كمؤشر لتعريف النخبة الحاكمة للهوية الإسلامية للدولة، وهو مؤشر يتفادى بعض الانتقادات التى وجهت إلى المؤشر الأول والثانى فى تعريف النخبة الحاكمة لمثل هذه الهوية.

المهم فى هذا الصدد هو الإشارة إلى المبادئ أو القيم التى تنطلق منها الدولة الإسلامية فى ممارستها لعلاقاتها الدولية أو سياساتها الكونية، والتى تتمثل فى: التوحيد كأساس للالتزام فى الإسلام، والسلام الإسلامى، والملة أو المجتمع الدينى كأساس للعضوية أو

الانتماء فى النظام العالمى الإسلامى، والحرية، والانفتاحية، والمساواتية «السواسية»، والعالمية، والعدالة، وحرية الإقناع والاقتناع[٢٣].

٥ـ ضرورة استدعاء مفهوم الأمة كوحدة أساسية للتحليل السياسى

أبعاد وآليات «منهج التحليل الثقافى/ الحضارى ـ Cultural / Civilization Approach» وضرورة دراسة الدين والثقافة كمداخل جديدة لتفسير الظواهر الدولية:

فى هذا السياق تدعو د. نادية مصطفى الباحثين المسلمين إلى البدء فى تدشين **علم عالمى للعلاقات الدولية** ينطلق من منظور حضارى، يرتكز أساسًا على مفهوم الأمة كوحدة تحليل لتفسير العلاقات الدولية، والتخلص من ذلك التيار السائد الذى يقول: إن الرابطة القومية لا تعلوها رابطة عقدية؛ لأن الاستمرار فى النظر إلى العلاقات بين الدول الإسلامية من منظور «الواقعية» و«القومية» لن يجدى ولن ينقلنا إلى مستوى الأمة تنظيريًا أو واقعيًا.

ويعنى استدعاء مفهوم «الأمة» أن يقوم علم العلاقات الدولية على **الأخذ بالتفسيرات الثقافية والدينية إلى جانب الأبعاد السياسية والاقتصادية**، وإلى الوقوف عند التحليل الثقافى ووضع مفاهيمنا فى مقابلة مفاهيم الغير. التدافع تجاه الصراع، **الأمة تجاه النظام العالمى، مقاومة المحتل تجاه الإرهاب، التحرير والتنمية هما مفتاح مشكلة الإرهاب وليس عقيدة الإسلام**، وضرورة استنهاض أسلوب **جديد للتفكير يتلاءم مع منظومتنا الإسلامية ورسالتنا الحضارية**، عبر إعادة تربية المسلمين سياسيًا على المفاهيم الأصيلة المُستلهمة من الإسلام، وبناء الجسور بين العلوم الاجتماعية والتراث الإسلامى؛ وليس الإكتفاء فقط بأخذ المفاهيم والمنظورات الغربية، والعمل على **بناء نموذج حضارى إسلامى** فى وقت بات فيه **التحليل الثقافى للظواهر الدولية هو السائد والشائع** بين باحثى العلوم الإنسانية على مستوى العالم ككل.

وترى د. نادية مصطفى أنه قد تم بالفعل تفعيل هذا المنظور الحضارى من خلال عدة إصدارات لمركز **«الحضارة للدراسات السياسية»**؛ وهى إصدارات **«موسوعة الأمة فى قرن»** التى تناولت المرأة المسلمة بين قرنين، ومستقبل التجديد الإسلامى، وكذلك إصدارات **«حولية أمتى فى العالم»** التى تناولت القضايا التالية: العولمة والأمة، العلاقات البينية والأمة، ١١ سبتمبر والأمة، الحدث العراقى والأمة.

وفى هذا السياق أيضًا تستنكر د. **نادية مصطفى** ذلك **التحيز الغريب الذى تصر عليه الجامعات العربية فى تدريس النظريات الغربية فقط**. فمثلاً اعتبر الباحثون المسلمون مفهوم «الدولة» هو وحدة التحليل الأولى والأخيرة فى دراسة العلاقات الدولية، وجعلوه الأداة المثلى للتفسير والتحليل. بل إن الغرب قد اتجه الآن **إلى دراسة الدين والثقافة كمداخل جديدة لتفسير الظواهر الدولية**، فى حين لا يزال المسلمون عاكفين على دراسة نظريات «الواقعية» و«القومية» النابعة من مفهوم «الدولة» ذاته رغم انتهاء صلاحية هذه النظريات بشهادة واعتراف أصحابها(٢٤).

إن هناك ضرورة حيوية إلى الأخذ بهذه النماذج المعرفية كحلول للأزمة المنهجية التى تعانى منها المدرسة العربية فى العلوم السياسية(٢٥)، وتطويرها، خاصة أن **الدين قد بات مقترنًا بالسياسة**، سواء كان مؤدلجًا أو مسيسًا؛ فبعض الأدبيات الغربية تصف الأيديولوجيات الوضعية على كونها دينًا، مثل «دين العولمة»؛ ومن **ثم فعلى الباحثين المسلمين إدراك أهمية الثقافة والدين فى التنظير والواقع**، وأنهم ـ وفى قلب هذه التفاعلات السياسية ـ إما أن يدرسوا أنفسهم بأنفسهم وفق منهجيتهم النابعة من منظومتهم الإسلامية، أو أن يتركوا أنفسهم أسرى لدراسة الباحثين الغربيين وفق منهجيتهم النابعة من منظومتهم الغربية.

أما منهاجية تحليل موقف جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى من الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية؛ فتأخذ بمنهج التحليل السياسى من منظور مبادئ نظرية مواجهة الأزمات: النموذج القياسى ـ نموذج إدارة السلام الكونى

The Methodological Model in the Study of International Conflicts

١ ـ مبادئ نظرية مواجهة الأزمات(٢٦):

المبدأ الأول: وهو تحديد أطراف الأزمة.

المبدأ الثانى: معرفة الأهداف التى يسعى إليها مفجرو الأزمة والخصوم فيها.

المبدأ الثالث: التحليل السليم للأوضاع الإستراتيجية لأطراف الأزمة: مواضع القوة والضعف، أو فقه الواقع.

المبدأ الرابع: طرح هدف سياسى بديل لتسوية الأزمة: المثالية الواقعية، وفقه الأولويات من حيث الهدف السياسى البديل لتسوية الأزمة.

المبدأ الخامس: وجود خطة إستراتيجية تضمن عدم تصعيد الأزمة وقرار سياسى مرن لإدارة الأزمة أو مواجهتها: إدارة السلام الكونى كمنهج فى التعامل مع الأزمات.

المبدأ السادس: السيطرة على ردود الأفعال لتجنب انتقال الأزمة إلى حالة المواجهة العسكرية.

المبدأ السابع: اتباع أسلوب «حفظ ماء الوجه للخصم» لينسحب من الأزمة.

٢ ـ ملاحظات منهجية بخصوص مراحل الأزمة.

٣ ـ ملاحظات منهجية بخصوص خطوات مواجهة الأزمة دبلوماسية القوة والتصعيد

Diplomacy of Power Politics and Escalation

ثانيًا: موقف جامعة الدول العربية

كما سبقت الإشارة من قبل؛ فإن النظرة التقليدية للمنظمة الدولية تنهض على أن المنظمة هى مجرد منتدى للدول الأعضاء، بيد أنه يمكن تصوّر تلك المنظمة كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية يقوم الجهاز التنفيذى للمنظمة بصياغتها، من واقع نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء، ويقوم بتطبيقها فى المجال الدولى. والواقع أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية لا يتطلب أن يكون للمنظمة سُلطة فوق سُلطة الدول الأعضاء؛ إذْ أنّ تلك السياسة هى ظاهرة سلوكية، تتطوّر من خلال تطوّر قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء بين الأعضاء، وصياغتها فى شكل توجّهات وسياسات عامة. وتأخذ السياسة الخارجية للمنظمة الدولية أشكالاً متعددة منها: الاتصالات الدبلوماسية، المؤتمرات الدولية، التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. بيد أن قدرة المنظمات على بلورة سياسة خارجية متكاملة يختلف من منظمة إلى أخرى، وذلك طبقًا لمجموعة من العوامل التى تكاد تتشابه مع العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية للدول؛ ومنها[٢٧]: **المحيط الخارجى للمنظمة الدولية، المحيط الداخلى للمنظمة الدولية**، وقيادة المنظمة الدولية؛ ويقصد بذلك **قدرة الأمانة العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة (وفى هذا** الإطار يمكن النظر إلى **جامعة الدول العربية كنموذج وحالة دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى)**؛ حيث يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية، تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول[٢٨].

١ ـ تحديد أطراف الأزمة

عند تطبيق المبدأ الأول وهو تحديد أطراف الأزمة على واقع إدارة منهاجية تحليل موقف جامعة الدول العربية من الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية تتضح المؤشرات التالية :

- **(أ) أن الأمين العام لجامعة الدول العربية نجح فى تطبيق المبدأ الأول من مبادئ مواجهة وإدارة الأزمات**

استطاع الأمين العام لجامعة الدول العربية ومن خلال تحليله الدقيق أن يدرك منذ اللحظة الأولى أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هى الطرف الأساسى فى الأزمة، وليس حلفاءها المضللين بها، ولهذا التحديد أهميته فى مسيرة الأمة، ثم فى مرحلتها قبل الأخيرة حين تم صدور القرار ١٧٠١ من مجلس الأمن. معنى ذلك أن الأمين العام لجامعة الدول العربية نجح فى تطبيق المبدأ الأول من مبادئ مواجهة وإدارة الأزمات. يؤكد ذلك ما اقترحه إيزنستادت وغيره من المحللين الأمريكيين فى سياق رؤيتهم للأحداث التى تدور بالمنطقة؛ وهو أن أحد الخيارات لحل الأزمة الراهنة هو **تدخل قوى وجاد من الدول الكبرى طبقًا لأهدافهم الإستراتيجية**، ووضع آليات لحل الأزمة[٢٩].

إسرائيل ورباعى جديد.. انقلاب بالشرق الأوسط

انقلبت المعادلة القديمة فى الشرق الأوسط؛ إذ بات الخيار العسكرى الإسرائيلى غير مجد أمام مواجهة حركات دون الدولة، وفى إطار تشكل محور رباعى (إيران ـ سوريا ـ حزبّ الله ـ حماس)[٣٠]؛ فالحرب الدائرة رحاها فى الشرق الأوسط بين إسرائيل وكل من المقاومة اللبنانية والفلسطينية هى فى ظاهرها حرب بين إسرائيل وجماعتين إسلاميتين (حماس فى فلسطين وحزب الله فى لبنان)، لكنها حرب مبطنة بين إسرائيل والدول الراعية لحماس ولحزب الله (إيران وسوريا)، وهى تكشف عن جبهة خطرة تسعى لخلق «محور عسكرى» يتكون من حماس وحزب الله وإيران وسوريا، تعتبر طهران المحرك الرئيس له وللحرب الدائرة حاليّا. طبقا لذلك فإن جولة الصراع الدائرة فى الشرق الأوسط حاليّا تختلف عن جولاته السابقة، وتكشف عن حجم التغيرات التى طرأت على السياسات العربية/ الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة[٣١]. يتفق حول الاستنتاجات

السابقة العديد من المحللين الأمريكيين فى سياق رؤيتهم للأحداث التى تدور بالمنطقة، وإن اختلفوا بينهم فى بعض التفصيلات الجزئية . .

صراع مختلف.. ومعادلة تنقلب

ـ الكاتب جون ألترمان مدير برنامج الشرق الأوسط بمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS يرى فى مقاله المنشور على موقع المركز يوم ١٤ يوليو ٢٠٠٦ تحت عنوان «صراع مختلف» أن مقدمة هذا الصراع كان الفوز المفاجئ لحماس فى الانتخابات الفلسطينية الذى غير معادلة الصراع، فالحركة غير شريك فى السلام كما كان الحال مع السلطة الفلسطينية، وهى ترأست الحكومة، ووجدت نفسها معزولة دوليًا ليس فقط من أمريكا وإسرائيل، بل عربيًا أيضًا بسبب توجس الدول العربية من تأليب الحركات الإسلامية والمعارضة عليها واتخاذ حماس نموذجًا، كما أن الدول العربية خشيت من استمرار رفض حماس الاعتراف بمبادرة بيروت العربية ٢٠٠٢، أما الأوروبيون فقد فزعوا من فوز الحركة ووصولها للحكم على خلفية سجلها فى العمليات «الانتحارية» ضد المدنيين الإسرائيليين.

ويشير ألترمان إلى أن إسرائيل قد تغيرت أمامها المعادلة؛ فحكومتها الجديدة بزعامة حزب كاديما ـ فى ظل غياب شارون ـ تواجه مأزقًا عسكريًا وآخر سياسيًا؛ فحركة المقاومة الإسلامية حماس تريد تقديم نموذج لمعارضة إسلامية وصلت الحكم، ونفس الأمر فيما يتعلق بحزب الله الذى يشارك بالحياة السياسية فى لبنان؛ ومن ثم فقد خُلق لإسرائيل أعداء جدد ليسوا دولاً أو حكومات بالمعنى العادى للكلمة، وبالتالى فقد انتهى العصر الذى كانت فيه المساعى الدولية توجه للحكومات، وباتت توجه إلى حركات دون الدول.

وعسكريًا فإن إسرائيل تحارب أولاً على جبهتين، وهى ثانيًا تحارب جماعات أو منظمات، لا دولاً، وعليه من الصعوبة بمكان أن تمارس الدول الحليفة لإسرائيل أو التى ترتبط بعلاقات قوية معها ضغوطًا على هذه الجماعات، خاصة أنها تعتمد على نفسها من حيث التمويل والإمداد، كما أنه يمكنها الاستمرار دون وجود الكثير من المؤسسات الحيوية التى يمكن لإسرائيل مهاجمتها، وهى تعتمد على أيديولوجيات لا يمكن القضاء عليها حتى لو دمرت مؤسساتها.

ويرى ألترمان أن سوريا وإيران بالطبع هما أكبر المستفيدين من الصراع الجارى، ولهما دور حيوى فى الصراع، لا يمكن الإمساك به؛ فهو غير واضح فى كل الأحوال.

إيران ثم سوريا.. مسئولية مباشرة

- وعلى عكس ما يراه ألترمان من وجود دور خفى لسوريا وإيران؛ فإن **الكاتب مايكل ليدين** الخبير السياسى الأمريكى، والذى عمل سابقًا مستشارًا فى وزارتى الدفاع والخارجية الأمريكية نشر مقالاً يوم ١٣ يوليو ٢٠٠٦ على **موقع معهد أمريكان إنستيتوت** AEI تحت عنوان «نفس الحرب»، ورأى فيه أن ما يدور فى الشرق الأوسط هو حرب كالتى حدثت ضدنا منذ ٢٧ عامًا (يقصد أكتوبر ١٩٧٣)، لكنها تجرى هذه المرة من حماس بغزة إلى حزب الله فى لبنان وسوريا، وترتبط بالتمرد بالعراق، ولكن العامل المحرك لكل ذلك هو النظام الملالى فى طهران، فإيران لها اليد الطولى فى كل ما يحدث بالمنطقة.

ويصل ليدين فى تحليله لأبعد من ذلك؛ فهو يرى أن حزب الله هو ذراع لإيران وسوريا فى دعم الفوضى بالعراق، وأن الحزب مسئول عن الكثير من أحداث العنف التى تقع فى العراق بمشاركة سوريا وإيران نتيجة لدوره فى تدريب وتسليح المتمردين السنة، ودعمه العلنى للعنف بالعراق عبر رعايته لمؤتمر عقد مؤخرًا للبعثيين والمسلحين السنة؛ الأمر الذى جعل واشنطن تسارع بانتقاد سوريا وطهران وتحملهما مسئولية ما يحدث فى لبنان والهجمات على إسرائيل.

ويقول ليدين: إن إيران ومرشدها الأعلى «على خامنئى» لم يواربا فى هذه الحقيقة؛ ففى ظل السجال حول أزمتها النووية هدد خامنئى فى نهاية عام ٢٠٠٥ بأن بإمكان إيران أن تجند آلاف «الإرهابيين» فى هجمات ضد إسرائيل وأمريكا، وها هو لا يمزح فهو قد فعل، ويعلن دعمه العلنى لسوريا ولحزب الله، ويهدد باستخدام أسلحة كيماوية قد تصل إلى إسرائيل النووية. أيضًا يستشهد ليدين بما ذكره الرئيس الإيرانى أحمد نجاد خلال مؤتمر لدول الجوار العراقى الذى رعته بلاده فى مطلع يوليو ٢٠٠٦ بأن وجود إسرائيل لن يؤدى إلا لمزيد من تعاسة ومعاناة شعوب المنطقة، محذرًا من أن غضب تلك الشعوب قد يؤدى إلى انفجار سريع لا حدود له فى المنطقة.

ويدلل الكاتب على محورية الدور الإيرانى فى لبنان بالإشارة إلى معلومات تصدرها وزارة السياحة اللبنانية، تقول إن عدد السائحين الإيرانيين إلى لبنان بلغ نحو ٨٨٨, ٦٠ سائحًا فى النصف الأول من عام ٢٠٠٦ يعتقد الكاتب أن بينهم قيادات من الحرس الثورى الإيرانى، ويقارن ذلك بعدد السياح الإيرانيين لثانى أكبر دولة يتجه إليها هؤلاء السياح وهى الفيليبين (١٢ ألف سائح فقط)، كما يشير إلى أن «عماد مغنية» رئيس العمليات فى حزب الله قدم من إيران إلى لبنان بعد زيارة قام بها لسوريا بصحبة الرئيس الإيرانى أحمد نجاد.

إيران وسوريا.. الأكثر استفادة

- ويتفق **مايكل إيزنستادت مدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية بمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى** مع الرأى السابق؛ إذ يشير فى مقال له نشر يوم ١٣ يوليو ٢٠٠٦ على موقع المعهد تحت عنوان «حزب الله يفتح جبهة ثانية» إلى الدور الإيرانى والسورى فى تلك الأزمة؛ حيث إنه من المؤكد أن الهجمات التى تشن على إسرائيل تم الإعداد لها جيدًا فى طهران، كما أن الدولتين من أكثر الرابحين جراء توسيع نطاق الحرب. **ففيما يتعلق بإيران** يتفق ليدين مع إيزنستادت على أن ما يقوم به حزب الله ضد إسرائيل يكشف عن أن الحزب ينفذ بالتأكيد غالبية القرارات المحورية السياسية التى ترسمها القيادات الدينية الإيرانية، ولا يمكن تصديق أن الحزب لم ينل موافقة طهران قبل الإقبال على تلك الخطوة المحفوفة بالمخاطر، ويعتقدان أن توقيت تلك العملية يخدم هدف طهران الأساسى بتحويل الانتباه العالمى حول ملفها النووى، والذى بات يعانى جمودًا حاليًا بعد رفضها وقف تخصيب اليورانيوم، ورد الدول الغربية عليها بتحويل ملفها النووى مجددًا إلى مجلس الأمن، كما تهدف طهران من تلك الأزمة إلى تحويل الأنظار أيضًا عن الدور الذى تقوم به فى العراق. **وفيما يتعلق بسوريا** يرى إيزنستادت أنها تستفيد من الأزمة الحالية؛ حيث تحولت إلى قبلة يحج إليها الدبلوماسيون العرب والأجانب، وباتت محط أنظار الجميع للدور المرتقب الذى يمكن أن تلعبه فى الضغط على قيادات حماس لديها، وبخاصة رئيس المكتب السياسى للحركة الذى يعيش فى دمشق «خالد مشعل»؛ من أجل التوصل إلى اتفاق للإفراج عن الجندى الإسرائيلى الأسير جلعاد شاليت، فى حين أن خالد مشعل أظهر نفسه بأنه القائد الوحيد للحركة الذى يمكنه قيادة الجهود لإطلاق سراح الجندى

الأسير، كما أن الرئيس السورى بشار الأسد يسعى للاستفادة من الوضع الحالى لإخراج بلاده من العزلة الدولية المفروضة عليها؛ الأمر الذى يعنى أن حزب الله يقدم إلى دمشق فرصة لفرض هذه الأجندة. كما أن دمشق التى لها دور مباشر فى تلك الأزمة - وإن لم يكن واضحًا - تستفيد من إمكانية الضغط على إسرائيل من خلال الحرب التى يشنها حزب الله وحماس فى ذات الوقت؛ وهو ما يصعب عليها وإيران التوصل بسهولة إلى حل واتفاق بشأن الأزمة الراهنة.

وبناء على ذلك يرى ليدين أنه لا بد من العمل جديًا على تغيير نظامى محاربى الحرية فى العالم سوريا وإيران؛ حيث يدعمان الإرهابيين فى غزة ولبنان، والولايات المتحدة وحدها يمكن أن تنفذ ذلك.

إسرائيل.. مأزق سياسى وعسكرى

بحسب ألترمان، وكما سبق؛ إسرائيل تواجه مأزقًا سياسيًا وعسكريًا؛ فهى فى أزمة إستراتيجية عميقة، وتواجه الحكومة بقيادة أولمرت مخاطر حقيقية لانحسار التأييد لخطة فك الارتباط من أجزاء من الضفة الغربية أو «خطة التجميع»، خاصة أنها تحارب فى مناطق انسحبت منها عن طريق خيار أحادى، ولم يحقق ذلك السلام، وتبدو كل تقديرات أولمرت وكأنه يشوبها النقص والمشاكل.

ولوضع الخيارات الإسرائيلية الممكنة محل الاختبار يفند إيزنستادت خبرة إسرائيل السابقة فى التعامل مع هجمات سابقة شنتها المقاومة الفلسطينية وحزب الله على الأراضى الإسرائيلية، وتشمل الآتى:

- شن هجمات موسعة جنوب لبنان لتفكيك الميليشيات المسلحة وتدمير بنيتها التحتية، وتأسيس منطقة عازلة شمال إسرائيل على طول الحدود مثل عملية نهر الليطانى فى مارس ١٩٧٨ وعملية الجليل فى يونيو ١٩٨٢.

- شن غارات جوية وهجمات صاروخية لتدمير البنية التحتية للمقاومة اللبنانية، تشمل محطات توليد الكهرباء كما حدث فى إبريل ١٩٩٦ ومطار بيروت فى ديسمبر ١٩٨٦ من أجل الضغط على الحكومة اللبنانية لتحجيم الجماعات المسلحة.

- شن ضربات جوية على محطة الرادار السورية فى سهل البقاع بلبنان، وقد حدث ذلك فى فبراير ويوليو ٢٠٠١، وضد أحد مراكز التدريب الفلسطينية فى دمشق فى أكتوبر ٢٠٠٣ لإجبار سوريا على الضغط على حزب الله.

- هجمات صاروخية على معسكرات تدريب حزب الله وقواعده فى يونيو ١٩٩٤؛ وهو ما أسفر عن قتل العديد من المتدربين، بالإضافة إلى عدد من قيادات الحرس الثورى الإيرانى؛ الأمر الذى اتخذ بعده الحزب احتياطات سرية لتدريب قواته ونقل بعضها إلى إيران.

- اختطاف أحد مسئولى حزب الله مثل الشيخ عبد الكريم عبيد فى يوليو ١٩٨٩ والرئيس الأسبق للشئون الأمنية لحركة أمل مصطفى ديرانى اللذين تم تبادلهما فى يناير ٢٠٠٤ بصفقة مقابل الإفراج عن جنود إسرائيليين اختطفهم حزب الله.

بيد أن الكاتب يرى أن هذه الهجمات أسفرت بشكل عام عن نتائج متواضعة ومتباينة، فبينما أدى الغزو الإسرائيلى للبنان فى ١٩٨٢ إلى ارتياح مؤقت، إلا أنه أوجد قوات دولية لحفظ السلام جنوب لبنان، وخلق معه الجذور الأولية لنشأة حزب الله الذى خطط لسنوات للقيام بمثل تلك العمليات؛ الأمر الذى يجعل من الغزو البرى للبنان تجربة مريرة، لكن ربما يكون ذلك الحل الوحيد من وجهة النظر الإسرائيلية لتدمير الترسانة الصاروخية للحزب، والتى تقدر بنحو ١٠ آلاف صاروخ.

كما أن الهجمات المتواصلة على البنية التحتية اللبنانية ستؤدى للضغط على بيروت، لكنها قد تسفر فى النهاية عن تغذية التأييد الداخلى لموقف الحزب.

وأما الهجمات الصاروخية الإسرائيلية فستكون محدودة التأثير فى ظل التطور والتنوع الكبير الذى أدخله حزب الله على عملياته وتقليل بنيته التحتية المهمة فى الجنوب اللبنانى، بل ستكون العمليات السريعة والخاطفة هى الأخرى محدودة الفعالية، كما أن إسرائيل التى لم تترك جثث أى من جنودها القتلى أو تتخلى عن جنودها المختطفين ربما لن تسعى للتخلى عن هذا الموقف فى الأزمة الحالية، فى حين توسع نطاق هجماتها لتحقيق عدد كبير من الأهداف من بينها استهداف صواريخ حزب الله.

أيضًا لدى إسرائيل الخيار السورى وضرب مواقع سورية عسكرية حساسة من أجل اختبار قدرة سوريا على قبول دبلوماسية الإكراه التى من المحتمل أن تطيل أمد الأزمة

الراهنة؛ لأن دمشق ترى أن اتجاه إسرائيل لضرب أهداف عادية دليل على عدم قدرتها على تقديم حلول للأزمات التى تواجهها على صعيد الصراع.

وأمام هذا الوضع المتشابك وغير المفيد جديًا للجانب الإسرائيلى يرى ألترمان أن على إسرائيل تكييف إستراتيجية جديدة للتعامل مع الحركات أو المنظمات دون الحكومة؛ لأن المنطق الحالى لا يدفع إسرائيل إلا إلى توسيع نطاق عملياتها المسلحة والأهداف التى تريد تدميرها فى لبنان، وربما تتجه لضرب أهداف حيوية فى سوريا من أجل إنهاء أزمتها الحالية على أسس تعتبرها مقبولة سياسيًا وعسكريًا.

بينما يقترح إيزنستادت أن أحد الخيارات لحل الأزمة الراهنة هو **تدخل قوى وجاد من الدول الكبرى طبقًا لأهدافها الإستراتيجية**، ووضع آليات لحل الأزمة[٣٢]... فأى الخيارات تقبل إسرائيل؟.

- **(ب) إن الأمين العام لجامعة الدول العربية نجح فى إدراك قوة حزب الله: حزب أعتى من دولة**

ولذلك يمكن القول إن الأمين العام لجامعة الدول العربية نجح فى تطبيق المبدأ الأول من مبادئ مواجهة إدارة الأزمات. كما يمكن القول إنه **نجح فى إدراك قوة حزب الله كحزب أعتى من دولة.**

إن حزب الله كان يدرك العواقب عندما أسر الجنديين فى جنوب لبنان، والأهم أنه كان مستعدًا لكل الاحتمالات التى قد تحدث، مستفيدًا من أنه حركة مقاومة وليس ملتزمًا بأى مواثيق دولية تلتزم بها حكومته؛ فقد قال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله قبل اندلاع المعارك بوضوح: «إن المقاومة لا تريد التصعيد؛ لأنها مستعدة للمواجهة إذا قررت إسرائيل تصعيد وتأزيم الأوضاع.. لا نريد التصعيد فى الجنوب ولا نريد أخذ لبنان إلى حرب، ولكن إذا أراد العدو التصعيد فنحن جاهزون للمواجهة إلى أبعد ما يمكن».

وأضاف: «إن قرار عملية الأسر لم يكن مفاجئًا؛ بل هو قرار متخذ سابقًا، ويأتى ضمن عملية الدعم للشعب الفلسطينى الذى يُقتل على مرأى ومسمع العالم»، كذلك قال أمين شرى النائب عن حزب الله فى البرلمان اللبنانى: «إن المقاومة تمتلك الجاهزية الكاملة لمواجهة أى تصعيد إسرائيلى مستقبلى ضد لبنان».

بعبارة أخرى: **لم يقم حزب الله بما قام به كمغامرة غير محسوبة**[٣٣]، فهو أقوى اليوم عشر مرات مما كان عليه الحال قبل عشر سنوات أو عشرين سنة، والشيخ حسن نصر الله أعلن قبل ستة أشهر أنه يملك فى جعبته ثلاثين ألف صاروخ قادرة على زلزلة الكيان الإسرائيلى، كما أعلن عقب أسر الجنديين أن فى جعبة حزبه العديد من «المفاجآت» للإسرائيليين لو اختاروا الحرب، ظهر منها طائرات حزب الله بلا طيار التى قصفت البارجة الإسرائيلية، والبقية تأتى بقصف مدن إسرائيلية لأول مرة فى العمق الإسرائيلى.

وعندما صعّد الإسرائيليون المعركة بحرب شاملة ضد لبنان رد نصر الله قائلاً للإسرائيليين: «أردتموها حربًا مفتوحة ونحن ذاهبون إلى الحرب المفتوحة ومستعدون لها (. . .) إلى حيفا وإلى ما بعد حيفا». هذه التصريحات تأتى مواكبة لتقارير هامة لمراكز الأبحاث العسكرية وتقرير جينز العسكرى التى تؤكد أن حزب الله يمتلك آلاف صواريخ الكاتيوشا المتطورة التى تصل لعمق ٧٠ كم، فضلاً عن صواريخ زلزال ـ ١ التى يبلغ مداها ١٥٠ كم ويمكنها الوصول إلى تل أبيب.

ولهذا أيضًا قال نصر الله: إن العصر الذى كانت إسرائيل تجول فيه وتقتل اللبنانيين دون مقابل انتهى، وإن أطفالهم وأسرهم ستعانى مثلما يعانى أطفال لبنان. وبالتالى فقد رأى بعض المحللين أن «المغامرة» التى قام بها حزب الله محسوبة ومخططة، وأن نتائجها فى نهاية الأمر ستكون إهانة للجيش الإسرائيلى وتكسر هيبته، فى حين أن الاعتداءات الإسرائيلية أمر معتاد للبنانيين، بعكس هروب مليون إسرائيلى من الشمال أو نزولهم المخابئ على مدار الـ٢٤ ساعة.

والأكثر أهمية، والذى يظهر مدى حنكة خطط حزب الله أن المقاومة طورت وسائلها وسلاحها، واستفادت من التجارب السابقة مع إسرائيل، كما أنها تتحرك وفق تصور إستراتيجى هادئ بدون انفعال؛ حيث تقوم خططها غالبًا على إطلاق دفعات أقل من الصواريخ تليها دفعات أكبر، وتبدأ من أقرب المدن حتى أبعد المدن الإسرائيلية (١٣ مستوطنة ضربت فى الشمال الإسرائيلى، بعضها لأول مرة)، كما أن هجماتها دقيقة (كما اعترفت بذلك وسائل الإعلام الإسرائيلية)، وترد على أهداف مختارة مثل مراكز القيادة الإسرائيلية والمطارات فى المستوطنات ومرابض المدفعية والوقود.

٢ـ القدرة على تحديد الأهداف التى يسعى إليها الطرف الذى فجر الأزمة

من حيث تطبيق المبدأ الثانى وهو «القدرة على تحديد الأهداف الإستراتيجية التى يسعى إليها الخصم الذى فجر الأزمة»؛ يمكن رصد المؤشرات التالية (انطلاقًا من تصور أن الأجندة الإسرائيلية فى المنطقة تتمثل فى تصفية الملف النووى الإيرانى، والقضية الفلسطينية والاندماج، والهيمنة الاقتصادية على السوق العربية):

ـ فى تصريحات لـ «إسلام أون لاين. نت» (يوم الخميس١٣/ ٧/ ٢٠٠٦) اعتبر محمد صبيح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية أن «هناك قوى تريد **إحداث فوضى بالشرق الأوسط** لا تستفيد منها سوى إسرائيل، إلى جانب جر العراق إلى حرب أهلية طائفية؛ لأنهم يعتقدون أنها ستمتد إلى دول الجوار بهدف تفتيت القوى العربية وشغلها بمشاكل داخلية لا طائل منها»[٣٤].

ـ ووجه الأمين العام لجامعة الدول العربية نداءً إلى الشعب اللبنانى والفلسطينى بالصمود وعدم الاستسلام؛ «لأن **الهدف الإسرائيلى هو كسر الإرادة العربية ودفع الأمة إلى حالة الاستسلام**». وأقر باهتزاز الإرادة العربية، ولكنه تمنى أن يكون «اهتزاز إفاقة لا اهتزاز موت»، وشدد على أن الأمة بحاجة إلى توحيد الصفوف العربية والإسلامية، مؤكدًا أن إيران يمكن أن تشكل «رصيدًا يضاف للأمن القومى العربى»[٣٥].

(أ) عمرو موسى حذر من «شرق أوسط إسرائيلى» ودعا إلى الصمود وعدم الاستسلام

حذر الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى من أن انتهاء الصراع العربى / الإسرائيلى وفق الإرادة الإسرائيلية سيحول الشرق الأوسط «إسرائيليًا»، **فهو يحذر من «شرق أوسط إسرائيلى»**، ودعا إلى الصمود وعدم الاستسلام لهذه الإرادة[٣٦]. وأعرب موسى فى الوقت نفسه عن تشاؤمه من استمرار تردى الأوضاع العربية، ومن زيادة الموقف العربى سوءًا خلال السنوات المقبلة، لينتقل العرب من «مربع الصفر» حاليًا إلى ما دون الصفر. وقال فى مقابلة مع صحيفة «الوفد» المصرية الخميس (٢٠/ ٧/ ٢٠٠٦) إن «إعادة ترتيب المنطقة ومستقبلها سوف يتوقف على الحل الذى سيصل إليه النزاع العربى/ الإسرائيلى؛ فإذا انتهى النزاع بفرض وجهة النظر الإسرائيلية فالشرق الأوسط سيكون إسرائيليًا، وإذا انتهى إلى تسوية عادلة فالشرق الأوسط سيكون آمنًا بقوى متوازنة

متعاونة على سلام ووئام». غير أنه أعرب عن تشاؤمه من إمكانية التوصل إلى تسوية عادلة، وتحسن الأوضاع العربية. وقال ردًا على سؤال حول رؤيته للعالم العربى بعد ٥ سنوات: «إذا حكمتُ بالظروف الحالية فإن العرب سيكونون فى موقف أسوأ بعد ٥ سنوات»، وسينتقلون من «مربع الصفر» الحالى إلى مربع «ما تحت الصفر». وأوضح مشددًا على أهمية الصمود فى وجه المخططات الإسرائيلية: «تحت الصفر يعنى التسليم بهذا الوضع، ولكنك طالما أنك غير مستسلم أو هناك قوة سياسية تقف؛ فهناك أمل». كما دعا المواطن العربى البسيط المستاء من القهر الإسرائيلى إلى «أن يصمد ولا يستسلم».

(ب) حزب الله يجمد مشروع الشرق أوسطيين

إن المواجهة الأخيرة بين إسرائيل والمقاومة اللبنانية بلورت **نظريتين أو مشروعين** لكل منهما تصور مختلف لمستقبل الدولة اللبنانية ولوضعها الإقليمى والدولى، ويجمع بينهما حصول كل منهما على دعم إقليمى قوى: أصحاب التصور الأول (تيار ١٤ آذار) رفعوا شعار «كل السلطة للدولة... كل السلاح للدولة»؛ وهو ما يعنى نزع سلاح حزب الله لتجنيب لبنان الدخول فى صراعات إقليمية، خصوصًا مع إسرائيل، بعيدًا عن المصالح اللبنانية، ويحظى أصحاب هذا التصور ذى الخلفية الطائفية السنية بدعم غربى/ عربى سعودى فى الأساس. أما الفريق الثانى (تيار حزب الله) فهو لا يرفض فكرة الدولة، لكنه يطالب بضمانات تتعلق بطبيعة هذه الدولة من حيث موقفها من الصراع العربى/ الإسرائيلى، واستقلالها عن النفوذ الغربى، وقدرتها على الدفاع عن لبنان فى مواجهة أى عدوان إسرائيلى محتمل. وخارجيًا يدعم هذا الفريق الذى يستند لخلفية طائفية شيعية المحور الإيرانى السورى.

وأصحاب التصور الأول رفعوا شعار «كل السلطة للدولة... كل السلاح للدولة»، وهو شعار زائف؛ لأنه لم يبن هؤلاء دولة أصلاً، ولا تمتلك الدولة أى قوة أمنية للدفاع عن لبنان؛ ولأن الدولة ذاتها تقتضى تنفيذ ما يسمى بالوفاق الوطنى بحذافيره طبقًا لاتفاق الطائف الذى لم تفكر الطبقة السياسية فيه أو فى تطبيقه.

وقد حاولت هذه القوى السياسية لمدة عام كامل التحريض ضد حزب الله، وعندما فشلت هى وحلفاؤها الغربيون نقلت المهمة لإسرائيل، ووفقًا لذلك دخلت إسرائيل الحرب لضرب قوة حزب الله، ولفرض توازن سياسى جديد فى البلاد ينقل السلطة إلى

أحضان المحور الغربى، والذى ـ للأسف ـ له حلفاء داخل لبنان. لكن حزب الله فاجأ الجميع بمقاومته، ومنع إسرائيل من تحقيق أهدافها، ومع ذلك فقد استخدمت هذه الطبقة الأضرار المادية الهائلة التى وقعت بلبنان لتقول بأنه قد آن الأوان لنزع سلاح المقاومة.

إن التعجل الأمريكى فى إظهار مكنونات الحملة الإسرائيلية بدا سلوكًا غبيًا لا ينطوى على حكمة من يريد الاستفراد بحزب الله، وهذا صحيح إلى حد كبير.. ففى غمرة التصدى لهذه المكنونات والنيات المعلنة والمبيتة، لم يَعُد مهمًا لدى قطاعات سياسية وشعبية مدنية واسعة، دون استثناء بعض القوى الرسمية عربيًا؛ الاستغراق فى التفصيلات التى ساقت إلى المعركة الجارية، وما إن كان حزب الله أخطأ أم أصاب. ما طغى وطفا على هذه التفصيلات هو القناعة بالدلالات والمعانى الإستراتيجية العليا لصلابة هذا الحزب وصموده فى المعركة، وبشىء قليل من المبالغة فقد أضحت هذه القطاعات ترى فى دعم هذا الحزب وانتصاره، وفى الحد الأدنى منع الهزيمة عنه؛ حائلاً دون مرور المشروع الشرق أوسطى بعجره وبجره.

نود الإشارة إلى أن حزب الله فى معركته اكتسب جراء إطلالة الشرق أوسطية والشرق أوسطيين رمزية وطنية وقومية، ولا مانع من القول رمزية إسلامية حضارية عالية، رمزية لا تقل بالنسبة للمشروع التحررى العربى وصد الهجمة الطغيانية الأمريكية الغربية، قياسًا بما تمثله إسرائيل من رمزية لدى القائمين بهذه الهجمة. لا شىء يمنع هنا أيضًا من الاعتقاد بأن قطاعًا عريضًا من التيارين القومى والإسلامى أصبح يستبطن النظر إلى حزب الله بصفته وكيلاً رياديًا متقدمًا لرؤاهم التحررية والتضامنية.. وهذا منظور يمكن مقارنته بالتكييف العربى العام للدور الإسرائيلى على الجانب الآخر من المواجهة[٣٧].

إن التفسير القائم وراء تفاقم حادث خطف ثلاثة جنود إسرائيليين بمثل هذه السرعة غير العادية ليتحول إلى صراع حاد واسع النطاق؛ له أبعاد متعددة، منها المحلى مثل نضال «حماس» من أجل ممارسة السلطة ورغبة «حزب الله» فى الإبقاء على وضعه المتميز داخل لبنان، وأخرى إقليمية على رأسها المصالح السورية بلبنان وتنامى الفجوة بين السنة والشيعة، علاوة على أبعاد دولية أوسع أهمها المواجهة بين واشنطن وطهران[٣٨].

(ج) حرب أسرى إسرائيل.. وسيناريو الفوضى الإقليمية

إذا كان معتادًا أن يتكرر سيناريو سعى حزب الله لتسخين الجبهة الشمالية مع الدولة

العبرية كلما زاد عنف آلة الحرب الإسرائيلية على الجانب الفلسطينى، بهدف تخفيف الضغط عن المقاومة والمدن الفلسطينية؛ فإنه من الواضح أن تحرك حزب الله هذه المرة بعملية نوعية ذكية أسر خلالها جنديين إسرائيليين فى جنوب لبنان وقتل ٧ آخرين؛ سوف يدفع بالمنطقة إما إلى تهدئة إجبارية بتبادل الأسرى، أو إلى سيناريو الفوضى الإقليمية، خاصة أن ذلك يأتى بالتزامن مع المحاولات الإسرائيلية لرد أسيرها الثالث لدى المقاومة الفلسطينية.

عملية حزب الله تأتى هذه المرة فى توقيت تشهد فيه المنطقة العربية والشرق الأوسط كله حالة من الغليان والتصعيد تجاه أطراف متشابكة دولية (سوريا وإيران)، وأخرى محلية (المقاومة فى فلسطين ولبنان)، وتأتى فى توقيت حساس حيث تشير فيه الدلائل إلى احتمالات قيام إسرائيل بعملية ضد سوريا (عقب التحليق فوق قصر الرئيس السورى)، ربما تستهدف قادة حماس السياسيين خصوصًا خالد مشعل رئيس المكتب السياسى، كما تواجه إيران احتمال فرض عقوبات عليها بتحويل ملفها لمجلس الأمن.

ولهذا لا يستبعد أن يكون تسخين الجبهة الشمالية فى هذا التوقيت الحساس من قبل حزب الله خيارًا إيرانيًا/ سوريًا مشتركًا، كردٍّ على منهجية التهديد والتصعيد الغربية والإسرائيلية ضد سوريا وإيران معًا، فضلاً عن كون هذا هو سلاح حزب الله المفضل فى حالة تصاعد الضغوط على المقاومة الفلسطينية لخلق حالة تشتيت لقوات الاحتلال[٣٩].

(د) إرباك المخططات الأمريكية وعدم الاستسلام

فمن الطبيعى أن يتحرك حزب الله برغبات إيرانية وسورية لتخفيف الضغوط الأمريكية والإسرائيلية؛ كى يتذكر الأمريكيون والإسرائيليون أن هناك «قوة ردع» إيرانية سورية «تنفيذية» أخرى، قادرة بالمثل على تهديد تل أبيب والمصالح الأمريكية فى المنطقة؛ لذا فإن التحرك فى هذا التوقيت يحقق هدفًا مزدوجًا يتمثل فى تقوية المطالب الفلسطينية بشأن مبادلة الأسير الإسرائيلى بأسرى فلسطينيين، والتوصل بالتالى لصفقة إقليمية شاملة بتبادل الأسرى، إضافة إلى تخفيف الضغوط على الجبهات السورية والإيرانية (فى نفس يوم نظر الملف الإيرانى أمام وزراء ٦ دول غربية)، وإرباك المخططات الأمريكية؛ ومن ثم التهديد المضاد بسيناريو فوضى إقليمية ستضر مصالح الغرب فى النهاية. ولكن المعضلة هذه المرة ترجع إلى تشابك أطراف اللعبة ودخول أطراف مصرية وسعودية وتركية على الخط ضمن

محاولات الوساطة والوصول إلى تسوية لمسألة جندى غزة، بلغت ذروتها بالتدخل المصرى لإطلاق سراح الجندى مقابل «وعود» إسرائيلية بإطلاق سراح أسرى فلسطينيين فى السجون الإسرائيلية رفضتها حماس، ووساطة أخرى تركية ربطت بين إطلاق جندى غزة وإطلاق أسرى، وبين الكشف عن رفات الجندى أرون آراد المختفى فى لبنان منذ ١٩٨٦، فضلاً عن دعوات سعودية (الأمير تركى الفيصل) لوقف المقاومة ما دامت غير قادرة على مواجهة ترسانة السلاح الإسرائيلية. أما الخطورة ـ مع تشابك كل خيوط اللعبة محليًا وإقليميًا ودوليًا ـ فتتمثل فى رد الفعل الإسرائيلى والأمريكى الذى قد يسعى لرد الصفعات المتتالية الموجهة له، بتصعيد حرب الأسرى وتوجيه ضربات كبيرة للبنان، وربما سوريا؛ مما يهدد بإشعال سيناريو الفوضى الإقليمية فى حالة تصاعد العمل العسكرى بين تل أبيب وكل من لبنان وسوريا، والأكثر خطورة هنا أن تعمد واشنطن والغرب ـ كما هددت الخارجية الأمريكية ـ بتصعيد أكبر محتمل مع إيران فى مسألة الملف النووى، ولكنه تصعيد محدود بقدرات الرد الإيرانية وأوراق الضغط التى تمتلكها إيران[٤٠].

(هـ) ضرب سوريا

ولأن عدوان تل أبيب ضد لبنان أصبح مقيدًا بقدرة صواريخ حزب الله على الوصول إلى كل المدن الشمالية الإسرائيلية؛ فربما يقتصر الرد الإسرائيلى بالتالى على عمليات محدودة مثل قصف منشآت ومواقع لحزب الله أو جسور فى الجنوب، إلى جانب توقع أن توجه تل أبيب ضربات عسكرية فى سوريا ضد أهداف للمقاومة الفلسطينية، خاصة أن ذلك قد تكرر عدة مرات سابقًا فى عهد شارون ولم ترد سوريا؛ وسيكون ضرب المقاومة فى سوريا أشبه برسالة لحليفتها إيران، كما أنه أكثر سهولة؛ لأنه لم يعد يثير ردود فعل عربية أو دولية غاضبة أو تضامنًا أو قممًا عربية كما كان يحدث فى السابق!

أيضًا ربما تعمد تل أبيب لتبريد ملف استبدال الأسرى عمومًا لفترة من الوقت كى لا تضطر فى زخم العمليات العسكرية والضغوط الكبيرة على قيادتها إلى تقديم تنازلات كبيرة، فضلاً عن الرغبة فى الحفاظ على ماء الوجه أمام المقاومة، ولكن الأثر السلبى الوحيد هنا سوف يتعلق بالتنازلات للفلسطينيين؛ حيث سيؤدى توسيع دائرة تبادل الأسرى، وتدخل أطراف دولية (ألمانيا على الأرجح) لإظهار المسألة على أنها تبادل مع حزب الله يشمل الجندى فى غزة، وبالتالى سيجهض ذلك النظرية التى كانت المقاومة الفلسطينية تسعى لتدشينها بقوة هذه المرة عبر تبادل أسرى فلسطينى/ إسرائيلى لأول مرة.

(و) رؤية فرنسية . . حزب الله لم يغامر وحساباته ذاتية : عدم الاستسلام

اعتبر «براه ميكائيل» (الخبير الفرنسى فى قضايا الشرق الأوسط بمعهد الدراسات الدولية والإستراتيجية بباريس[٤١] أن حزب الله قد اتخذ قراره بالهجوم على المواقع الإسرائيلية وأسر جنديين إسرائيليين من تلقاء نفسه، حتى وإن تلاقت حسابات حزب الله مع أولويات ومصالح السياسة السورية وأيضًا الإيرانية. وأوضح براه أن الحزب لم يجد سوى ذلك ليؤكد للداخل اللبنانى وللرأى العام العربى على أهمية المقاومة ما بقى الاحتلال الإسرائيلى فى الأراضى العربية، كما أن الحزب قد استاء من النفوذ الأمريكى المتوغل بلبنان منذ خروج القوات السورية. وطبقًا لهذه الحسابات الذاتية نفذ الحزب عمليته، وهو يدرك أن اللبنانيين ليس بينهم من يدعم إسرائيل، ويعلم حجم قوته على الساحة اللبنانية[٤٢]. ويرى «براه» أنه رغم المساندة الدولية لإسرائيل، فإن قواعد اللعبة بين حزب الله وإسرائيل قد تغيرت نظرًا لتغيرات الداخل اللبنانى، وقدرة الحزب على ضرب العمق الإسرائيلى لأول مرة؛ ومن ثم فسيكون للضربات العسكرية الإسرائيلية رد فعل مكلف للدولة العبرية.

إن حزب الله باختطافه الجنديين الإسرائيليين لم يكن ليقوم بهذه العملية وهو غير واثق من خطواته ومن قدراته على مستوى الداخل اللبنانى. ويجب العودة قليلاً إلى الوراء لمعرفة حيثيات ما يحدث الآن؛ وأقصد بذلك الضغوط التى وجهت ضد حزب الله بغية تجريده من سلاحه أثناء الخروج السورى من لبنان؛ حيث يرى الحزب أن الانسحاب السورى من لبنان حل محله النفوذ الأمريكى، وأن هناك محاولة أمريكية للتأثير فى هذا القرار اللبنانى بشكل مباشر وغير مباشر. وقد استاء الحزب من هذه الوضعية، ومن الأغلبية البرلمانية، ومن الحكومة اللبنانية التى حاولت أن تؤثر فى قراره من أجل نزع أسلحته، وهو الطلب الذى تلح عليه الولايات المتحدة، ويرى أن البعض يدافع عن المصالح الأمريكية فى لبنان. وبالتالى فإنه كان مطالبًا بفعل شىء ما لوقف هذا المسار المضاد له.

هنا اختار حزب الله الوقت المناسب حسب قادته، وهو توقيت الهجوم الإسرائيلى على غزة من أجل القيام بعملية اختطاف الجنود الإسرائيليين من جنوب لبنان. وبالتالى فإن العملية كانت محسوبة جدًا ولم تكن مجرد مغامرة عسكرية. وقد أراد الحزب من خلال هذه العملية أن يوصل رسالة للإسرائيليين وللأمريكيين وللعرب وللداخل اللبنانى وللعالم

بشكل عام أنه متمسك بنهجه ومتمسك بكل ما يسميه «مقاومة»، سواء أكانت عسكرية، أو منطق المقاومة الذى تتبناه كل من إيران وسوريا؛ فحزب الله أراد أن يشجع الرأى العام العربى بالتمسك بما يسميه المقاومة التى هى فى رأيه يجب أن تكون موجودة ما لم تحل المشكلات والصراع العربى / الإسرائيلى.

إن عملية حزب الله التى فجرت المواجهة كانت محسوبة من قبل حزب الله قبل أن تكون محسوبة من إيران أو سوريا، وهى فى رأيى نابعة من قرار من حزب الله ومن داخله كنتيجة إستراتيجية داخلية قبل أن تكون استجابة لأجندة خارجية، وإن كان ذلك لا ينفى أن تكون أولويات حزب الله فى هذه المرحلة متوافقة مع الأولويات السورية والإيرانية، كما أن الدعم اللوجستى والمادى لا يمكن إنكاره فى هذه المرحلة وما قبلها، وبدون هذا الدعم لا يمكن أن نتوقع أن يصل حزب الله إلى قوة الردع التى يملكها الآن. غير أنه يجب عدم التأكيد على استقلالية قرار حزب الله فى هذه المرحلة بشكل كلى، أو أنه قد استقل فعلاً عن القرار الإيرانى منذ مجىء الأمين العام الحالى للحزب حسن نصر الله إثر اغتيال أمينه العام السابق من قبل الإسرائيليين.

وبصرف النظر عن العملية التى قام بها حزب الله وعن محركاتها الأساسية، أعتقد فى نفس الوقت أنه لا يمكن الجزم أو توقع النتائج والحسابات من قبل حزب الله، ولا يمكن معرفة المدى الذى أراد حزب الله الوصول بالأمر إليه، لكن أؤكد فى كل الأحوال أن الحزب أو غيره من الأطراف لا يستطيع التحكم فى النتائج كاملة. ويمكن القول بأن العملية كانت اختباراً للقيادة الجديدة فى إسرائيل، وأريد من خلالها معرفة مدى رد الفعل الإسرائيلى خاصة بعد تولى «إيهود أولمرت» رئاسة الوزراء، وهو سياسى غير معروف، وليس له خبرة عسكرية، وكذلك الأمر بالنسبة لوزير دفاعه «عمير بيريتس» رئيس حزب العمل. ومن جانب آخر أراد حزب الله أن يثبت ويرسل لهذه القيادات الجديدة فى إسرائيل رسالة مفادها أنه لا يزال يملك خيوط اللعبة فى الداخل اللبنانى، وبالتالى فهو يسعى لمنع التأثير الإسرائيلى ـ بالوكالة عن الولايات المتحدة ـ فى لبنان. وثالثًا فإن حزب الله يوجه رسالة للداخل اللبنانى ويتحدى الحكومة فى قدرتها على نزع سلاحه، القادر على أن يمس إسرائيل فى عمقها، ويفك بعضًا من الضغط الذى تتعرض له غزة. وما يجرى الآن هو تطور نوعى فى أداء حزب الله؛ بحيث إنه لم يسبق له أن ضرب إسرائيل فى العمق؛ أى ما بعد الحدود الدولية التى رسمت من قبل الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، والتى دعمتها إسرائيل

بعد سنة ١٩٤٨ ؛ وهو الأمر الذى يقوم به فى الوقت الحالى، فحزب الله أراد من خلال هذه الضربات أن يثبت للإسرائيليين أن المعادلة تغيرت، وأنه انتقل مما يشبه مرحلة المواجهات المتفرقة إلى الحرب «المفتوحة»، بما يعنى أن إسرائيل لم تعد هى المتحكم الأساسى فى قواعد اللعبة.

٢ ـ تحليل الأوضاع الإستراتيجية لأطراف الأزمة: «فقه الواقع ـ عدم الاستسلام والمقاومة كخيار إستراتيجى»

من حيث تطبيق المبدأ الثالث وهو « تحليل الأوضاع الإستراتيجية لأطراف الأزمة» (فقه الواقع) استطاع الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومن خلال تحليله الدقيق أن يدرك أهمية «عدم الاستسلام والمقاومة كخيار إستراتيجى»:

(أ) الأمين العام لجامعة الدول العربية: النداء إلى الشعب اللبنانى والفلسطينى بالصمود وعدم الاستسلام

وجه الأمين العام لجامعة الدول العربية نداء إلى الشعب اللبنانى والفلسطينى بالصمود وعدم الاستسلام؛ «لأن الهدف الإسرائيلى هو كسر الإرادة العربية ودفع الأمة إلى حالة الاستسلام». وأقر باهتزاز الإرادة العربية، ولكنه تمنى أن يكون «اهتزاز إفاقة لا اهتزاز موت»، وشدد على أن الأمة بحاجة إلى توحيد الصفوف العربية والإسلامية، مؤكدًا أن إيران يمكن أن تشكل «رصيدًا يضاف للأمن القومى العربى».

وتوقع موسى استمرار الحرب الإسرائيلية على لبنان فى ظل عدم تدخل مجلس الأمن الدولى، الذى «لم يكتف بالتباطؤ فى إصدار قرار بوقف إطلاق النار، ولكن أصدر أيضًا فيتو أمريكيًا لمنع إدانة الاعتداءات الإسرائيلية فى قطاع غزة قبل نحو أسبوع»[٤٣].

وتزامنت تصريحات موسى مع حالة من الإحباط العام بين المثقفين والسياسيين والشعب المصرى؛ نتيجة ضعف ردود الأفعال الشعبية والحزبية فى مصر والعالم العربى كله على ما يجرى فى لبنان وفلسطين من اعتداءات إسرائيلية، فى ظل صمت من الحكومات العربية[٤٤].

(ب) إعلان عن وفاة عملية السلام على لسان الأمين العام لجامعة الدول العربية، وسقوط نهج «التفتيت» المذكور طريقًا للسلام

أكدت الحرب الإسرائيلية العدوانية أن لبنان جزء إقليمى ثابت فى نطاق القضية المحورية للمنطقة؛ أى قضية فلسطين، وتحويل فلسطين إلى بوابة لهيمنة أجنبية مطلقة، فقد كشفت هذه الحرب عن استحالة الاستمرار على تفتيت القضية إلى نزاع إسرائيلى/ فلسطينى ونزاعات أو اتفاقات عربية/ إسرائيلية. ويؤكد ذلك أيضًا ما واكب اندلاعَ الحرب من إعلان استعراضى عن وفاة عملية السلام على لسان الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ فهو فى واقعة الإعلان عن سقوط نهج «التفتيت» المذكور طريقًا للسلام. والحرب السادسة - بهذا المنظور - نهاية مرحلة رسّخت بدايتها جامعةُ الدول العربية نفسها بقرار استعراضى أيضًا، اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية فى حينه هى الممثل الشرعى الوحيد لشعب فلسطين؛ فمنذ ذلك الحين لم تنقطع جهود الفصل بين مصير فلسطين وشعبها وكفاحه المشروع للتحرر، وبين مستقبل المنطقة العربية التى وُضع لها عنوان مشكلة «الشرق الأوسط»؛ فتقلبت من مرحلة إلى مرحلة حتى بالمسميات التى تُطلق عليها دون جدوى.

(ج) مأزق النظم العربية: مؤتمر وزراء الخارجيّة العرب: بين الهيمنة والمقاومة

لا يصح القول إطلاقًا بأن لقاء وزراء الخارجية العرب فى القاهرة (١٥/ ٧/ ٢٠٠٦) كان نسخة طبق الأصل من لقاءات سابقة، وإن نتائجه «روتينية» لم تخرج عن المتوقع مسبقًا من مثل هذه اللقاءات؛ بل يبدو أن المشاركين فى اللقاء أدركوا أن ما يجرى حولهم لم يَعُد يماثل ما اعتادوا عليه، أو حاولوا من قبل الإسهام فى الاعتياد عليه[٤٥]. فأوّل ما ينبغى تجنبه هو السؤال الاستنكارى التقليدى القديم: ما الذى يُنتظر من هذه الاجتماعات إزاء الأحداث؟.. وكذلك تجنّب الجواب الاستنكارى التقليدى القديم أيضًا: لا شىء.

السؤال المحورى المطروح على أرض الواقع فجّر الإطار الرسمى «الروتينى» العربى من داخله؛ فلا تُجدى الأسئلة والأجوبة القديمة معه شيئًا. ولم يَعُد يوجد بديلٌ عن «خيار السلام الإستراتيجى» الوحيد (!) كما أرادته الحكومات العربية، وأعلن شكليًا - وليس واقعيًا - عن تأبينه الآن سوى خيار وحيد آخر؛ هو التحوّل مع التغيير بصورة جذرية فى اتجاه ما يلبّى إرادة الشعوب، إذا أرادت الأنظمة الحفاظ على البقية الباقية من وجودها إقليميًا ودوليًا، وربما استعادة بعض المكانة لنفسها وللمنطقة التى تحمل مسئولية فرض

القرار السياسى عليها منذ عشرات السنين، وبالتالى المسئولية عن الوصول بها إلى حريق العراق ولبنان مع فلسطين.

مرحلة إحلال المقاومة محل الحكومات: تآكل النظام الإقليمى العربى وتحرك كل دولة عربية وفق مصالحها الخاصة

والمشكل فى هذا الموقف العربى الرسمى ـ الذى دفع المقاومة دفعًا لتسلم دوره ـ أنه بمثابة امتداد لمحور «لا حول لنا ولا قوة» الذى تشكل عام ٢٠٠٢ فى العديد من الدول العربية قبل ضرب العراق، عندما أدلى العديد من القادة والمسئولين العرب بتصريحات يسلمون فيها بأن ضرب العراق أصبح أمرًا واقعًا لا رادّ لقضاء أمريكا فيه! . وهو محور استمر ناشطًا منذ ذلك الحين، ولخصه الزعيم الليبى العقيد «معمر القذافى» بالقول: إنه «لا يمكن إلا أن نستسلم للشرعية الدولية مهما كانت مزورة من قِبل أمريكا، وأن «المعارض» (يقصد لأمريكا) خسران وسوف تدوسه الأقدام»!

بعبارة أخرى: كان من الطبيعى فى ظل **تآكل النظام الإقليمى العربى وتحرك كل دولة عربية وفق مصالحها الخاصة** أن تظهر قوى شعبية غير رسمية وحركات مقاومة تقود المقاومة ضد الاحتلال وقوى الهيمنة الدولية، وتكون أكثر عزيمة.

قد يكون حزب الله مخطئًا بالتالى لو كان قد خطط لعملية تسخين المنطقة دون أن يكون لديه الأوراق اللازمة للعب مع الجيش الإسرائيلى، وقد يكون مخطئًا لو كان قد تحرك دون هدف ووعى بما يقوم به، ولكن تطور المعارك ـ رغم أن حزب الله لم يكن يتصور أن تصل لهذا الحد ـ يظهر بوضوح أن حزب الله يدرك عواقب فعله ومستعد لها.

فلم يقل زعيم الحزب نصر الله شيئًا حماسيًا أو تهديدات جوفاء، ولكنه تحدث عن أمور وقعت بالفعل؛ فقد ألمح أكثر من مرة لخطف جنود إسرائيليين أحياء ونفذ، وحذر من مفاجآت لحزب الله فى الحرب وحدثت فى صورة ضرب البارجة الإسرائيلية، وضرب مدن إسرائيلية لأول مرة مثل طبرية وحيفا وغيرها، وحتى الصواريخ التى اعترفت إسرائيل بأنه يمتلكها وقادر على ضرب تل أبيب نفسها لم يستخدمها بعشوائية، ولكن وفق مخطط مدروس بتوسيع قصف المدن الإسرائيلية تدريجيًا فى العمق، وربما يدخر أكثر هذه الأسلحة قوة لمرحلة لاحقة، خصوصًا أن المعارك مرشحة لمرحلة طويلة قد تستمر لشهور وليس فقط أسابيع.

مرحلة إحلال المقاومة محل الحكومات فيما يخص قضايا تحرير الأرض والأسرى ربما تكون بدأت فى لبنان وفلسطين، أو أرخت لنفسها فى المعارك الحالية فى فلسطين ولبنان، أما آثار هذه المرحلة فربما لم تظهر بعد ويحجبها ضباب الحرب، ولكنها ستظهر بصورة كبرى فى حالة تضحية الحكومات بحزب الله وحركة حماس من أجل ترضية الولايات المتحدة والغرب على حساب القضايا العربية.

(د) المقاومة الإسلامية المسلّحة المنبثقة عن إرادة شعبية مستقلّة عن الإرادة الرسمية باتت طرفًا حاسمًا فى صناعة معطيات الواقع الجديد: خطوة على طريق طويل: قوة حزب أعتى من دولة

لن يكون ما بعد لقاء وزراء الخارجية العرب يوم ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ استمرارًا لما سبقه، ولن يكون لمؤتمرات عربية أخرى ـ بما فى ذلك المؤتمرات على مستوى القمّة ـ دور يماثل ما سبق، بما فى ذلك ما بات فى مستوى استعراض جماعى للتخاذل عن أىّ عمل انفرادى أو مشترك من أجل قضايا مصيرية كفلسطين والعراق، والآن لبنان. والمشكلة هنا ليست مشكلة إرادة سياسية مفتقدة، وهى غير مفتقدة، وعبّرت عن نفسها مرارًا، ولو كان لها دوز لسبقت تصفية القضايا المصيرية ـ لا سيّما فلسطين ـ منذ فترة طويلة بمنطق «خيار السلام الإستراتيجى» الوحيد، وعبر المبادرات المتوالية من قمّة فاس قبل عقود إلى قمّة بيروت قبل سنوات. ولكنّ المشكلة هى تبدّل الواقع القائم تبدلاً جذريًا، والواقع يتبدّل عامًا بعد عام، ونكبة بعد نكبة، طوال العقود الماضية، على أنّ الجديد الآن الذى يسمح بإعطاء ما يجرى وصفَ مفصل تاريخى واجهه لقاءُ الخارجية عن غير قصد أو تخطيط ذاتى؛ هو أن صناعة واقع جديد أحبط المبادرات العربية الرسمية كانت حكرًا على الطرف الصهيو/ أمريكى الذى أراد ما يتجاوز تصفية قضية فلسطين، إلى فرض الهيمنة المطلقة ـ لا الجزئية فقط ـ على المنطقة وسائر ما فيها ومن فيها، حكومات وشعوبًا وقرارات وثروات، أما العنصر الجديد فهو أن المقاومة الإسلامية المسلحة المنبثقة عن إرادة شعبية مستقلة عن الإرادة الرسمية باتت طرفًا حاسمًا فى صناعة معطيات الواقع الجديد.

لا ينبغى هنا الانسياق وراء تهوين من شأن هذه المقاومة عبر مقارنات قاصرة، ما بين عدّة عسكرية وأخرى، أو بين ضربات محدودة وهجمات وحشية شاملة، فصناعة الحدث التاريخى كانت تبدأ دومًا على هذه الشاكلة، بما فى ذلك بدايات الاحتلال الاستيطانى الصهيونى بفلسطين نفسه. كذلك لا ينبغى الانسياق وراء تهويل من شأن المقاومة وما

يمكن أن تصنع الآن، وهو تهويل يمكن أن يسبّب خيبات أمل وحملات تيئيس جديدة، تعرقل صناعة المزيد فى المستقبل المنظور والبعيد.

إن المقاومة خطوة من خطوات عديدة على بداية طريق طويل، وليست هى المفصل التاريخى الآنى والوحيد للتحوّل فى مجرى صناعة مستقبل المنطقة فى الاتجاه الصحيح. وبإيجاز شديد يمكن تعداد بعض العناصر الحاسمة فى استقراء هذا المستقبل من منظور موقع المقاومة فيه فقط:

ـ استطاعت المقاومة حتى الآن أن تعتمد على الإرادة الشعبية أولاً وتجسيدها على أرض الواقع، دون الدخول فى صدام مفتوح مع الأنظمة القائمة غير المعبّرة عن تلك الإرادة الشعبية. وبقدر ما تنجح المقاومة فى تجاوز ما يعنيه الموقف الجديد لبعض تلك الأنظمة، وتحافظ على معادلة التوازن المذكورة، بين الألغام السياسية وغير السياسية؛ يمكن أن تستمر فى ممارسة سياسية قائمة على المفهوم الأصلى لصناعة الممكن؛ أى التأثير على الواقع والتغيير له، وليس التسليم لواقع يصنعه الآخر والتراجع أمام عواقبه الوخيمة.

ـ الإمكانات الذاتية والظروف الإقليمية والظروف الدولية من العوامل التى سبّبت فى الماضى وستسبّب فى المستقبل نكسات صغيرة وكبيرة على طريق المقاومة، ولا يمكن أن يكون أىّ طريق لصناعة المستقبل دون هذه النكسات. وبمقدار ما تضع المقاومة وتضع الإرادة الشعبية المغذّية لها تلك النكسات فى حسبانها وتتجاوزها؛ تتمكّن من مواصلة الطريق. والاستمرارية هى التى توصل إلى الأهداف، من وراء ما يتحقّق من نجاح بعد نجاح، ويقع من نكسات.

ـ تحوّل الإرادة الشعبية إلى عطاء يساهم فى صناعة الواقع ليس شعارًا يُرفع من طرف، ويستهين به طرف آخر؛ إنما هو عملية تطور نوعى يُصنع صنعًا. والوجود الحالى لفصائل المقاومة بحدّ ذاته دليل مباشر على قابلية صناعة هذا التطوّر، ثمرةَ جهود متواصلة على امتداد عدّة عقود. فلا بدّ من إحداث تحوّل محورى فيما يُسمّى حديثًا «ثقافةَ المقاومة»، من عالم الكلام عنها بأساليب التفاؤل والتشاؤم، إلى أسلوب التقويم الموضوعى، واستخلاص النتائج، وتوظيفها على متابعة الطريق نفسه، تخطيطًا وتنفيذًا، وليس على طريق حملات التيئيس حينًا، والحماسة المفرطة حينًا آخر.

ـ إن المسئولية العظمى على الصعيد الشعبى خارج نطاق فصائل المقاومة ومواطن تحرّكها الحالية هى مسئولية من يعتبرون أنفسهم فى موقع «النخب»، فهم فى مقدّمة من

يقف مباشرة أمام المفصل التاريخى الجديد فى مسيرة المقاومة، وفى الواقع الرسمى العربى والإسلامى الراهن.

إن كلَّ حديث عن غياب التفاعل الشعبى، والمظاهرات للدعم المعنوى، أو التبرّعات للدعم المادى، أو الضغوط على المستوى السياسى الإقليمى، أو المقاطعة على مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتى والضغوط فى الساحة الدولية.. كلّ حديث عن غياب شىء من ذلك هو فى جوهره الحديث عن غيبة «النخب»، بمختلف أشكالها التنظيمية وشبه التنظيمية، وعدم انتقالها من أسلوب الكلام إلى أسلوب العمل الفعّال، دراسةً للمعطيات، وتوظيفًا لها فى المخططات، وتوجيهًا للطاقات والفعاليات الشعبية، وتنميةً للإمكانات الذاتية، ومواجهةً للعقبات الخارجية، وتعبئةً لجميع ذلك على طريق التنفيذ، فالتقويم والتطوير فى عملية مستمرة لا تنقطع، فهذه «النخب» التى تتحدّث عن الشعوب هى التى تحمل المسئولية الكبرى على صعيد ترجمة إرادة الشعوب إلى عطاءات منظورة وحركة فاعلة دائبة.

(هـ) تأثير الإقرار بفشل عملية السلام على دور حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وجماعة حزب الله اللبنانية: بروز الحركات الإسلامية فى مصر وفلسطين والأردن والمغرب، والنجاح فى التواصل مع الجماهير، وكسب ثقتها، وحشدها حول بعض القضايا: الأبعاد والأسباب

ـ **الأبعاد:** من الواضح أن حالة العجز الرسمى العربى «تصب فى صالح حركات المقاومة التى تحتل حاليًا موقع الصدارة مقابل الحكومات العاجزة والأنظمة المُفلسة». كما أنه «مع حالة العجز الرسمى عن وقف العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة نفذ حزب الله عملية «الوعد الصادق» لتخفيف الحصار عن أهالى القطاع، وإن كانت العملية تستهدف أيضًا مبادلة الأسرى مع الاحتلال الإسرائيلى». كما أن «الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية على كل من الفلسطينيين واللبنانيين هى محاولة لصد قوى المقاومة التى تتمتع بثقة وتأييد كبير بين الشعوب العربية».

ـ **الأسباب: عوامل نجاح المقاومة الإسلامية فى لبنان: قوة حزب أعتى من دولة**

نشأت المقاومة الإسلامية فى لبنان كتنظيم عسكرى سرى لمواجهة الاحتلال الإسرائيلى الذى اجتاح جنوب لبنان ووصل إلى قلب العاصمة بيروت فى عام ١٩٨٢م. ولم تعلن

هذه المقاومة عن عملياتها المستقلة إلا فى مطلع عام ١٩٨٤م. أما قبل ذلك التاريخ فقد كان نشاطها جزءًا مما كان يطلق عليه «جبهة المقاومة اللبنانية» التى اختفت تقريبًا بعد انسحاب الجيش الإسرائيلى من معظم المناطق التى احتلها فى عام ١٩٨٦م لتصبح المقاومة الإسلامية منذ ذلك الوقت - وإلى يومنا هذا - الأكثر فاعلية وإيذاءً للمحتل، والمقاومة الوحيدة تقريبًا التى تخوض مواجهة يومية عبر عمليات متنوعة ضد جنود الاحتلال وعملائه فى جنوب لبنان وفى بقاعه الغربى(٤٦).

- الاستقلال والسرية

خلافًا لتقليد «المقاومات» السابقة لم تشارك المقاومة الإسلامية منذ نشأتها إلى اليوم مع أى طرف آخر فى عمليات ضد الاحتلال. ولا يعود ذلك إلى الرغبة فى الانسجام العقائدى بين أفرادها؛ بل ترد المقاومة ذلك إلى خشيتها من اختراق العدو صفوفها عندما تتنوع الانتماءات والاتجاهات السياسية والعقائدية؛ بحيث يصعب مراقبتها أو السيطرة عليها، كما كان يحصل مع التجارب السابقة للمقاومة (وخصوصًا الفلسطينية)، والتى تعرضت لكثير من الضربات والاغتيالات بسبب هذه الاختراقات الأمنية فى صفوفها.

- توسيع قاعدة المقاومة

وقد تعرضت المقاومة الإسلامية - بسبب هذه الرغبة فى القيام بعملياتها دون أى تنسيق أو مشاركة مع الفصائل العسكرية الأخرى - إلى الاتهام حينًا بأنها «تحتكر المقاومة» لأغراض سياسية، وإلى إهمالها حينًا آخر جوانب الصمود والتنمية الاجتماعية التى تكمل الجانب العسكرى فى المقاومة. وقد استطاعت المقاومة الإسلامية أن تتجاوز هذه الاتهامات، وأن تفتح باب المشاركة للقوى الأخرى غير الإسلامية التى ترغب فى مقاتلة الاحتلال دون أن تتخلى عن أطرها الخاصة التنظيمية والأمنية والعسكرية. فأعلنت، وبلسان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله فى الثالث من تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٧م، عن تشكيل «السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلى» كإطار جامع لكل راغب فى المشاركة بأعمال المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال فى جنوب لبنان، وأكد السيد نصر الله: «أن هذا التشكيل سوف يبقى منفصلاً عن جهاز المقاومة الإسلامية التى ستكون جاهزة لتقديم كل دعم تحتاجه السرايا اللبنانية من أجل القيام بأعمال عسكرية وأمنية فى المناطق اللبنانية المحتلة».

لم يكن هذا الإعلان عن تشكيل «سرايا لبنانية لمقاومة الاحتلال» من دون تحديد أى بعد عقائدى (إسلامى) لها مجرد رغبة فى رد تهمة احتكار المقاومة، ولم يكن هذا الإعلان كذلك مجرد رغبة فى المحافظة على الإطار التنظيمى الأمنى والعسكرى لخلايا المقاومة الإسلامية؛ بل كان إدراك المقاومة لأهمية توسيع دائرة المشاركة فى قتال العدو فى المجتمع اللبنانى المتنوع طائفيًا ومذهبيًا وسياسيًا هو الدافع الأهم لتشكيل مثل هذه السرايا التى نفذت بعد ذلك عمليات عدة ضد الاحتلال، ذلك أن الخصوصية الإسلامية للمقاومة شكلت عائقًا أمام تحقيق رغبة بعض اللبنانيين من طوائف غير إسلامية ومن اتجاهات سياسية مختلفة فى الانضواء تحت لواء المقاومة الإسلامية لمقاتلة الاحتلال. وحتى لا يبقى هذا القتال حكرًا على جماعة دون أخرى من اللبنانيين كانت هذه المبادرة التى تمحورت بالنسبة إلى قيادة المقاومة الإسلامية حول جملة أهداف وأولويات، أهمها:

- تكريس قضية الصراع مع العدو وتحرير الأرض.
- محاربة التطبيع.
- إجهاض محاولات العدو لتكريس احتلاله وكيانه الغاصب كواقع شرعى وقانونى فى قلب المنطقة.
- خلق نقطة إجماع كبرى وطنيًا وقوميًا وإسلاميًا تشمل مختلف أنواع القوى والقيادات والشرائح الاجتماعية والمذاهب الدينية والمعتقدات السياسية والثقافية والفكرية.

- استخدام أساليب قتالية متطورة

استخدمت المقاومة الإسلامية الأساليب المعروفة فى حروب العصابات، أى المجموعات الصغيرة التى تشن هجومات مفاجئة على دوريات العدو وتحصيناته، أو تعمل على زرع الألغام والكمائن على طرق مواصلاته. لكن المقاومة نجحت إلى جانب هذه الأساليب فى تقديم تجربة متميزة ومختلفة عن التجارب الأخرى فى لبنان على المستويات الأمنية والإعلامية والسياسية أبرز ملامحها:

- تعدد التكتيكات والعمليات

فلم تعتمد المقاومة الإسلامية تكتيكًا واحدًا فى المواجهة، هو انتظار جنود الاحتلال

على الطرقات أو فى الأحراش، أو قصف مواقعه من القرى البعيدة. بل لجأت إلى المبادرة إلى شن عمليات واسعة، وأحيانًا متعددة، فى الوقت نفسه على أكثر من موقع من مواقع الاحتلال، وتمكنت فى حالات كثيرة من السيطرة على هذه المواقع لساعات طويلة، وتدميرها، وأسْر من فيها فى بعض الأحيان.

ـ تطوير قدرات استخبارية عالية

نجحت المقاومة الإسلامية فى تطوير قدرات استخبارية عالية مكنتها من رصد تحركات جنود الاحتلال وعملائه، وإيقاع خسائر مباشرة وكبيرة بهم عبر الكمائن أو التفجيرات، فى داخل الشريط المحتل وخارجه وصولاً إلى الحدود الإسرائيلية نفسها؛ مما أدى فى الأوساط الإسرائيلية العسكرية والأمنية إلى طرح الشكوك والتساؤلات، وتشكيل لجان للتحقيق حول مدى اختراق «حزب الله» لهذه الأوساط أو للعملاء، خصوصًا بعد الفشل الذريع لمحاولة الإنزال الإسرائيلية فى بلدة «أنصارية» المحاذية للشاطئ فى جنوب لبنان (فى ٤/ ٩/ ١٩٩٧م)، والتى قضت المقاومة فيها على جميع جنود النخبة الذين شاركوا فى هذه العملية، وبلغ عددهم حوالى خمسة عشر جنديًا إسرائيليًا، وقد احتفظت المقاومة بأشلاء العديد من هؤلاء الجنود الذين تم تبادلهم لاحقًا فى ٢٥/ ٦/ ١٩٩٨م مع رفات أربعين شهيدًا للمقاومة بينها ثلاثون شهيدًا للمقاومة الإسلامية، وهى المرة الأولى فى تاريخ إسرائيل التى تواجه فيها مثل هذا النوع من الفشل فى عمليات مماثلة.

(و) الحرب النفسية والإعلام الحربى

اعتمدت المقاومة الأساليب النفسية والمعنوية الحديثة فى عملية التأثير سواء على الرأى العام المدنى والعسكرى فى صفوف العدو. فقد تمكنت المقاومة فى إطار جهاز سرى أطلق عليه «الإعلام الحربى» يخضع أفراده لدورات خاصة عسكرية وعقائدية وفنية من تصوير مباشر لمعظم عملياتها ضد جنود الاحتلال وعملائه، ونقلت صورًا حية لعمليات اقتحام المواقع وتثبيت راياتها فوق الدشم والتحصينات. وعمدت المقاومة فى الإطار نفسه إلى نصب كمائن إعلامية للعدو، فوزعت على سبيل المثال فى ٢٧/ ٢/ ١٩٩٨ شريطًا مصورًا عن سير عملية اقتحام موقع «بئر كلاب»، إلا أن قائد وحدة الارتباط فى جيش الاحتلال إيرز غورشتاين ادعى أن المقاومين لم يدخلوا الموقع، فعادت المقاومة ووزعت شريطًا جديدًا يتضمن تفاصيل اقتحام الموقع ودخول المقاومين إليه ورفع الرايات فوق دشمه. وقد

تكررت الخدعة الإعلامية نفسها مع اقتحام موقع «الدبشة» فى ١٢/ ٥/ ١٩٩٨م وموقع «حداثا» فى ٢/ ٧/ ١٩٩٨م، كما نظمت المقاومة وعلى مستوى آخر، وفى مناسبات مختلفة زيارات إعلاميين ورؤساء بلديات ومحافظين إلى مواقعها. واستخدمت المقاومة شبكة الإنترنت لتبث بواسطتها أخبار عملياتها ورسائلها المختلفة إلى أنحاء العالم كافة، وخصص تليفزيون المنار (أحد وسائل إعلام المقاومة إلى جانب إذاعة النور)، على الشبكة نفسها صفحة خاصة تهتم بأخبار المقاومة الإسلامية، وتتضمن نصوصًا حول المقاومة وعملياتها باللغتين العربية والإنجليزية. ومثل هذا الاستخدام للتقنيات الحديثة ولتصوير العمليات يحصل لأول مرة فى تاريخ المقاومة ضد الاحتلال فى لبنان(٤٧).

(ز) مواجهة مع العدو وتهدئة فى الداخل

تجنبت المقاومة الصدامات والمعارك الجانبية مع المنظمات والحركات السياسية والعسكرية التى كانت تعج بها الساحة اللبنانية قبل الاجتياح الإسرائيلى فى ١٩٨٢م وبعده. كما تجنب حزب الله (الإطار السياسى للمقاومة) مثل هذه المواجهة مع السلطة اللبنانية، معتمدًا إستراتيجية العنف على جبهة المواجهة مع العدو، والتهدئة على الجبهة الداخلية. وقد تجنب بسبب هذه الإستراتيجية التورط فى صدام مع الجيش اللبنانى فى ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣م إثر توقيع اتفاق أوسلو، بعدما أطلق الجيش النار على تظاهرة شعبية سلمية لحزب الله، خرجت تندد بالاتفاق، وسقط فى خلالها ثمانية قتلى وعشرات الجرحى من المتظاهرين. بل تحولت العلاقة مع الجيش فى السنوات اللاحقة إلى علاقة تعاون وتنسيق تحصل أيضًا لأول مرة فى تاريخ المقاومة فى لبنان؛ مما أدى إلى كشف العديد من العملاء ومن الشبكات الأمنية المرتبطة بالعدو، ومحاكمة من قبض عليهم أمام القضاء اللبنانى.

وقد أثار كشف هذه الشبكات انتقادات حادة فى الأوساط الإسرائيلية عبر عنها عضو الكنيست «جدعون عيزرا» (وهو مسئول سابق فى جهاز الشاباك) الذى قال فى مقابلة مع الإذاعة التابعة لجيش الاحتلال: «إنه من الصعب التصديق أن يتم كشف شبكة إسرائيلية بهذا الحجم؛ الأمر الذى يدل على فشل التخطيط والتنفيذ». وقد عبَّر أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله عن هذا المستوى من التعاون، أثناء تبادل رفات الشهداء بأشلاء القتلى من الجنود الإسرائيليين، بقوله: «أن يَحْمل ضباط وجنود الجيش اللبنانى نعوش المقاومين ويعزفوا لهم نشيد الموت ويؤدوا لهم تحية السلاح، لهو أمر بالغ الدلالة يجب أن يفهمه

اللبنانيون ويفهمه العدو والعالم كله. وأن تمتزج دماء شهداء الجيش فى لبنان بدماء شهداء المقاومة، فهذا أمر يغضب إسرائيل وأمريكا ويزعجهم ويؤلمهم...». واستقبل السيد حسن نصر الله ممثل قائد الجيش آنذاك إميل لحود على رأس وفد عسكرى قدم التعازى بالشهداء العائدين والتهانى بعودة الأسرى.

وعلى الرغم مما حصل من صدام مع تنظيمات أخرى (كحركة أمل بشكل رئيس) فقد بقى استثنائيًا ولم يبدل خيار المقاومة فى إعادة تصويب أهدافها لقتال جنود العدو وعملائه. ومن يعرف حال التشرذم والفوضى والتنافس التى كانت سائدة فى لبنان بين المنظمات والأحزاب اللبنانية والفلسطينية قبل الاجتياح الإسرائيلى فى ١٩٨٢م وبعده؛ يدرك إلى أى مدى شكل هذا الخيار الإستراتيجى عنصرًا أساسيًا فى حفظ المقاومة واستمرارها وفى الالتفاف الوطنى اللاحق حولها.

تصفية العملاء

بذلت المقاومة جهدًا مكثفًا لضرب الميليشيات العميلة (جيش لبنان الجنوبى) وتحطيم معنوياتها. وقد شهدنا منذ العام ١٩٩٨م مجموعة من العمليات الناجحة والنوعية استهدفت فيها المقاومة قادة هذه الميليشيات وأكثر من مسئول أمنى فيها. وهذا يفسر الانهيار السريع لميليشيات لحد فى أعقاب انسحاب جيش الاحتلال من المنطقة المحتلة. كما نشرت الصحف فى فترات سابقة أنباء خلافات نشبت بين قيادتى الأجهزة الأمنية والأخرى العسكرية فى ميليشيا العملاء، على خلفية اتهامات متبادلة بين الطرفين عن التقصير الذى أدى إلى نجاح عمليات المقاومة الإسلامية. كما فرضت قوات الاحتلال حصارًا محكمًا على ميناء الناقورة من قبل، فى محاولة للحد من عمليات الفرار التى يقوم بها مسئولون فى العملاء. وإلى جانب الضربات العسكرية المباشرة للعملاء اعتمدت المقاومة وسائل الترغيب، عبر تشجيع الفرار من هذه الميليشيات، وعبر ما سمته فتح «باب التوبة» لمن يريد أن يستسلم إلى السلطات اللبنانية أو إلى المقاومة، كما قدمت مشروعًا بهذا الصدد فى مجلس النواب اللبنانى. وقد نجم عن هذه الجهود المكثفة التى تصاعدت فى عام ١٩٩٨م انسحاب العملاء من منطقة جزين فى ١٩٩٩م.

استخدام وسائل الحشد والتعبئة

فى مرحلة الاحتلال الشامل الذى غطى معظم الأراضى اللبنانية بعد اجتياح ١٩٨٢م بما فيها العاصمة بيروت؛ اعتمدت المقاومة أسلوبين متكاملين: التعبئة الشعبية، والعمليات العسكرية، على غرار حرب العصابات التى أشرنا إليها. أما بعد الانسحاب الجزئى عام ١٩٨٦م إلى ما بات يعرف بالشريط الحدودى المحاذى للحدود مع الدولة العبرية؛ فقد اقتصرت المقاومة على العمليات العسكرية دون الحشد الجماهيرى، ولكنها انتقلت سريعًا فى مراحل لاحقة إلى تعبئة إعلامية واسعة موجهة إلى الرأى العام اللبنانى بمختلف اتجاهاته من خلال القناة التليفزيونية (المنار) التى تملكها، وكذلك إذاعة «النور» وجريدة «العهد» الأسبوعية التابعتين لها، لتبث عبرها أخبار العمليات وخطب المسئولين، والتوجيه الدينى والثقافى والسياسى، وتاريخ الاحتلال وجرائم العدو ومجازره.

أما أساليب الحشد والتعبئة التى استخدمتها فى المرحلة الأولى من عمليات المواجهة مع الاحتلال (أى بين ١٩٨٢م و١٩٨٦م) فتركزت فى المناطق اللبنانية المحتلة أساسًا، وكانت ذات طابع دينى مباشر فى بيئة يشكل الدين فيها مكونًا رئيسيًا من مكونات شخصيتها وتاريخها. كما استفادت المقاومة بدورها من مناخ التعبئة الدينية الرافض للاحتلال والمحرض على المواجهة الذى أشاعه كثير من العلماء فى المساجد وأحياء القرى، حتى قبل ولادة المقاومة الإسلامية أو الإعلان عن وجودها وهويتها؛ فقد حصل أول احتجاج وتحرك جماهيرى فى إحدى قرى الجنوب المحتل (جبشيت) فى آذار/ مارس ١٩٨٣م بسبب اعتقال سلطات الاحتلال إمامها الشيخ راغب حرب، ثم توسع هذا التحرك ليشمل كل القرى المجاورة، مما اضطر سلطات الاحتلال إلى إطلاق سراحه قبل أن تعود إلى اغتياله بعد أشهر، فعمَّت الاضطرابات والتظاهرات أغلب المناطق اللبنانية. «وكان أئمة القرى يوجهون أبناءها فى التظاهر أو سَدِّ منافذ القرى بالإطارات المشتعلة والحجارة والتصدى لمحاولات دخولها. وبعد كل موجة احتجاج يعقد اللقاء الموسع للهيئة العلمائية التى تصدر بيانًا حول التطورات تحدد الخطوات المقبلة». وفى خطب الجمعة دعا العلماء إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية التى بدأت تغزو الأسواق، وإلى التصدى للمتعاملين مع العدو، وإلى عدم الانجرار وراء مشاريع روابط القرى التى أراد الاحتلال تشكيلها، ثم كرروا مثل هذه المواقف عند توقيع لبنان اتفاق ١٧ آيار/ مايو عام ١٩٨٤م مع إسرائيل.

وفى ظل أجواء التعبئة الدينية التى استعادت تاريخ شهداء الإسلام، والإمام الحسين، والوقوف ضد الظلم، وموقع الشهيد ومكانته السامية فى الإسلام، إلى تاريخ الجهاد فى جبل عامل (جنوب لبنان) ضد الاحتلال الفرنسى؛ تجرأت الجموع فى أكثر من قرية، كما حصل عام ١٩٨٣م فى إحدى المناسبات الدينية (عاشوراء) فى مدينة النبطية فى جنوب لبنان، وهاجمت قافلة إسرائيلية بالحجارة وأحرقت بعض سياراتها؛ مما أدى إلى محاصرة المدينة واعتقال شبابها. وكانت المساجد والحسينيات هى أمكنة التجمع واللقاء والحصون التى يحتمى بها الناس عند دخول القوات الإسرائيلية إلى البلدات والقرى. وقد عمدت قوات الاحتلال عام ١٩٨٥م إلى تفجير إحدى هذه الحسينيات فى بلدة معركة فى منطقة صور فى جنوب لبنان على من فيها، مستهدفة بذلك ناشطَين أساسيَّين من شبان المقاومة هما: محمد سعد، وخليل جرادى، كانا ينتميان إلى حركة أمل.

٤ ـ طرح هدف بديل لتسوية الأزمة

من حيث تطبيق المبدأ الرابع وهو «طرح هدف سياسى بديل لتسوية الأزمة»؛ يمكن رصد دلالات المؤشرات التالية:

(أ) الاتصالات الدبلوماسية والمؤتمرات الدولية: الآمال والإمكانيات

١ ـ عمرو موسى يؤكد أن الموقف العربى يتطور سريعًا لدعم لبنان وينتقد بيان مجلس الأمن تجاه العدوان

انتقد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية موقف مجلس الأمن الدولى تجاه العدوان الإسرائيلى على لبنان. وقال فى تصريحات للصحفيين فى ٣١ يوليو ٢٠٠٦ تعليقًا على البيان الرئاسى للمجلس إنه غير كاف، وكان يجب على المجلس أن يقوم بمسئولياته بصرف النظر عن مواقف الدول الأعضاء، ولو كانت دولاً دائمة العضوية؛ لأن المجلس يعانى الآن من أزمة ثقة فى دوره، وهذا موضوع خطير، لأنه الفرع الرئيس للنظام الدولى الخاص بحفظ الأمن والسلم الدوليين. وأكد الأمين العام أن مجلس الأمن الدولى سقط فى الاختبار بدرجة مذهلة، وتساءل: كيف تقوم حرب ويتردد المجلس فى إصدار القرار اللازم لوقف إطلاق النار؟ وانتهى الأمر بوقوع مذبحة قانا التى طالت الأطفال والنساء والمدنيين فى لبنان من خلال العدوان الإسرائيلى المشين. وشدد على أن أهم شىء

فى الموقف العربى أن يتوحد خلف لبنان وضد هذا العدوان، خاصة فى ظل الفشل الكامل لعملية السلام، وبالتالى هناك تداعيات خطيرة لهذا الفشل ولهذا التجاهل لعملية السلام. وأكد موسى على ضرورة أن يكون هناك حل جذرى للنزاع العربى/ الإسرائيلى، وإذا لم يكن هذا هو الإطار للعمل السياسى الدولى، فلن يكون هناك أى تقدم.

ـ إنهاء المشاورات مع جميع وزراء الخارجية العرب فى إطار الاتفاق على موقف عربى موحد تجاه الأزمة اللبنانية نتيجة العدوان الإسرائيلى على لبنان

ـ وصرح عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية بأنه أنهى مشاورات مع جميع وزراء الخارجية العرب، فى إطار الاتفاق على موقف عربى موحد تجاه الأزمة اللبنانية نتيجة العدوان الإسرائيلى على لبنان. وقال موسى الذى بدأ جولته بالأردن وقام بزيارة لكل من السعودية وسوريا ولبنان إن هناك موقفًا موحدًا الآن من قبل الدول العربية إزاء مشكلة تدمير لبنان، وإنه ليس من المطروح الآن إلا الجريمة التى ترتكب فى حق لبنان. ولم يستبعد الأمين العام فى رده على سؤال حول عقد قمة عربية طارئة عقب اجتماع وزراء الخارجية العرب المقرر فى بيروت فقال إن القمة العربية كأحد المقترحات ما زالت مطروحة. بينما قرر وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل استعداد بلاده ليس فقط لحضور هذه القمة؛ بل للدعوة إليها فى مدينة مكة المكرمة، وذلك فى الوقت الذى يتفق عليه قادة الدول العربية.

ـ وقد أعلن وزراء الخارجية العرب فى اجتماعهم الاستثنائى الذى عقد فى بيروت للبحث فى تطورات العدوان الإسرائيلى على لبنان دعمهم للموقف اللبنانى وللحكومة اللبنانية بموقعها التفاوضى فى الأمم المتحدة بهدف صدور قرار عن مجلس الأمن يكون لمصلحة لبنان وقابل للتنفيذ.

ـ وجاءت نتيجة المناقشات التى توزعت بين جلستين مغلقتين ومأدبة غداء أن تقرر تشكيل وفد إلى الأمم المتحدة يضم الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى ووزير خارجية قطر ووزير خارجية الإمارات لدعم موقف لبنان فى مجلس الأمن ومحاولة تعديل مشروع القرار الأمريكى/ الفرنسى.

ـ وكان رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة قد ألقى كلمة فى الجلسة الافتتاحية، شدد فيها على الالتزام بالنقاط السبع التى أوردها فى مؤتمر روما، مؤكدًا «أن لبنان لن يكون

ساحة للصراع والتجاذبات أيًا كانت دوافعها»، قائلاً أيضًا: «إن عروبتنا فى لبنان ليست بالإرغام».

(ب) التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى: الضرورات والمحددات

ـ الأمم المتحدة: القرار ١٧٠١ وما سبقه من جهود دبلوماسية لحل النزاع: «١٧٠١ قرار هزيل بلور مساعى غربية متواضعة لوقف الانحياز الأمريكى لإسرائيل»

ـ بالإجماع تبنى مجلس الأمن قرارًا يدعو لوقف الأعمال الحربية، مكتفيًا بتوجيه نداء فى البند الثامن إلى إسرائيل ولبنان ليدعما وقفًا دائمًا لإطلاق النار، وحمل القرار المسئولية الضمنية لحزب الله بالإشارة فى ديباجته إلى أن «القتال اندلع منذ هجوم حزب الله على إسرائيل فى ١٢ يوليو»، وطالب النص الحكومة اللبنانية وقوة الطوارئ الدولية بنشر قواتهما فى منطقة جنوب لبنان، على أن تنفذ إسرائيل انسحابًا متزامنًا مع بدء انتشار القوات النظامية. كما شدد القرار ١٧٠١ على ضرورة بسط الحكومة اللبنانية لكامل سيادتها على جميع أراضيها، فضلاً عن منع أى قوة أجنبية فى لبنان لا تحظى بموافقة الحكومة، ومنع بيع أو تسليم أى أسلحة أو معدات، فى تلميح غير مباشر لسوريا وإيران.

ـ ورغم الجهود الدبلوماسية الحثيثة التى بذلتها الأمم المتحدة قبل صدور القرار، باعتبارها المسئول الدولى عن حل النزاعات وحفظ الأمن والسلم ووقف الصراعات المسلحة، ورغم جلسات المداولات المستمرة للتوصل إلى اتفاق يضع حدًا للعدوان الإسرائيلى على لبنان، إلا أن التخاذل والعجز اللذين أصبحا السمة الرئيسة لمواقف المنظمة الدولية، لا سيما المتعلق منها بإسرائيل؛ أثارا مخاوف عدة مؤخرًا من أن تدق هذه الحرب المسمار الأخير فى نعش الأمم المتحدة، لتلقى بذلك المصير نفسه الذى واجهته عصبة الأمم المتحدة بعد فشلها فى منع وقوع الحرب العالمية الثانية. فبعد ٤٨ ساعة من اندلاع الحرب عقد مجلس الأمن جلسة أخفق خلالها فى التوصل إلى اتفاق بشأن لبنان، وفشل بطبيعة الحال فى إدانة الهجمات الإسرائيلية على مدنيين لبنانيين بفضل الفيتو الأمريكى، قبل أن يرسل الأمين العام كوفى أنان وفدًا من الأمم المتحدة برئاسة فيجاى نامبيار إلى بيروت وتل أبيب لإجراء محادثات مع مسئولين لبنانيين وإسرائيليين، تآزرت على ضرورة إفراج حزب الله عن الأسيرين الإسرائيليين.

ـ وما لم ينجح مجلس الأمن فى فرضه بالقانون، فشل أنان فى الدعوة إليه؛ حيث رفضت إسرائيل جميع نداءاته لها بالهدنة ووقف إطلاق النار، رغم اقتراحه فى الوقت نفسه نشر قوة طوارئ دولية إضافية على الحدود بين البلدين، وقدم أنان اقتراحًا يقوم على ثلاثة محاور هى: إطلاق سراح الأسيرين، ووقف إطلاق النار، ونشر قوة دولية فى جنوب لبنان؛ وهو ما أعلنت جماعة حزب الله رفضها له على الفور، متمسكة بمبدأ التفاوض على تبادل للأسرى.

ـ الفشل والعجز الدوليان تبلورا أيضًا فى المدة الطويلة التى استغرقتها الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن من أجل التوصل إلى اتفاق ينهى الحرب؛ حيث ظهرت مع أوائل الأسبوع الثانى بوادر انشقاق فرنسى/ أمريكى حول مشروع قرار لوقف العمليات العسكرية بين الجانبين اللبنانى والإسرائيلى. ففى حين دعا مندوب فرنسا فى الأمم المتحدة جون مارك دى لا سابلبير إلى الإسراع فى مناقشة هدنة إنسانية، تمسك نظيره الأمريكى جون بولتون برفض وقف إطلاق النار بذريعة ضرورة حل جذور المشكلة، وذلك فى تحدٍّ سافر للإرادة الجمعية للمجتمع الدولى، وللأوضاع الإنسانية المتردية على الجبهتين اللبنانية والإسرائيلية على حدٍّ سواء.

٥ـ مواجهة الأزمة بخطة إستراتيجية تستند إلى قرار سياسى مرن وكفء، والسيطرة على الأزمة، ومنع التصعيد، وترك المجال للخصم للانسحاب من الأزمة بما يحفظ ماء الوجه

من حيث تطبيق المبدأ الخامس وهو مواجهة الأزمة بخطة إستراتيجية تستند إلى قرار سياسى مرن وكفء؛ مما يعنى توافر خطة إستراتيجية ووجود قرار سياسى مرن، والسيطرة على الأزمة ومنع التصعيد وترك المجال للخصم للانسحاب من الأزمة بما يحفظ ماء الوجه:

(أ) السيطرة على الأزمة ومنع التصعيد

مؤدى ذلك كله أن «أطراف المشروع الوطنى الإسلامى» عمومًا والجامعة العربية خصوصًا؛ أدركت أهداف أطراف المشروع الصهيونى الاستعمارى من وراء الأزمة، ذلك أن التحليل السياسى لأسباب الأزمة، وفهم أهدافها، ودراسة نتائجها عند استمرارها هو

المبدأ الثانى لمواجهة الأزمة، وهو فى الوقت ذاته دليل الكفاءة السياسية فى التعامل مع الأزمة، ومواجهتها. بعد ذلك التحليل وتحديد أهداف المتسبب فى تفجير الأزمة جاءت الخطوة الثالثة بطرح هدف سياسى بديل للأزمة؛ وهو تأكيد التمسك بتوضيح الهدف السلمى، والسعى للوصول إلى تسوية سلمية للأزمة بدلاً من المواجهة العسكرية. تبع ذلك القرارات السياسية المرنة والكُفْئة المتناسقة مع الهدف السياسى، إلى جانب السيطرة على الأزمة، وعلى ردود الأفعال، وأخيراً القدرة على التفاوض، وترك مجال الانسحاب من الأزمة لإسرائيل بما يحفظ ماء الوجه.

(ب) عناصر مرونة القرار السياسى بخصوص الأزمة وتمثلت فى:

- **تحديد هدف سياسى بديل لتسوية الأزمة.**
- **عنصر السيطرة على الأزمة، وعدم السماح بردود فعل متطرفة قد تقود الأزمة إلى الحرب.**
- **المحافظة على الاتصال المباشر مع الخصم.**
- **تقديم تنازلات متبادلة فى سبيل الوصول إلى التسوية للأزمة.**
- **عنصر الخيارات البديلة لإتاحة الفرصة للخصم الذى فجر الأزمة بالانسحاب بما يحفظ ماء الوجه.**
- **المرونة والسرعة فى اتخاذ القرار السياسى.**

الصراع على نوعية وهوية التوجه الإستراتيجى للبنان وطبيعة دوره العربى والإقليمى

إذا حللنا الوضع سياسيًا بعد اغتيال الوزير بيير الجميل وتساءلنا: من المستفيد من عملية كهذه؟ لأشرنا بأصابع الاتهام إلى **التيار ذى الميول الإسرائيلية والدولية والأمريكية** الذى يحاول مصادرة نتائج حرب تموز التى أدت لهزيمة المخطط الإسرائيلى فى لبنان، والمخطط الأمريكى الذى أراد أن يجعل من لبنان بوابة للشرق الأوسط الجديد، فهناك من يريد ألا تتمكن قوى المعارضة من إعادة التوازن إلى السلطة السياسية فى لبنان، ورغم الإشكاليات الدستورية والقانونية التى تحيط بالحكومة بعد استقالة وزراء من المعارضة؛ نجد السلطة تبدو

كأنها تمارس انقلابًا سياسيًا. يضاف إلى ذلك أن عملية الاغتيال هذه تثير نوعًا من الفوضى فى الساحة المسيحية، خاصة ضد التيار الوطنى الحر بقيادة العماد ميشيل عون الذى يشكل الغالبية المسيحية «المارونية».

الجهة الخارجية تريد مزيدًا من هز الاستقرار؛ لأن لبنان بلد تعبث فيه قوى خارجية كثيرة مثل إسرائيل وأمريكا وفرنسا وسوريا وإيران وجماعات أصولية، ومن ثم لا نجاة للبنان دون اتفاق على تحصين البلد من الهزات الخارجية؛ ولذا يمكن القول إن من أقدم على هذا الفعل طرف خارجى أراد تصعيد الإشكاليات القائمة وليست أية قوى سياسية من داخل لبنان، ولا يجوز تبرئة أى طرف خارجى، فالجميع موجود فى لبنان (إسرائيل وسوريا وأمريكا وفرنسا وإيران وبعض الجماعات الأصولية والمتطرفة..) فى ظل مناخ أمنى وسياسى يساعد على تخريب العلاقات بين القوى السياسية كلها.

إن لبنان بإمكانه أن يتجاوز المأزق الراهن، وأن يتجنب مخاطر التدحرج نحو المجهول إذا استطاع زعماؤه - وما أكثرهم - أن ينأوا بوطنهم بعيدًا عن تعقيدات الوضعين الإقليمى والدولى؛ لأنه لن يحل مشكلات لبنان سوى أهل لبنان الذين يضعون مصالح الوطن بعيدًا عن **مخططات أمريكا ومطامع إسرائيل** من ناحية، وخارج **حسابات الأهداف والمقاصد المشروعة وغير المشروعة للقوى الإقليمية مثل سوريا وإيران تحديدًا، والقوى الدولية مثل فرنسا وبريطانيا على وجه الخصوص.**

ثالثًا: موقف منظمة المؤتمر الإسلامى

كما سبقت الإشارة من قبل، إن النظرة التقليدية للمنظمة الدولية تنهض على أن المنظمة هى مجرد منتدى للدول الأعضاء، بيد أنه يمكن تصور تلك المنظمة كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية يقوم الجهاز التنفيذى للمنظمة بصياغتها من واقع نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء، ويقوم بتطبيقها فى المجال الدولى. والواقع أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية لا يتطلب أن يكون للمنظمة سُلطة فوق سُلطة الدول الأعضاء؛ إذْ إن تلك السياسة هى ظاهرة سلوكية تتطوّر من خلال تطور قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء بين الأعضاء، وصياغتها فى شكل توجهات وسياسات عامة. وتأخذ السياسة الخارجية للمنظمة الدولية أشكالاً متعددة منها: الاتصالات الدبلوماسية،

المؤتمرات الدولية، التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. بيد أن قدرة المنظمات على بلورة سياسة خارجية متكاملة يختلف من منظمة إلى أخرى، وذلك طبقًا لمجموعة من العوامل التى تكاد تتشابه مع العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية للدول؛ ومنها[٤٨]: **للمحيط الخارجى للمنظمة الدولية، والمحيط الداخلى للمنظمة الدولية، وقيادة المنظمة الدولية؛** ويقصد بذلك قدرة الأمانة **العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة**.. وفى هذا الإطار يمكن النظر إلى **منظمة المؤتمر الإسلامى كنموذج وحالة دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى**؛ حيث يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول.

ومن خلال استعراض المبادئ التى يمكن تطبيقها فى مواجهة الأزمة نجد الحقائق والأحداث التالية بخصوص منهاجية تحليل موقف منظمة المؤتمر الإسلامى من الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية أو التحليل السياسى من منظور مبادئ نظرية مواجهة الأزمات:

النموذج القياسى: نموذج إدارة السلام الكونى

The Methodological Model in the Study of International Conflicts

المبدأ الأول: تحديد أطراف الأزمة.

المبدأ الثانى: معرفة الأهداف التى يسعى إليها مفجرو الأزمة والخصوم فيها.

المبدأ الثالث: التحليل السليم للأوضاع الإستراتيجية لأطراف الأزمة: مواضع القوة والضعف، أو فقه الواقع.

المبدأ الرابع: طرح هدف سياسى بديل لتسوية الأزمة: المثالية الواقعية، وفقه الأولويات: من حيث الهدف السياسى البديل لتسوية الأزمة.

المبدأ الخامس: وجود خطة إستراتيجية تضمن عدم تصعيد الأزمة وقرار سياسى مرن لإدارة الأزمة أو مواجهتها: إدارة السلام الكونى كمنهج فى التعامل مع الأزمات:

- السيطرة على ردود الأفعال لتجنب انتقال الأزمة إلى حالة المواجهة العسكرية.
- اتباع أسلوب «حفظ ماء الوجه للخصم» لينسحب من الأزمة.

١ ـ الاتصالات الدبلوماسية والمؤتمرات الدولية: الآمال والإمكانيات: قادة الدول الإسلامية يتعهدون بالعمل على وقف العدوان على لبنان وفلسطين

تعهد قادة الدول الإسلامية المشاركون فى **الاجتماع الطارئ لمنظمة المؤتمر الإسلامى** بالعمل على وقف الاعتداءات الإسرائيلية على الشعبين الفلسطينى واللبنانى مشددين على أن الدول الإسلامية لا يمكنها التزام الصمت تجاه الاعتداءات الإسرائيلية الحالية:

ـ انتقد **رئيس الوزراء الماليزى** عبد الله بدوى مجلس الأمن لإخفاقه فى إدانة الممارسات الإسرائيلية بحق لبنان.. معتبراً أنه لم يتحلَّ بالشجاعة الأخلاقية لإدانة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، وخاصة مذبحة قانا ومقتل مراقبى الأمم المتحدة فى لبنان. وقال عبد الله بدوى فى كلمة له خلال افتتاح اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة حول العدوان الإسرائيلى على لبنان وفلسطين فى مدينة بوتراجايا بماليزيا: إن المجتمع الدولى وخاصة الدول الإسلامية عليها مسئولية أخلاقية وسياسية تجاه الشعبين اللبنانى والفلسطينى فى ضوء تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية. وأشار بدوى إلى أن إسرائيل رفضت الاستجابة لكافة الدعوات الدولية المطالبة بوقف هجماتها على لبنان، والتى ازدادت شراستها، محذراً من أن الأوضاع الإنسانية فى لبنان وفلسطين تدهورت نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة، والتى أسفرت عن مصرع مئات الأشخاص وتدمير هائل للبنية التحتية(٤٩).

ـ وحث **رئيس الوزراء الماليزى** الدول الإسلامية على إرسال قوات حفظ سلام إلى لبنان حال تبنى مجلس الأمن الدولى قراراً بتشكيل تلك القوة، موضحًا أن ماليزيا مستعدة لإرسال قوات إلى لبنان. كما دعا الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى إلى أن تلعب دوراً نشطًا فى إحلال السلام فى الشرق الأوسط، بعد التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

ـ من جانبه.. قال الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى أكمل الدين إحسان اليوم إن إسرائيل تشن حربًا شاملة على الفلسطينيين واللبنانيين.. مشيراً إلى أن إسرائيل انتهكت كافة القوانين الدولية والإنسانية. وأشار إلى أن الهجمات الإسرائيلية على الفلسطينيين واللبنانيين أشعلت الغضب فى جميع أنحاء العالم الإسلامى، معربًا عن قلقه من احتمال تصاعد مشاعر الكراهية فى الشرق الأوسط نتيجة الهجمات الإسرائيلية. ودعا إلى تنفيذ

كافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن الصراع فى الشرق الأوسط، وممارسة ضغوط على إسرائيل لوقف إطلاق النار فى لبنان وفلسطين. وأبدى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى قلقه من احتمال تأثر السلام فى منطقة الشرق الأوسط والعالم بتداعيات الأوضاع المتدهورة فى منطقة الشرق الأوسط.

- وقال **وزير الخارجية والمغتربين اللبنانى فوزى صلوخ** فى كلمته أمام اجتماع زعماء دول منظمة المؤتمر الإسلامى: إن لبنان يتعرض منذ ثلاثة أسابيع لعدوان همجى إسرائيلى استهدف المدنيين الآمنين. وأوضح أن ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية الحالية زاد إلى حوالى ٨٠٠ قتيل و٣٠٠٠ جريح على الأقل، بينما نزح أكثر من ٩٠٠ ألف شخص (نحو ربع عدد سكان لبنان). ولفت وزير الخارجية اللبنانى الانتباه إلى أن الاعتداءات الإسرائيلية تسببت فى أكبر كارثة بيئية فى البحر المتوسط؛ حيث أدى ضرب أحد معامل إنتاج النفط فى لبنان من جانب القوات الإسرائيلية إلى تسرب نفطى فى مياه البحر.. لافتًا الانتباه إلى أن معلومات مؤكدة أشارت إلى أن إسرائيل استخدمت أسلحة محرمة دوليًا كالقذائف الانشطارية والفراغية التى تحتوى على يورانيوم مستنفد فى هجماتها ضد لبنان. وأشار إلى أن الشعب اللبنانى قرر الصمود فى مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، وأيد مطالب حكومته بشأن ضرورة الوقف الفورى لإطلاق النار. وقال **وزير الخارجية اللبنانى** فوزى صلوخ إن الحكومة اللبنانية أكدت أن أى حديث عن ترتيبات أو حلول ينبغى أن تأتى بعد وقف إطلاق النار الفورى والشامل. وأضاف أن **رئيس الوزراء اللبنانى** فؤاد السنيورة قدم خلال مؤتمر روما مشروع تسوية يتشكل من سبع نقاط مترابطة للخروج من الأزمة الحالية. وأوضح أن هذه النقاط تتمثل فى الوقف الفورى والشامل لإطلاق النار، وانسحاب الجيش الإسرائيلى إلى خلف الخط الأزرق، وعودة النازحين إلى قراهم، والتزام مجلس الأمن وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفر شوبا تحت سلطة الأمم المتحدة من أجل ترسيم الحدود وبسط سلطة الحكومة اللبنانية على كافة أراضيها، عبر انتشار قواتها المسلحة وتعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة فى جنوب لبنان، وزيادة عددها وعتادها واتخاذ الأمم المتحدة بالتعاون مع الأطراف المعنية بالأزمة اللبنانية الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذى وقعته لبنان وإسرائيل عام ١٩٤٩، والتزام المجتمع الدولى بدعم لبنان على كافة الأصعدة، ومساعدته على مواجهة التداعيات الناجمة عن المأساة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. وقال صلوخ إن لبنان دعت

ـ وما زالت تدعو ـ مجلس الأمن الدولى إلى مناقشة الاعتداءات الإسرائيلية من أجل إقرار وقف إطلاق النار فى أسرع وقت ممكن، وإرساء حلول نهائية للملفات العالقة. وأضاف أن القوات الإسرائيلية تمارس أيضًا اعتداءات بشعة على فلسطين.. مشددًا على أن الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين حولت الانسحاب الإسرائيلى من غزة إلى سراب وعدوان يومى وحقوق مزعومة تعطيها إسرائيل لنفسها.

ـ وقال وزير **الخارجية اليمنى** أبو بكر القربى فى كلمته أمام اجتماع زعماء دول منظمة المؤتمر الإسلامى إن مجلس الأمن وقف عاجزًا على مدى ثلاثة أسابيع كاملة عن تحمل مسئوليته. وأضاف أن نتائج مؤتمر روما جاءت مخيبة للآمال لتظهر حقيقة المؤامرة المعدة سلفًا لتدمير لبنان وإعطاء إسرائيل الوقت والحرية الكافية لتنفيذ مخطط التدمير وتنفيذ العنف، بغية فرض هيمنتها وإخضاع الدول العربية لرغباتها، وليس القضاء على حزب الله كما تدعى إسرائيل وحلفاؤها. وأوضح القربى أن إسرائيل التى تسعى إلى القضاء على حزب الله اللبنانى هى السبب الرئيس فى وجوده لأنه جاء ليقاوم الاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان.. مشيرًا إلى أن احتلال إسرائيل لمزارع شبعا منع حزب الله من إلقاء السلاح. وأوضح أن محاولة إلصاق تهمة الإرهاب بحزب الله هى محاولة يائسة وذريعة لتبرير العدوان وفرض الهيمنة الإسرائيلية على الأراضى العربية المحتلة. ودعا وزير الخارجية اليمنى المجتمع الدولى إلى إعادة وضع تعريف دقيق ومحدد للإرهاب.. مشيرًا إلى أن العالم العربى والإسلامى يدين الإرهاب بكافة أشكاله. وقال القربى إن أعمال القتل والتدمير التى تدور على أراضى لبنان وفلسطين هى نتيجة حتمية لسياسات إسرائيل الاستيطانية وصمت المجتمع الدولى تجاهها.

ـ وأدانت **رئيسة وزراء بنجلاديش** البيجوم خالدة ضياء الاعتداءات الإسرائيلية البشعة ضد المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين ومراقبى الأمم المتحدة فى لبنان. وأشارت البيجوم خالدة ضياء إلى أن إسرائيل هاجمت لبنان فى الوقت الذى كانت فيه الأخيرة تسعى إلى تحقيق المصالحة الوطنية بعد سنوات الحرب الأهلية. وطالبت بوقف فورى وغير مشروط لإطلاق النار ونشر قوات دولية على الحدود بين لبنان وإسرائيل تحت إشراف الأمم المتحدة، وعقد مؤتمر دولى تحت إشراف المنظمة الدولية بشأن تدعيم سلطة الحكومة اللبنانية، وبدء عمليات إعادة إعمار لبنان.. مشددة على أن الصراع فى الشرق الأوسط لا يمكن حسمه عن طريق القوة المسلحة، وتعهدت رئيسة وزراء بنجلاديش بأن تدعم بلادها كافة

القرارات التى تتبناها منظمة المؤتمر الإسلامى لاحتواء التوتر الحالى فى منطقة الشرق الأوسط.

- من جانبه قال رئيس الدائرة **السياسية فى منظمة التحرير الفلسطينية** فاروق قدومى إن دعم المجتمع الدولى لجهود وقف إطلاق النار يعد شرطًا أساسيًا لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان وفلسطين. وأضاف قدومى أن المجتمع الدولى - وليس الدول الإسلامية فقط - ينبغى عليه اتخاذ موقف حازم تجاه الفظائع التى ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين واللبنانيين. وأشار إلى أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن بذلا قصارى جهدهما لإعداد مشروع قرار بشأن وقف الاعتداءات الإسرائيلية، إلا أن الفيتو الأمريكى أجهض تبنى ذلك القرار. وقال إن وقف الاعتداءات الإسرائيلية على فلسطين ولبنان يستلزم دعمًا قويًا من جانب المجتمع الدولى.. مشددًا على أن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية يقوض احتمالات التوصل إلى السلام فى الشرق الأوسط. وأضاف أن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية الحالية ينذر بتوسيع دائرة الحرب فى الشرق الأوسط.

- وقال **وزير الدولة للشئون الخارجية السعودية** نزار بن عبيد مدنى إن العدوان الإسرائيلى على لبنان والأراضى الفلسطينية يمثل امتدادًا لسياسة الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية، واستمرارًا لممارساتها البغيضة فى منطقة الشرق الأوسط. وأضاف مدنى أن السعودية حذرت المجتمع الدولى من خطورة الأوضاع المتدهورة الحالية، والتى تنذر بانزلاق المنطقة نحو أجواء الحرب فى ظل التجاهل الدولى للسياسات الإسرائيلية العدوانية. وأشار إلى أن السعودية تساند السلطة الفلسطينية والحكومة اللبنانية حرصًا على تدعيم العمل العربى المشترك.. مشددًا على أن السياسات الإسرائيلية دعمت التطرف وفاقمت حالة عدم الاستقرار فى المنطقة. وقال إن السعودية سوف تواصل جهودها واتصالاتها مع الدول العربية والقوى الدولية الفاعلة للخروج من المأزق الحالى وتجنيب اللبنانيين والفلسطينيين المزيد من الخسائر المادية والبشرية. وشدد على ضرورة بلورة موقف دولى موحد يقوى الشرعية الدولية فى مواجهة قوى الشر الساعية إلى تدمير الأمن والسلم الدوليين.. مشيرًا إلى أن السعودية تؤكد حق كل الشعوب فى مقاومة الاحتلال. وقال إن السعودية التى وقفت بحزم مع المقاومة فى لبنان حتى انتهى الاحتلال الإسرائيلى للجنوب اللبنانى أكدت أيضًا وقوفها اليوم ضد العدوان الإسرائيلى الغاشم على لبنان والأراضى الفلسطينية. وأشار الوزير السعودى إلى أن بلاده اتخذت عددًا من الإجراءات

لدعم نضال الشعب اللبنانى فى مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، من بينها تخصيص منحة بقيمة نصف مليار دولار للشعب اللبنانى لتكون نواة صندوق عربى ودولى لإعادة إعمار لبنان، وإيداع وديعة بمبلغ مليار دولار فى المصرف اللبنانى المركزى دعمًا لإمكانياته وللاقتصاد اللبنانى، وتنظيم حملة تبرعات شعبية فى جميع مناطق المملكة لجمع المساعدات المالية للشعب اللبنانى. وأوضح أن السعودية لا ترغب فى أن تصرف الاعتداءات الإسرائيلية الحالية على لبنان الأنظار بعيدًا عن القضية الجوهرية فى الصراع العربى الإسرائيلى، والتى تتمثل فى قضية القدس الشريف.

- وقال **رئيس الوزراء الباكستانى** شوكت عزيز إن منظمة المؤتمر الإسلامى ملتزمة بدعم أعضائها الذين يواجهون تهديدات.. داعيًا إلى ضرورة مواصلة المشاورات المكثفة مع الأمم المتحدة والغرب للوصول إلى الوقف الفورى والدائم لإطلاق النار فى الشرق الأوسط. واقترح عزيز عددًا من الأفكار لاحتواء التوتر الحالى فى منطقة الشرق الأوسط، تتضمن مواصلة الضغط على مجلس الأمن الدولى من أجل الوقف الفورى لإطلاق النار فى لبنان، وقيام مجلس الأمن بدعوة إسرائيل إلى الانسحاب من قطاع غزة وإسقاط الحصار الاقتصادى المفروض على الفلسطينيين، وإرسال قوة دولية إلى لبنان من أجل مراقبة وقف إطلاق النار. كما تشمل مقترحات رئيس الوزراء الباكستانى بحث الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى لاقتراح يتعلق بمشاركتها فى القوة الدولية المعنية بحفظ السلام فى لبنان، عقب التوصل إلى اتفاق بشأن إطلاق النار، وإعادة تنشيط دور اللجنة الرباعية الدولية المعنية بدعم عملية السلام فى الشرق الأوسط. وأوضح عزيز أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التى تعيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل سوف يضمن احتواء التوتر فى منطقة الشرق الأوسط.. داعيًا الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى إلى تقديم كافة المساعدات الإنسانية للفلسطينيين واللبنانيين.

٢ - التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى: الضرورات والمحددات

اتهم **رئيس الوزراء الماليزى** المجتمع الدولى - وخاصة الأمم المتحدة - بالعجز عن وقف الاعتداءات الإسرائيلية وحماية الفلسطينيين واللبنانيين.. مشيرًا إلى أن إسرائيل أعاقت وصول المساعدات الإنسانية إلى اللبنانيين. وانتقد بدوى الإعلام الغربى الذى يتجاهل المذابح الإسرائيلية ضد اللبنانيين، ويركز على الضحايا الإسرائيليين فقط.. محذرًا من أن

الاعتداءات الإسرائيلية الحالية على الفلسطينيين واللبنانيين الأبرياء تعزز الكراهية وتهدد بتقويض عملية السلام فى منطقة الشرق الأوسط . وقال **رئيس الوزراء الماليزى عبد الله بدوى** إن بيانات الشجب والاستنكار ليست كافية لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين واللبنانيين . . مطالبًا الدول الإسلامية بصياغة خطة عمل من أجل وقف الحرب فى الشرق الأوسط ، وإعادة بناء لبنان وفلسطين . وأشار إلى أن إسرائيل تجاهلت مبادرة السلام العربية التى أقرها الزعماء العرب خلال قمة بيروت عام ٢٠٠٢ ، وواصلت سياسات إرهاب الدولة والهيمنة متجاهلة قرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين ، ومضت قدمًا فى تنفيذ سياسات الحل النهائى الأحادية الجانب ، وفرض الأمر الواقع . وأوضح أن اليمن ترى أن استقرار الشرق الأوسط لن يتحقق دون التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى ، تقوم على انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية .

وقال إن أمانة منظمة المؤتمر الإسلامى تلقت طلبًا من وزير الخارجية المصرى يحث فيه اللجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامى على تبنى قرار بشأن عقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ؛ لمناقشة الانتهاكات التى ترتكبها القوات الإسرائيلية فى لبنان وخاصة مذبحة قانا . ونوه بأن العديد من الدول الإسلامية بادرت إلى تقديم المساعدات المالية والإنسانية إلى الشعبين اللبنانى والفلسطينى ، مشددًا على ضرورة مواصلة الجهود على كافة المستويات والمنتديات الدولية من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار فى الشرق الأوسط .

وأشار **وزير الخارجية اللبنانى** إلى أن غالبية الدول المشاركة فى مؤتمر روما الذى عقد مؤخرًا لمناقشة العدوان الإسرائيلى على لبنان أيدت وقف إطلاق النار فورًا . . إلا أن المؤتمر فشل فى تبنى قرار بشأن وقف الحرب ؛ مما أدى إلى تفاقم المشكلة ودخولها مراحل مأساوية جديدة تجسدت أقسى محطاتها فى مذبحة قانا الثانية(٥٠) .

والخلاصة عند تحليل وتقييم موقف كل من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى كنماذج وحالات دراسية لتحليل الأدوار والمحددات من خلال الرؤية والرسالة التى تنطلق منها فى ممارسة دورها على المستوى الكونى/ العالمى ؛ حيث يُمكن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمات الدولية تمامًا كما نتحدّث عن السياسة الخارجية للدول ،

ويمكن تصور هذه المنظمة أو تلك كوحدة دولية تُنشئ لذاتها سياسة خارجية يقوم الجهاز التنفيذى للمنظمة بصياغتها من واقع نقاط الالتقاء بين الدول الأعضاء، ويقوم بتطبيقها فى المجال الدولى؛ أن الحديث عن السياسة الخارجية للمنظمة الدولية لا يتطلب أن يكون للمنظّمة سُلطة فوق سُلطة الدول الأعضاء؛ إذْ إنّ تلك السياسة هى ظاهرة سلوكية تتطوّر من خلال تطور قدرة المنظمة على استكشاف نقاط الالتقاء بين الأعضاء، وصياغتها فى شكل توجّهات وسياسات عامة. وتأخذ السياسة الخارجية للمنظمة الدولية أشكالاً متعددة منها: الاتصالات الدبلوماسية، المؤتمرات الدولية، التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. بيد أن قدرة المنظمات على بلورة سياسة خارجية متكاملة يختلف من منظمة إلى أخرى، وذلك طبقًا لمجموعة من العوامل التى تكاد تتشابه مع العوامل المؤثرة فى السياسة الخارجية للدول؛ ومنها[٥١]: المحيط الخارجى للمنظمة الدولية، والمحيط الداخلى للمنظمة الدولية، وقيادة المنظمة الدولية؛ ويقصد بذلك قدرة الأمانة العامة للمنظّمة على بلورة سياسة خارجية للمنظّمة.

* * *

خاتمة

الشرق الأوسط الجديد: رؤية مستقبلية من منظور حضارى (منهج التحليل الثقافى): نهاية الحقبة الأمريكية فى الشرق الأوسط فى نفس الوقت الذى طرحت فيه فكرة الشرق الأوسط الجديد كرؤية مستقبلية من منظور حضارى؛ تستند على منهج التحليل الثقافى. ظهرت أيضًا مقولة مفادها أننا نشهد نهاية الحقبة الأمريكية، والشرق الأوسط.

صاحب هذه الرؤية هو ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، وشرح الرجل أسبابه فى الوصول إلى هذا الاستنتاج، وما سيترتب على تحققه من نتائج محلية فى دول المنطقة، ومن نتائج إقليمية ودولية بالتفصيل فى مقال موسع فى عدد نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٦ من **مجلة «فورين أفيرز»**[٥٢].

أقدم ريتشارد هاس على نشر عدة مقالات حول رؤيته وتوقعاته بشأن ما يعرف بالشرق الأوسط الجديد؛ وذلك فى محاولة منه لوضع متخذ القرار والرأى العام فى بلاده أمام رؤية شاملة لمستقبل تلك المنطقة التى ألقت واشنطن بنفسها فى أتون صراعاتها ودهاليز سياساتها الغامضة فى محاولة قسرية لتغيير مجرى الأحداث والتوجهات لمصلحتها[٥٣].

وكان ريتشارد هاس قد نشر موجة من المقالات فى العديد من الإصدارات والدوريات السياسية المهمة خلال الفترة الأخيرة، وجاءت درتها متمثلة فى مقال مطول نشره بدورية فورين أفيرز تحت عنوان : الشرق الأوسط الجديد .

يقول هاس إن مرور عشرين عامًا على نهاية الحرب الباردة هو فى الوقت نفسه تاريخ انتهاء الحقبة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط ؛ إذ لا يوجد أى دليل على أن هذه المنطقة سوف تتحول فى السنوات القليلة المقبلة إلى إقليم ديموقراطى، ينعم بالرخاء والسلام ، مثلما حدث لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، بل إن الاحتمال الأكثر ترجيحًا هو أن يظهر **شرق أوسط جديد، يلحق أبلغ الأذى بنفسه وبالعالم** (٥٤). والسبب الرئيس لذلك التحول المشئوم المتوقع هو فشل الولايات المتحدة فى استثمار ما يسميه هاس **«بالحقبة الأمريكية فى المنطقة»** ؛ أى الحقبة التى أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتى، وانتهاء الحرب الباردة، وهى فترة تمتع فيها الأمريكيون بقدر هائل وغير مسبوق من النفوذ وحرية العمل فى إقليم الشرق الأوسط على اتساعه، وأما أسباب العجز الأمريكى عن استثمار تلك الحرية فى العمل وذلك النفوذ؛ فإن أولها وأهمها غزو العراق، وطريقة إدارته بعد الاحتلال، بطريقة أدت إلى ضياع هذه الدولة كقوة توازن أمام إيران، ثم يلى ذلك فى الأهمية ضياع عملية السلام العربية الإسرائيلية، وفشل النظم القائمة فى المنطقة فى مواجهة جاذبية الإسلام السياسى الراديكالى، وفشل هذه النظم فى مجابهة تحديات العولمة ؛ **مما سهل للإسلاميين الراديكاليين إنتاج الأفكار والحصول على المؤيدين والتمويل والتسليح** (٥٥).

ولا يعنى انتهاء الحقبة الأمريكية فى الشرق الأوسط الخروج من المنطقة، أو تفوق قوة أخرى على النفوذ الأمريكى فيها، ولكن المعنى هو أن النفوذ الأمريكى سيقل بدرجة مؤثرة عن مستواه السابق فيها، بمعنى أنه سيصبح للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط شركاء من داخل المنطقة وخارجها، يحدون من حريتها المطلقة السابقة فى العمل، فمن الخارج سيأتى **الأوروبيون والروس والصينيون** لأدوار وفرص لم تكن متاحة لهم طيلة الأعوام العشرين التى استغرقتها الحقبة الأمريكية، لكن التحدى الأخطر هو ذلك المنبثق من المنطقة ذاتها، فإيران سوف تصبح القوة الرئيسة فى الإقليم، ولن ينافسها سوى إسرائيل التى أصبحت فى مركز أضعف نسبيًا من ذى قبل بسبب فشلها الأخير فى لبنان، وبسبب انعدام فرص الوصول إلى سلام شامل مع جيرانها يفتح أفق التعاون الإقليمى العربى الإسرائيلى ليوازن تنامى النفوذ الإيرانى .

وبينما ستبقى أسعار البترول مرتفعة لفائدة إيران والسعودية ؛ فإن المنظمات الإقليمية فى المنطقة ستبقى ضعيفة، وستبقى الفوضى فى العراق فى حالة تزايد بمعدلات سريعة، وكل هذا لن تكون له إلا محصلة واحدة هى زيادة نفوذ وفاعلية الميليشيات المسلحة، والجماعات الراديكالية باعتبار أن ذلك هو البديل الوحيد أمام شعوب الشرق الأوسط لملء الفراغ الإستراتيجى الناجم عن الفشل المزدوج للسياسة الأمريكية، ولنظم الحكم القائمة هناك، وبالطبع فإن الناتج الصافى لن يكون سوى ذلك الشىء الذى نمقته جميعًا، والذى يسمى «بالإرهاب»(٥٦).

لكن ريتشارد هاس صاحب هذه النبوءة المتشائمة يستطرد قائلاً: إنه ما زال هناك ما يمكن عمله لتجنب اكتمال هذا التحول؛ إذ ثمة فرق بين شرق أوسط ينقصه السلام الشامل، وبين شرق أوسط يحكمه (الإرهابيون)، وثمة فرق أيضًا بين شرق أوسط تهيمن عليه إيران، وشرق أوسط يفسح مكانًا لائقًا لهذه الدولة إلى جانب الآخرين .

ولمنع الإرهاب من السيطرة على الإقليم، وللحيلولة دون هيمنة إيران عليه؛ فالمطلوب هو توقف الولايات المتحدة عن الاعتماد المفرط على القوة المسلحة التى لن تجدى ضد ميليشيات مرنة التنظيم، أو ضد «إرهابيين» مسلحين ومؤيدين من السكان المحليين، ومستعدين للموت فى سبيل قضيتهم، كما أنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن ضرب منشآت إيران النووية سيؤدى إلى خير بأكثر مما سيؤدى إلى شر .

كذلك يجب ألا يراهن أحد - فى رأى ريتشارد هاس - على تحقيق ديموقراطية تجلب السلام إلى المنطقة، وبدلاً من ذلك يجب التركيز على **إصلاح التعليم، وتحقيق الليبرالية الاقتصادية، وتخفيف آلام وأحزان الشباب حتى تتلاشى دوافعهم لتبنى الأساليب الإرهابية:**

ويأتى مصاحبًا ذلك كله **دور الدبلوماسية** ؛ إذ سيتحتم على الولايات المتحدة العمل على جبهتين؛ العراق وفلسطين، ولا بد لأى وصفة للنجاح أن تتضمن الاتصال والحوار مع كلٍّ من إيران وسوريا إلى حد إشراكهما فى إيجاد حلٍّ للمشكلة العراقية، وإذا كان من الصعب تصور حل نهائى قريب للمشكلة الفلسطينية التى يقر هاس بأنها المسئولة عن **جنوح الرأى العام فى الشرق الأوسط كله إلى الراديكالية**؛ فلا أقل من توفير الظروف التى تسمح باستئناف جهود الحل .

ـ ما الذى نتفق عليه مع رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى فى هذه الرؤية، وما الذى نختلف عليه معه؟

لا خلاف على أن الحقبة الأمريكية فى الشرق الأوسط فى سبيلها إلى الانتهاء، بل إن الفشل فى العراق قد أنهى أيضًا **المشروع الإمبراطورى للمحافظين الجدد**، وحوله إلى أضحوكة يطلق عليه الأمريكيون النكات حاليًا، ولنتذكر فقط ما رواه بوب ودوارد فى كتابه الأخير **«حالة إنكار»** من أن الرئيس جورج بوش عندما أراد أن يطيب خاطر الجنرال جاى جارنر بعد إعفائه المفاجئ من منصب الحاكم العسكرى فى العراق ؛ عرض عليه وهو يربت على كتفيه أن يختار ما بين إيران وكوبا لكى يحكم أيًا منهما بعد الغزو المقبل لكليهما، وبالفعل اختار جارنر كوبا لأن مشروب الروم والسيجار الهافانى لا يقاومان، وكذلك النساء الكوبيات أجمل!

كذلك نتفق مع هاس على أن **هناك ما يمكن عمله لتجنب هيمنة «الإرهاب» من ناحية، وإيران من ناحية أخرى على المنطقة**، ولكننا نختلف معه فى مقترحاته للوصول إلى هذه النتيجة.. حقًا إن الحوار مع سوريا وإيران مطلوب، واتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة إطلاق جهود السلام الفلسطينى الإسرائيلى هو أيضًا أمر ملح، ولا خلاف على أهمية إصلاح التعليم والليبرالية الاقتصادية، ولكن الاكتفاء بهذه المقترحات بما يعنيه من **تأجيل لقضية الإصلاح الديموقراطى** لا يرى غير المصالح الأمريكية، ثم إنه يستبعد قوة شعوب المنطقة وطموحاتها، كما أنه يستبعد النخب غير المشاركة فى الحكم مباشرة وغير المنخرطة فى التطرف السياسى والعنف من المساهمة فى ملء الفراغ الإستراتيجى الناجم عن فشل السياسة الأمريكية والنظم القائمة ؛ مما سيتسبب فى فشل جديد ربما يكون أكثر شؤمًا بما أنه يعنى مزيدًا من عزلة تلك النخب عن المشاركة السياسية اللازمة لنجاح أى إستراتيجية، وكيف سيمكن تخفيف آلام وأحزان الشباب التى تدفعهم إلى تبنى الإرهاب دون زيادة المشاركة السياسية؟

إن وصفة هاس تجعل الفاعل والضامن الوحيد للنجاح هو الخارج وليس الداخل، لكنه على أية حال ينبه كل من يهمه الأمر فى هذه المنطقة إلى أن نهاية الحقبة الأمريكية تعنى حقائق جديدة، ومصالح مختلفة، وفرصًا محتملة، وفضلاً عن ذلك شركاء آخرين أكثر قادمين لا محالة.

- وتوقع المحلل السياسى الأمريكى ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية أن تواصل الأنظمة العربية ممارسة الاستبداد، مؤكداً أنها **ستصبح أكثر تشدداً من الناحية الدينية**. وقال: إن مصر والسعودية هما من ستقودان هذا الاتجاه فى المنطقة. وأكد أن مصر التى يسكنها نحو ثلث سكان العالم العربى طرحت بعض الإصلاحات الاقتصادية البناءة، مستدركاً أن السياسة المصرية فشلت فى الحفاظ على هذه الإصلاحات. وقال: يبدو النظام الحاكم على النقيض حريصاً على قمع العدد القليل من الليبراليين بالبلاد، واضعاً الخيار أمام الشعب المصرى بين الاستبداديين التقليديين أو الإخوان المسلمين. وتابع هاس: الخطورة تكمن فى أن يقع اختيار المصريين يوماً ما على الإخوان، ليس لأنهم يساندون الجماعة بشكل مطلق، ولكن لأنهم سئموا هؤلاء الاستبداديين التقليديين.

ونبه هاس إلى أن **النظام الحاكم قد يتلون بتوجه خصومه الإسلاميين الرامى إلى إقصائه بعيداً عن الولايات المتحدة**. وأشار إلى أن الحكومة والنخبة الحاكمة الملكية تعتمد فى السعودية على استغلال عائدات الطاقة الضخمة لتهدئة النداءات الداخلية للتغيير، محدداً المشكلة فى أن معظم الضغوط التى استجابوا لها جاءت من اليمين الدينى وليس من اليسار الليبرالى؛ مما قادهم إلى اعتناق أجندة السلطات الدينية.

كما توقع هاس أن تظل **المؤسسات الإقليمية ضعيفة**، وأن تتلكأ فى ذيل مثيلاتها فى المناطق الأخرى، مستشهداً فى هذا السياق **بجامعة الدول العربية**، أشهر منظمة فى الشرق الأوسط والتى تستثنى إسرائيل وإيران، أقوى دولتين فى المنطقة، من عضويتها.

وقال: إن **الصراع العربى / الإسرائيلى سوف يستمر فى عرقلة مشاركة إسرائيل فى أى علاقة إقليمية قوية**، مضيفاً أن التوتر بين إيران ومعظم الدول العربية سيعمل على إحباط النزعة الإقليمية.

وأكد هاس أن حجم التجارة مع الشرق الأوسط سيظل متواضعاً، مشيراً إلى أن دولاً قليلة هى التى تطرح السلع والخدمات التى يرغب الآخرون فى شرائها على نطاق واسع؛ ومن ثم ستظل السلع المصنعة المتطورة تأتى من مكان آخر. وقال: إن قليلاً من مزايا التكامل الاقتصادى العالمى سيحل على هذا الجزء من العالم على الرغم من الحاجة الملحة لها.

ونبه هاس إلى أن **الإسلام سيملأ الفراغ السياسى والفكرى فى العالم العربى**، وسيشكل أساساً لسياسة الأغلبية من سكان المنطقة، مشيراً إلى أن القومية والاشتراكية العربية صارتا ضرباً من الماضى، بينما تنتمى الديموقراطية إلى المستقبل البعيد على أفضل

تقدير. ووصف هاس **الوحدة العربية بأنها مجرد شعار وليست واقعًا**، مؤكدًا أن نفوذ إيران والجماعات المرتبطة بها تم تدعيمه، وأن **الجهود المبذولة لتحسين العلاقات بين الحكومات العربية وإسرائيل والولايات المتحدة جرى تعقيدها**، وتابع: ستتنامى فى الوقت نفسه حدة التوترات بين السنة والشيعة فى جميع أنحاء الشرق الأوسط؛ مما يؤدى إلى وقوع مشاكل فى الدول ذات المجتمعات المنقسمة مذهبيًا مثل البحرين ولبنان والسعودية. وأكد هاس أن عصر الهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط انتهى، وأن عهدًا جديدًا فى التاريخ الحديث للمنطقة قد بدأ، لافتًا إلى أن هذا العهد سيتشكل **بلاعبين جدد وقوى جديدة تتنافس على النفوذ**؛ ومن ثم ستضطر واشنطن إلى الاعتماد على الدبلوماسية أكثر من اعتمادها على القوة العسكرية، وأطلق هاس على هذه الفترة اسم **العهد الخامس للشرق الأوسط**، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة ستظل تتمتع بمزيد من النفوذ فى المنطقة أكثر من أى قوى خارجية، ولكن نفوذها سيقل مقارنة بما كان عليه من قبل، موضحًا أن هذا يعكس تنامى التأثير الناجم عن سلسلة من القوى الداخلية والخارجية، وحدود القوة الأمريكية الكامنة، ونتائج خيارات السياسة الأمريكية.

وتوقع أن تواجه الولايات المتحدة تحديات متزايدة من السياسات الخارجية من دول وقوى أخرى، مشيرًا إلى أن الاتحاد الأوروبى سيقدم مساعدات قليلة فى العراق، وأنه قد يدفع فى طريق حل مختلف للمشكلة الفلسطينية. وأضاف: ستقاوم الصين الضغط على إيران، وستسعى إلى ضمان توافر موارد الطاقة، كما أن روسيا ستقاوم أيضًا المطالبات الداعية إلى فرض عقوبات على إيران، وستبحث عن فرص لإثبات استقلالها عن الولايات المتحدة. وانتهى هاس إلى أن كلاً من **الصين وروسيا** ـ فضلاً عن كثير من الدول العربية ـ ستنأى بنفسها عن الجهود الأمريكية لتعزيز الإصلاح السياسى فى الدول غير الديموقراطية فى الشرق الأوسط.

وأشار إلى أن إيران ستكون واحدة من أقوى دول المنطقة، وأن من رأوا إيران على حافة تغيير جذرى داخلى مخطئون، موضحًا أن إيران تتمتع بثروة عظيمة، وأن لديها أقوى نفوذ خارجى فى العراق، ولها ميل شديد إلى كل من حماس وحزب الله. واعتبر هاس إيران قوة إمبريالية كلاسيكية لها طموحات لإعادة رسم المنطقة على شاكلتها، مشيرا إلى أنها تتمتع بإمكانية ترجمة أهدافها إلى واقع.

وقال: إن **إسرائيل ستكون بمثابة الدولة القوية الأخرى فى المنطقة**، والدولة التى تتمتع باقتصاد حديث قادر على المنافسة عالميًا؛ فهى الدولة الوحيدة فى الشرق الأوسط التى

تمتلك ترسانة نووية، وبحوزتها أقوى قوة عسكرية تقليدية، مستدركًا بأنها (أى إسرائيل) ستضطر إلى تحمل تكاليف احتلالها للضفة الغربية، وأن تتعامل مع تحدٍّ أمنى متعدد الجبهات والأبعاد. وأوضح أن إسرائيل من الناحية الإستراتيجية فى وضع أضعف اليوم مما كانت عليه فى الأزمة التى واجهتها فى لبنان هذا الصيف، مؤكدًا أن موقفها سوف يتدهور أكثر من ذلك «كالولايات المتحدة» إذا قامت إيران بتطوير الأسلحة النووية. وتكهن هاس بأن تظل الأوضاع فى العراق - التى تعد مركزًا للقوة العربية - فوضوية فى السنوات المقبلة بحكومة مركزية ضعيفة، ومجتمع منقسم، وعنف طائفى منتظم، متوقعًا أن تصبح دولة فاشلة منكوبة بحرب أهلية شاملة ستجر جيرانها إليها.

وقال هاس: إن سعر النفط سيظل مرتفعًا نتيجة للطلب القوى من الهند والصين، والنجاح المحدود فى خفض الاستهلاك فى الولايات المتحدة، واستمرار نقص العرض، مشيرًا إلى أن سعر برميل النفط سيتجاوز مائة دولار، وتستفيد كل من إيران والسعودية وغيرهما من الدول التى تنتج النفط بكميات ضخمة بنسب مختلفة. ولفت هاس إلى أن التسليح سيستمر على قدم وساق فى المنطقة، موضحًا أن الجيوش الخاصة فى العراق ولبنان والمناطق الفلسطينية تتنامى بمزيد من القوة.

وقال: **ستبرز المليشيات التى جاءت نتاجًا وسببًا لضعف الدولة** أينما كان هناك عجز حقيقى فى سلطة الدولة ومقدراتها، مستشهدًا بالحرب الأخيرة التى اندلعت فى لبنان، والتى خسرت فيها إسرائيل بعدم تحقيق انتصار كامل؛ مما سيعمل على تجرؤ حزب الله وكل من يحاكونه.

أما عن «الإرهاب»، فأكد هاس أنه سيظل أحد ملامح المنطقة، وأنه سيحدث فى المجتمعات المنقسمة كالعراق والمجتمعات التى تسعى فيها **الجماعات الراديكالية المتطرفة إلى إضعاف الحكومة وزعزعة الثقة فيه مثلما يحدث فى السعودية ومصر**، لافتًا إلى أن **الإرهاب سينمو على مستوى متطور، وسيظل وسيلة يتم استخدامها ضد إسرائيل ووجود الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدخيلة على الشرق الأوسط**.

وأكد هاس أن صانعى السياسة الأمريكية بحاجة إلى تجنب خطأين واستغلال فرصتين، مشيرًا إلى أن **الخطأ الأول** يتمثل فى اعتمادها المفرط على القوة العسكرية التى نفى أن تكون علاجًا شاملاً لجميع الأزمات بالنظر إلى تكلفة الولايات المتحدة الضخمة فى العراق. وقال: إن **الخطأ الثانى** هو اعتماد الولايات المتحدة على بزوغ الديموقراطية لتهدئة الأوضاع فى المنطقة، مشيرًا إلى أن الديموقراطية ليست الحل لمشكلة الإرهاب، كما أن

إنشاء الديموقراطيات الناضجة ليس بالمهمة السهلة، ويستغرق عقودًا من الزمن. . وعن الفرصتين دعا هاس إلى مزيد من تدخل الولايات المتحدة فى شئون الشرق الأوسط بوسائل غير عسكرية، مقترحًا قيامها بتأسيس منتدى إقليمى للدول المجاورة للعراق، خصوصًا تركيا والسعودية، وهو ما يستلزم بالضرورة جذب كل من إيران وسوريا[٥٧].

ـ ملامح العهد الخامس الذى تعيشه وستعيشه المنطقة خلال الأعوام القادمة: الشرق الأوسط الجديد: بداية العهد الخامس

فى بداية تشريحه التاريخى للمنطقة قسم هاس التاريخ الحديث للشرق الأوسط إلى خمسة عهود؛ بدأ **العهد الأول** منها فى **عام ١٧٧٤ بتوقيع اتفاقية إنهاء الحرب بين الدولة العثمانية من جانب وروسيا** القيصرية من جانب آخر بتنازلات عثمانية واضحة، إيذانًا ببداية النهاية لتلك الإمبراطورية التى سيطرت على المنطقة لعدة قرون . ويرى الكاتب أن هناك رأيًا آخر يميل إلى اعتبار بداية ذلك العهد هو بداية الغزو الفرنسى النابوليونى لمصر فى عام ١٧٩٨ بوصفه البداية الفعلية لانهيار الإمبراطورية العثمانية، وخروج دول المنطقة عن عباءتها . ويؤكد الكاتب أن نهاية ذلك العهد حلت بانتهاء الحرب العالمية الأولى، **وانهيار الإمبراطورية العثمانية نهائيًا**، وتقسيم أملاكها وانفراد البريطانيين والفرنسيين بالسيطرة، إيذانًا ببداية العهد الثانى[٥٨]. وبعد مرور أربعة عقود انتهى **العهد الثانى** بنهاية الحرب العالمية الثانية، ونشوء التيار القومى العربى، وكانت حرب السويس ١٩٥٦ بمثابة إسدال الستار على العهد الاستعمارى، وبداية دخول المنطقة لعهد ثالث جديد هو عهد الحرب الباردة . وخلال **العهد الثالث** برز التنافس الخارجى، وكان مسيطرًا على مجريات الأمور فى الشرق الأوسط، ووفرت طبيعة التنافس بين الروس والأمريكيين قدرًا من المناورة لدول المنطقة، وقد انتهى ذلك العهد بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى السابق فى بداية التسعينيات . ومع بداية **العهد الرابع** زاد نفوذ الولايات المتحدة فى المنطقة، وزادت حرية التصرف لديها بشكل غير مسبوق؛ وهو الأمر الذى ظهر بوضوح خلال حرب الخليج ١٩٩٠ ، ولكن وعقب أقل من عقدين من الزمان سقط ذلك العهد . وأرجع الكاتب سقوط العهد الرابع إلى توافر عدد من العوامل والأسباب التى قادت إلى ذلك السقوط، والتى تمثل أبرزها فى القرار الأمريكى بغزو العراق فى عام ٢٠٠٣ ؛ وهو الأمر الذى أدى من وجهة نظر الكاتب إلى انهيار التوازن بين قوى الشيعة والسنة، خاصة بعد انهيار سنة العراق فى مقابل الشيعة، الذين زادت قوتهم بشكل واضح نظرًا لقوة الشيعة المتزايدة فى إيران. ووفرت الفوضى فى العراق أرضًا خصبة للإرهاب الذى تمكن

من تصدير نفسه إلى الخارج بوسائل مبتكرة . وهناك عامل آخر تمثل فى زيادة قوة المشاعر المضادة للولايات المتحدة بالمنطقة .

ويؤكد الكاتب أن استخدام جانب كبير من قوة الولايات المتحدة العسكرية فى المنطقة أدى إلى تقليص نفوذ واشنطن على المستوى العالمى، واصفًا ذلك بأنه من سخريات التاريخ؛ فقد كانت الحرب الأمريكية الأولى ضد العراق حربًا ضرورية، ومثلت بداية للعهد الرابع فى المنطقة، والذى برزت فيه الولايات المتحدة كقوة مهيمنة، ثم أدت الحرب الثانية ضد العراق (وهى حرب تمت باختيار واشنطن) إلى انهيار العهد الرابع ! (٥٩).

وتمت الإشارة إلى العوامل الأخرى لانهيار العهد الرابع، والتى تمثلت فى **عرقلة عملية السلام فى المنطقة، وفشل الأنظمة العربية التقليدية فى مواجهة التيار الراديكالى الإسلامى،** بالإضافة لدور العولمة التى أدت إلى تغيير المنطقة، وأصبح بإمكان راديكالييها الحصول على التمويل والتسليح بل والمجندين، كما أدى صعود الإعلام الجديد والفضائيات إلى تحويل المنطقة إلى قرية صغيرة وتم تسييسها .

وقد أدت كافة تلك العوامل إلى مواجهة حكومات دول الشرق الأوسط صعوبات فى التعامل مع الولايات المتحدة؛ ومن ثم **بدأ النفوذ الأمريكى بالمنطقة فى الأفول** .

• مشاهد من المستقبل

وبدأ الكاتب فى رسم **ملامح العهد الخامس الذى تعيشه وستعيشه المنطقة خلال الأعوام القادمة** ؛ فالشرق الأوسط سيظل مضطربًا وسيثير الاضطرابات وعدم الاستقرار فى العالم لعقود قادمة، وستحافظ الولايات المتحدة على نفوذها الذى سيتزايد ليتفوق على أى قوى خارجية أخرى، إلا أن ذلك النفوذ سيكون أقل من مستوى النفوذ الذى كانت قد وصلت إليه فى وقت سابق .

وسيتعرض نفوذ الولايات المتحدة لتحديات من قبل قوى خارجية مثل الاتحاد الأوروبى والصين وروسيا الاتحادية؛ حيث ستحاول تلك القوى أن تبعد نفسها عن جهود واشنطن المتعلقة بالترويج لسياسات ما يعرف بالإصلاح فى الدول، التى تصفها الولايات المتحدة بغير الديموقراطية فى المنطقة . وستكون إيران واحدة من بين أقوى دولتين فى المنطقة، خاصة وأنها قوة إمبراطورية كلاسيكية لديها طموحات لإعادة تشكيل المنطقة لصالحها . أما إسرائيل فستكون هى الدولة الأقوى الثانية فى المنطقة، بما لديها من اقتصاد قوى وسلاح

نووى وجيش تقليدى قوى، إلا أن لبنان والأراضى المحتلة ستشكلان تحديًا حقيقيًا لها. ويؤكد الكاتب أن إسرائيل اليوم أصبحت من المنظور الإستراتيجى فى وضع أضعف مما كانت عليه قبل المواجهة الأخيرة لها ضد حزب الله فى لبنان. ولم يكتف الكاتب بذلك، بل عاد ليؤكد أن وضعها سيزداد تدهورًا إذا ما تمكنت إيران من حيازة السلاح النووى. وهناك عملية السلام التى لا ينتظر لها الكاتب أى نجاح خلال المدى القصير. أما العراق فسيظل فى فوضى تنعكس فى مراحل تالية على دول الجوار، خاصة فى حالة نشوب حرب أهلية شاملة به. وكانعكاس لكل ذلك التأزم يتوقع أن ترتفع أسعار البترول عالميًا، خاصة فى ظل تزايد الطلب الهندى والصينى؛ وهو ما سيضيف إلى أرباح السعودية وإيران بوصفهما من كبار المنتجين.

أما فيما يتعلق بالتسلح فقد تنبأ الكاتب بأنه سيستمر، بل **وسيصل السلاح إلى الميليشيات (أطراف من غير الدول) فى ظل ضعف سلطة الدول**. وجاءت العراق ومناطق السلطة الفلسطينية والجنوب اللبنانى مثالاً حيًا واضحًا. وسيستمر الإرهاب كملمح رئيس من ملامح المشهد المستقبلى فى المنطقة. والإرهاب هنا هو المتمثل فى استخدام القوة ضد المدنيين العزل لتحقيق أهداف سياسية.

وعن **التوجهات الفكرية والعقائدية فى المنطقة** أشار الكاتب إلى أن **الإسلام سيملأ الفراغ السياسى والثقافى فى العالم العربى**، ولن يخرج شعار الوحدة العربية إلى الواقع العملى. وستستمر النظم السلطوية فى المنطقة، ويتزايد عدم تسامحها الدينى ومعاداتها للولايات المتحدة، وأكد استمرارية ضعف المؤسسات الإقليمية فى المنطقة وفى مقدمتها جامعة الدول العربية؛ وهو ما أرجعه إلى استبعادها لأقوى دولتين مستقبليتين وهما إيران وإسرائيل. ولم يكن حظ التجارة بأسعد من السياسة؛ حيث ستظل على تواضعها نظرًا لقلة العرض من السلع والخدمات وزيادة الطلب عليها؛ مما يؤدى إلى الاتجاه إلى الخارج(٦٠).

• روشتة للبيت الأبيض

أما الحل الذى قدمه هاس للبيت الأبيض فتمثل فى النصح بالابتعاد عن خطأين والاستفادة من فرصتين: أما **الخطآن فهما: الاعتماد المبالغ فيه على القوة العسكرية** لأنها ليست الدواء القادر على شفاء جميع الأمراض، وأنها **ستؤدى إلى زيادة انتشار التيار الراديكالى فى العالمين العربى والإسلامى**. والخطأ الثانى يتمثل فى ارتكان واشنطن إلى

الأمل فى أن يؤدى صعود الديموقراطية فى المنطقة إلى تهدئتها، فعلى الرغم من عدم نشوب حروب بين الديموقراطيات البالغة فإن إيجاد تلك الديموقراطيات البالغة ذاتها ليس بالأمر اليسير، ونجاحها إذا تحقق يستغرق سنوات . أما **الفرصتان** الواجب الاستفادة منهما فتتمثلان فى أهمية تحقيق قدر أكبر من **التدخل فى شئون الشرق الأوسط ولكن عبر استخدام الأدوات غير العسكرية**، وعزل الولايات المتحدة نفسها بقدر الإمكان عن حالة عدم الاستقرار السائدة فى المنطقة، مع اتخاذها المزيد من التدابير الكفيلة بحماية نفسها من الإرهاب.

لقد توقع كل من ريتشارد هاس رئيس المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية وبرجنسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق أن مصير أمريكا فى العراق والآثار المترتبة على إخفاقها فى العراق ستكون مثل آثار حرب السويس على الإمبراطورية البريطانية وزوالها، ولكن الفارق الوحيد بين الحالتين هو عدم وجود بديل يملأ الفراغ الأمريكى فى المنطقة، فى حين وجد البديل الأمريكى لبريطانيا وفرنسا بعد حرب السويس؛ فورثت أمريكا التركة الاستعمارية فى الشرق الأوسط والعالم أيضًا.

ويظهر حاليًا على السطح ثلاث قوى إقليمية ستتنازع النفوذ مستقبلاً وفق تحليل معظم مراكز البحث الأمريكية، منهما دولتان حسم أمرهما (إيران وإسرائيل). أما القوة الثالثة فما زالت قيد التكوين، ويمكن تسميتها **بكتلة المقاومة فى المفهوم العربى (والراديكالية من المنظور الأمريكى الصهيونى)**.

ومن هنا يمكن تصور أسباب قلق الحكومة الإسرائيلية (الوكيل المعتمد للاستعمار) فى هذا الوقت بالذات من تراجع المد الاستعمارى الأمريكى، فى ظل صحوة المقاومة الإسلامية بعد هزيمة الجيش الإسرائيلى على يد المقاومة اللبنانية، فلم يكن التراجع أو الانسحاب الأمريكى متوقعًا أو مطروحًا قبل تحقيق الأجندة الإسرائيلية كاملة فى المنطقة؛ من تصفية الملف النووى الإيرانى والقضية الفلسطينية، والاندماج والهيمنة الاقتصادية على السوق العربية، ولكن ها قد جاءت الانتخابات بما لا تشتهى إسرائيل (ولا يعنى هذا أن الديموقراطيين أقل دعمًا لإسرائيل من المحافظين الجدد).

ومن هنا يمكن أيضًا تصور أسباب قلق حلفاء أمريكا والأنظمة العربية من تنامى أنشطة وفاعلية الحركات الإسلامية فى الشارع، بعد انعزال تلك الأنظمة وفشل سياستها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبصفة خاصة السلطة الفلسطينية وأنظمة العراق ومصر والأردن والجزائر.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (١)

قرارات جامعة الدول العربية على المستوى الوزارى ٢٠٠٦/٨/٧ بيروت:

الوضع فى لبنان

(أ)

- إن مجلس جامعة الدول العربية فى اجتماعه غير العادى المنعقد على المستوى الوزارى فى بيروت بتاريخ ٧/ ٨/ ٢٠٠٦ ، لتدارس الموقف الخطير الناجم عن استمرار العدوان الإسرائيلى على لبنان وتداعياته الخطيرة على مستقبل الاستقرار فى لبنان والسلم والأمن فى المنطقة .

- وإذ يؤكد على ما جاء فى قراره رقم ٦٦٥٧ بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ ، وعلى بيانه الصادر فى ٢/ ٨/ ٢٠٠٦ فى هذا الشأن .

- وإذ يعتبر السياسة الإسرائيلية فى المنطقة واعتمادها لمنطق القوة ، وكذلك السياسات الدولية القائمة على ازدواجية المعايير ، وتوفير الحماية والدعم لاستمرار إسرائيل فى احتلالها للأراضى الفلسطينية والعربية ، ومنها مزارع شبعا اللبنانية ؛ تشكل جذور الأزمة المتفجرة الآن فى لبنان ، وهى التى حالت وتداعياتها دون بسط سيادة الحكومة اللبنانية على كامل أراضيها ، ودون إعادة العمل باتفاق الهدنة الموقعة بين لبنان وإسرائيل فى عام ١٩٤٩ .

- وإذ يعبر عن رفضه الكامل لكل المشاريع التى تسعى إلى تحويل لبنان إلى مسرح مواجهة مفتوحة لتحقيق أهداف إقليمية أو دولية على حساب المصالح الوطنية للشعب اللبنانى وأمنه واستقراره .

- وإذ يعبر عن استنكاره الشديد لتلكؤ مجلس الأمن فى تحمل مسئولياته إزاء ما يتعرض له لبنان من عدوان إسرائيلى سافر وغير مبرر .

- وإذ يعبر عن كامل دعمه لصمود الموقف الوطنى اللبنانى حكومة وشعبًا إزاء العدوان الإسرائيلى ، **ويحيى مقاومة لبنان لهذا العدوان** فى مواجهة سياسة الدمار والتخريب التى تتبعها إسرائيل لتدمير البنية التحتية والإنسانية للبنان .

ـ وبعد استماعه إلى العرض الذى قدمه دولة الرئيس فؤاد السنيورة رئيس مجلس الوزراء اللبنانى.

ـ وبعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة.

يقـــرر:

١ ـ تأكيد الإدانة الجماعية وبكل قوة للعدوان الدموى الإسرائيلى المستمر على لبنان، والإعراب عن الاستياء الشديد لتأخير مجلس الأمن فى تحمل مسئولياته فى صيانة السلم والأمن الدوليين، ودعوة المجلس إلى التحرك السريع لاتخاذ قرار بالوقف الفورى والشامل وغير المشروط لإطلاق النار ووقف العدوان، ورفع الحصار والانسحاب الإسرائيلى من الأراضى اللبنانية، دون مزيد من الإبطاء.

٢ ـ التحذير من مخاطر استمرار هذا العدوان وتوسعه واستهدافه للسيادة الوطنية اللبنانية، واعتبار اللجوء من قبل إسرائيل إلى القوة العسكرية هو أمر مستهجن ومدان، وسيكون له تبعات خطيرة تدفع بالأوضاع فى المنطقة نحو منزلقات تهدد وبصورة مباشرة مستقبل الاستقرار فى لبنان، وتنذر بأفدح العواقب على أمن الدول العربية والأمن الإقليمى.

٣ ـ الوقوف بحزم وثبات إلى جانب لبنان حكومة وشعبًا فى مقاومته ورفضه للعدوان الإسرائيلى، واعتبار تماسك ووحدة الشعب اللبنانى والتفافه حول حكومته خير ضمان لمستقبل لبنان وأمنه واستقراره، وتأكيد الدعم المطلق لمساندة الحكومة اللبنانية فى تنفيذ خطتها لبسط سيطرتها على كامل الأراضى اللبنانية؛ كما نص عليه اتفاق الطائف، ووفق ما تقرره الحكومة فى هذا الشأن.

٤ ـ تأكيد التزام الدول العربية بتوفير الدعم السياسى الكامل للحكومة اللبنانية، وما طرحته فى برنامج «النقاط السبع» التى أقرتها، والتى نصت على المطالبة بوقف إطلاق نار فورى وشامل، **وإعلان اتفاق حول المسائل التالية:**

(أ) التعهد بإطلاق الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولى.

(ب) انسحاب الجيش الإسرائيلى إلى ما خلف الخط الأزرق وعودة النازحين إلى قراهم.

(جـ) التزام مجلس الأمن وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفر شوبا تحت سلطة الأمم المتحدة حتى ينجز ترسيم الحدود وبسط السلطة اللبنانية على هذه الأراضى، علمًا بأنها ستكون ـ خلال تولى الأمم المتحدة السلطة ـ مفتوحة أمام أصحاب الأملاك اللبنانيين. كما أنه يتعين على إسرائيل تسليم كافة خرائط الألغام المتبقية فى جنوب لبنان إلى الأمم المتحدة.

(د) بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها، عبر انتشار قواها المسلحة الشرعية؛ مما سيؤدى إلى حصر السلاح والسلطة بالدولة اللبنانية، كما نص اتفاق المصالحة الوطنية فى الطائف.

(هـ) تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة فى جنوب لبنان، وزيادة عددها وعتادها وتوسيع مهامها ونطاق عملها، وفقًا للضرورة؛ بهدف إطلاق العمل الإنسانى العاجل وأعمال الإغاثة لتأمين الاستقرار والأمن فى الجنوب؛ ليتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم.

(و) التزام الأمم المتحدة بالتعاون مع الفرقاء المعنيين باتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذى وقعه لبنان وإسرائيل فى العام ١٩٤٩، وتأمين الالتزام بمضمون هذا الاتفاق، إضافة إلى البحث فى التعديلات المحتملة عليه أو تطوير بنوده عند الضرورة.

(ز) التزام المجتمع الدولى دعم لبنان على كافة الأصعدة ومساعدته على مواجهة العبء الكبير الناتج عن المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التى يشهدها البلد خاصة فى ميادين الإغاثة وإعادة الإعمار، وإعادة بناء الاقتصاد الوطنى.

٥ ـ التأييد المطلق لموقف الحكومة اللبنانية أمام مجلس الأمن، وتبنى ما تقدمت به من اقتراحات وتعديلات على مشاريع القرارات المطروحة أمام المجلس، والدعوة إلى تعبئة الجهود العربية لمساندة الحكومة اللبنانية فى هذا الشأن، وبما يضمن المحافظة على استقلال لبنان وسيادته الكاملة، وحقه وواجبه فى نشر قواته النظامية على كامل أراضيه، وذلك بما يجنب لبنان والمنطقة خطر استمرار النزاعات وتفاقمها.

٦ ـ تنبيه مجلس الأمن من تداعيات اتخاذ قرارات غير قابلة للتنفيذ تعقد الوضع على الأرض ولا تأخذ فى الاعتبار مصالح لبنان ووحدته واستقراره التى عبر عنها برنامج النقاط السبع، بالإضافة إلى تداعياته الخطيرة بالنسبة للدول العربية جمعاء.

٧ ـ توجيه التحية لصمود لبنان ولمقاومته للعدوان، ولشهداء لبنان الذين سقطوا جراءه، واعتبار ما قامت به إسرائيل من انتهاكات ومجازر، لا سيما فى بلدة قانا وبقية المناطق والبلدات اللبنانية المستهدفة؛ إنما يشكل **جرائم حرب** تستوجب تحقيقًا دوليًا فوريًا تجريه الأمم المتحدة وتستوجب ملاحقة إسرائيل ومسئوليها أمام المراجع الدولية المختصة، وتبنى الدعوة إلى عقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان وللدول الأطراف المتعاقدة فى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ للنظر فى جرائم إسرائيل.

٨ ـ تحميل إسرائيل المسئولية الكاملة عن هذا العدوان ونتائجه، وعن الاستهداف المتعمد للمدنيين وللبنى التحتية، الذى يشكل خرقًا صارخًا وخطيرًا للقانون الدولى ولا سيما للقانون الدولى الإنسانى ولاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وتحميلها أيضًا مسئولية التعويض للجمهورية اللبنانية والمواطنين اللبنانيين عن الخسائر البشرية، والأضرار المادية والمعنوية، وعن تدمير البنى التحتية والخسائر الفادحة التى لحقت بالاقتصاد اللبنانى جراء العدوان الإسرائيلى.

٩ ـ التعبير عن التقدير للدول والمنظمات العربية والدولية التى قامت بتقديم المساعدات المالية والإنسانية إلى لبنان، ومطالبتها بتكثيف الجهود فى مجال الإغاثة، والتأمين الفورى لممرات آمنة إلى لبنان وداخله لإيصال مواد الإغاثة والمساعدات إلى المحتاجين فى أماكن تواجدهم، وإدانة ورفض ما تقوم به إسرائيل من تدمير للطرق التى تستخدم فى إيصال المساعدات الإنسانية، وكذلك رفض المحاولات الإسرائيلية لإخلاء مناطق u1605 من سكانها وتدميرها تدميرًا كاملا.

١٠ ـ تبنى الدعوة إلى عقد مؤتمر للدول والمنظمات المانحة لمساعدة لبنان فى تخطى الآثار الكارثية للعدوان الإسرائيلى، وفى إعادة اعمار ما دمره العدوان ودعم الاقتصاد اللبنانى.

١١ ـ تكليف الأمين العام إجراء المشاورات والاتصالات اللازمة بالتنسيق مع وفد دولة قطر بمجلس الأمن والمجموعة العربية لمتابعة تنفيذ هذا القرار، وإبقاء جلسات المجلس مفتوحة لمتابعة المستجدات.

(ق: رقم ٦٦٦٠ / أ ـ د.غ.ع ٧/٨/٢٠٠٦)

(ب)

ـ إن مجلس الجامعة فى اجتماعه غير العادى المنعقد على المستوى الوزارى فى بيروت بتاريخ ٧ / ٨ / ٢٠٠٦، لتدارس الموقف الخطير الناجم عن استمرار العدوان الإسرائيلى على لبنان وتداعياته الخطيرة على مستقبل الاستقرار فى لبنان وعلى السلم والأمن فى المنطقة، وبعد استماعه إلى العرض الذى قدمه دولة الرئيس فؤاد السنيورة رئيس مجلس الوزراء اللبنانى، وبعد مداخلات السادة الوزراء والأمين العام، **يقرر**:

١ ـ تكليف وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس جامعة الدول العربية فى دورته الحالية (١٢٥)، ونائب رئيس وزراء ووزير خارجية دولة قطر بصفته ممثل الدول العربية فى عضوية مجلس الأمن، والأمين العام لجامعة الدول العربية، بالسفر فوراً إلى نيويورك للاجتماع بمجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة لعرض وجهة النظر العربية بشأن الموقف فى لبنان، والتشاور معهم فى كيفية علاج الموقف الخطير الناجم عن الدمار الكبير الذى تعرض له لبنان والتطورات المرتبطة به.

٢ ـ عقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة بمقر الأمانة العامة بالقاهرة فى أعقاب عودة اللجنة من نيويورك لمناقشة تقرير وتوصيات اللجنة المكلفة والمشار إليها فى الفقرة السابقة.

٣ ـ الترحيب بعقد قمة عربية طارئة طبقًا لاقتراح المملكة العربية السعودية، ومتابعة لاقتراح اليمن بعقد قمة استثنائية.

٤ ـ تكليف الأمين العام بإجراء المشاورات اللازمة بشأن عقد القمة الطارئة المقترحة وموعدها.

(ق: رقم ٦٦٦٠ / أ ـ د.غ.ع ٧/٧/٢٠٠٦)

* * *

ملحق رقم (٢)

نص قرار مجلس الأمن ١٧٠١

فيما يلى نص قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ الذى تبناه بالإجماع ليلة السبت ١٢/ ٨/ ٢٠٠٦، ودعا فيه إلى وقف فورى وكامل لإطلاق النار بين الأطراف المتحاربة[٦١]. وذلك نقلاً عن صحيفة «السفير» اللبنانية.

إنّ مجلس الأمن:

المقرات التمهيدية

فقرة تمهيدية ١: إذ يذكّر بقراراته السابقة حول لبنان لا سيما القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨)، ٤٢٦ (١٩٧٨)، ٥٢٠ (١٩٨٢)، ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ١٦٥٥ (٢٠٠٦) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، و١٦٩٧ (٢٠٠٦)، وكذلك ببياناته الرئاسية حول الوضع فى لبنان ولا سيما منها تلك الصادرة فى تاريخ ١٨ يونيو العام ٢٠٠٠ (S/PRST/ ٢٠٠٠/ ٢١) و١٩ أكتوبر العام ٢٠٠٤ (S/PRST/ ٢٠٠٤/ ٣٦)، و٤ مايو العام ٢٠٠٥ (S/PRST/ ٢٠٠٥/ ١٧)، و٢٣ يناير العام ٢٠٠٦ (S/PRST/ ٢٠٠٦/ ٣)، و٣٠ يوليو العام ٢٠٠٦ (S/PRST/ ٢٠٠٦/ ٣٥).

فقرة تمهيدية ٢: إذ يعرب عن قلقه الشديد من التصعيد المستمر للمعارك فى لبنان وإسرائيل منذ هجوم (حزب الله) على إسرائيل فى ١٢ يوليو العام ٢٠٠٦ الذى أدّى حتّى الآن إلى سقوط مئات القتلى والجرحى لدى الطرفَين، وسبّب أضرارا فادحة فى البنى التحتية المدنية، وأدّى إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص فى الداخل.

فقرة تمهيدية ٣: إذ يشدّد على الحاجة إلى وضع حدٍّ للعنف، إنما فى الوقت ذاته على الحاجة إلى المعالجة الفوريّة للأسباب التى أدّت إلى نشوب الأزمة الحالية، بما فى ذلك الإفراج غير المشروط عن الجنديين الإسرائيليين المخطوفَين.

فقرة تمهيدية ٤: إذ يأخذ فى الاعتبار حساسيّة مسألة السجناء، ويشجّع الجهود الهادفة إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين المعتقلين فى إسرائيل.

فقرة تمهيدية ٥: إذ يرحب بجهود رئيس الوزراء اللبنانى، وبالتزام الحكومة اللبنانية بخطة النقاط السبع التى تقتضى فرض سيطرة الحكومة اللبنانية على أراضيها من خلال

قواتها المسلحة الشرعية، فى شكل لا يترك أى مجال لأسلحة أو سلطة غير سلطة الدولة اللبنانية، وإذ يرحب بالتزام الحكومة اللبنانية بتواجد قوة دولية مع إضافة وزيادة عدد ومعدات وتفويض ونطاق عمليات هذه القوة، وإذ يأخذ بالاعتبار طلب الحكومة اللبنانية الذى تضمنته هذه الخطة بانسحاب فورى للقوات الإسرائيلية من جنوب لبنان.

فقرة تمهيدية ٦: إذ يبدى عزمه على العمل على أن يطبق هذا الانسحاب فى أقرب وقت ممكن.

فقرة تمهيدية ٧: إذ يأخذ علمًا بالمقترحات المقدمة فى خطة النقاط السبع فيما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا.

فقرة تمهيدية ٨: إذ يرحب بقرار حكومة لبنان المتخذ بالإجماع فى ٧ أغسطس العام ٢٠٠٦، والقاضى بنشر القوات المسلحة اللبنانية وعددها ١٥ ألف جندى لبنانى فى جنوب لبنان، تزامنًا مع انسحاب الجيش الإسرائيلى إلى ما وراء «الخط الأزرق»، وطلب مساندة قوات إضافية من «اليونيفيل» بحسب الحاجة؛ لتسهيل دخول القوات اللبنانية المسلحة إلى المنطقة، وإعادة التأكيد على السعى إلى تعزيز القوات اللبنانية المسلحة بالعتاد بحسب الحاجة لتمكينها من تأدية مهامها.

فقرة تمهيدية ٩: إذ يدرك مسئولياته للمساعدة على تأمين وقف مستمر لإطلاق النار، وحل طويل الأمد للنزاع.

فقرة تمهيدية ١٠: ومع الإقرار بأن التهديد الذى يتعرض له لبنان يشكل تهديدًا للسلام والأمن العالميين.

الفقرات التنفيذية

فقرة تنفيذية ١: يدعو إلى وقف كامل لجميع العمليات الحربية بالاستناد خصوصًا إلى وقف فورى لكلّ الهجمات من جانب «حزب الله»، ووقف فورى لكل العمليّات العسكرية الهجومية من جانب إسرائيل.

فقرة تنفيذية ٢: فى ظل وقف كامل للأعمال الحربية، يدعو حكومة لبنان و«اليونيفيل» كما هو مقرر فى الفقرة ١١ إلى نشر قواتهما معا فى الجنوب، ويدعو حكومة إسرائيل ـ مع بدء الانتشار ـ إلى سحب جميع قواتها من الجنوب اللبنانى بالتوازى مع ذلك.

فقرة تنفيذية ٣ : يشدد على أهمية بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كل الأراضى اللبنانية، عملاً بأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، والقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام المرتبطة والواردة فى اتفاق الطائف حول ممارسة كامل سيادتها وسيطرتها، فى شكل لا يترك أى مجال لأسلحة أو سلطة غير سلطة الدولة اللبنانية.

فقرة تنفيذية ٤ : إذ يجدد دعمه القوى للاحترام الكامل للخطّ الأزرق.

فقرة تنفيذية ٥ : يجدد أيضًا دعمه القوى، كما ذكر فى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، لسلامة أراضى لبنان وسيادته واستقلاله السياسى ضمن حدوده المعترف بها دوليًا، كما هو منصوص عليه فى اتفاق الهدنة العام بين لبنان وإسرائيل فى ٢٣ مارس ١٩٤٩ .

فقرة تنفيذية ٦ : يدعو المجتمع الدولى إلى اتخاذ خطوات فورية لتوسيع الدعم المالى والإنسانى إلى الشعب اللبنانى، من ضمنها تسهيل العودة الآمنة للأشخاص النازحين، وتحت سلطة حكومة لبنان إعادة فتح المطارات والمرافئ، اعتمادا على الفقرتين ١٤ و١٥، ويدعوها أيضًا إلى درس مساعدة أكبر فى المستقبل للمساهمة فى إعادة إعمار وتنمية لبنان.

فقرة تنفيذية ٧ : يؤكد على أن جميع الأطراف مسئولة عن ضمان أن لا يتم القيام بأى عمل يتعارض مع الفقرة ١، التى من الممكن أن تؤثر بشكل غير ملائم على البحث عن حل طويل الأمد، والوصول الإنسانى إلى السكان المدنيين، من ضمنها ممر آمن للقوافل الإنسانية، أو العودة الطوعية والآمنة للأشخاص النازحين، ويدعو جميع الأطراف للإذعان لهذه المسئولية والتعاون مع مجلس الأمن.

فقرة تنفيذية ٨ : يدعو إسرائيل ولبنان إلى دعم وقف إطلاق نار دائم وحل طويل الأمد على أساس المبادئ والعناصر التالية :

الاحترام الكامل للخط الأزرق من كلا الطرفين، ترتيبات أمنية لمنع استئناف الأعمال العدائية، تتضمن إنشاء ـ بين الخط الأزرق ونهر الليطانى ـ منطقة خالية من الأشخاص المسلحين، والعتاد والأسلحة عدا تلك العائدة إلى حكومة لبنان و«اليونيفيل»، كما هو مفوض فى الفقرة ١١ المنتشرة فى هذه المنطقة، التطبيق الكامل لمقررات اتفاق الطائف ذات الصلة، والقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التى تتضمن نزع أسلحة كل الجماعات المسلحة فى لبنان، من أجل ـ ووفقًا لقرار مجلس الوزراء فى ٢٧ يوليو ٢٠٠٦ ـ

عدم وجود أسلحة أو سلطة فى لبنان عدا تلك التابعة للدولة اللبنانية، لا قوات أجنبية فى لبنان من دون موافقة الحكومة، لا بيع أو إمدادات من السلاح والمواد المتعلقة بها إلى لبنان إلا إذا أجازت حكومته، تزويد إسرائيل الأمم المتحدة بكل خرائط الألغام فى لبنان التى بحوزتها.

فقرة تنفيذية ٩ : يدعو الأمين العام إلى دعم الجهود لتأمين فى أسرع وقت ممكن اتفاقات مبدئية بين حكومة لبنان وحكومة إسرائيل على قاعدة وعناصر حل طويل الأمد كما ورد رابعًا فى الفقرة ٨، ويعبر عن نيته فى أن يكون معنيًا بشكل فاعل.

فقرة تنفيذية ١٠ : يطالب الأمين العام بتطوير ـ بالتنسيق مع فاعلين دوليين أساسيين والأطراف المعنية ـ اقتراحات لتطبيق بنود اتفاق الطائف ذات الصلة، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦)، تتضمن نزع السلاح، وترسيم حدود لبنان الدولية، خصوصًا فى تلك المناطق؛ حيث هناك نزاع أو التباس، بما فى ذلك معالجة مسألة مزارع شبعا، وتقديم تلك الاقتراحات إلى مجلس الأمن فى غضون ٣٠ يومًا.

فقرة تنفيذية ١١ : يقرر ـ بهدف إضافة وتعزيز القوة الدولية لجهة العدد والمعدات والتفويض ونطاق العمليات ـ السماح بزيادة القوة الدولية «يونيفيل» إلى حد أقصى يبلغ ١٥ ألف جندى والسماح للقوة، إضافة الى أداء المهمات الموكلة إليها وفقًا للقرارين ٤٢٥ و٤٢٦ (١٩٧٨) بـ:

(أ) مراقبة وقف العمليات العدائية.

(ب) مرافقة ودعم القوات المسلحة اللبنانية فيما تنتشر فى الجنوب، وبينها على طول الخط الأزرق، بالتزامن مع سحب إسرائيل لقواتها المسلحة من لبنان كما هو منصوص عليه فى الفقرة رقم ٢ .

(ج) تنسيق أنشطتها المتصلة بالفقرة ١١ (ب) مع الحكومة اللبنانية والحكومة الإسرائيلية.

(د) توسيع مساعدتها للإسهام فى ضمان الوصول الإنسانى إلى السكان المدنيين وعودة الأشخاص المهجرين بشكل إرادى وآمن.

(هـ) مساعدة القوات المسلحة اللبنانية فى اتخاذ خطوات باتجاه إقامة المنطقة المشار إليها فى الفقرة ٨ .

(و) مساعدة الحكومة اللبنانية ـ بناء على طلبها ـ فى تطبيق الفقرة ١٤ .

فقرة تنفيذية ١٢ : دعمًا لطلب الحكومة اللبنانية نشر قوة دولية لمساعدتها على ممارسة سلطتها على كامل الأراضى؛ يسمح لقوات «اليونيفيل» القيام بكل التحركات الضرورية فى مناطق نشر قواتها وفى إطار قدراتها؛ للتأكد من أن مناطق عملياتها لا تستخدم للأعمال العدائية بأى شكل، ومقاومة المحاولات عبر وسائل القوة لمنعها من أداء مهماتها بتفويض من مجلس الأمن، وحماية موظفى الأمم المتحدة، وتوفير التسهيلات، والتجهيزات والمعدات، تأمين أمن وحرية تحرك موظفى الأمم المتحدة وعمال الإغاثة الإنسانية، من دون الإضرار بمسئولية الحكومة اللبنانية فى حماية المدنيين تحت التهديد الوشيك بالعنف الجسدى.

فقرة تنفيذية ١٣ : يطلب من الأمين العام بشكل عاجل وضع الأمور فى مكانها للتأكد من أن «اليونيفيل» قادرة على تأدية مهامها التى ينص عليها هذا القرار، ويدعو الدول الأعضاء إلى البحث فى مساهمات معينة فى «اليونيفيل»، والرد إيجابًا على طلبات المساعدة من القوة، ويعبر عن شكره العميق إلى هؤلاء الذين ساهموا فى «اليونيفيل» فى الماضى.

فقرة تنفيذية ١٤ : يدعو الحكومة اللبنانية إلى تأمين حدودها والمداخل الأخرى لمنع دخول لبنان من دون موافقتها الأسلحة أو المعدات المتصلة بها، ويطلب من «اليونيفيل» كما تنص الفقرة ١١ تقديم المساعدة إلى الحكومة اللبنانية نزولاً عند طلبها.

فقرة تنفيذية ١٥ : يقرر أيضًا أن كل الدول يجب أن تتخذ الخطوات الضرورية لمنع أن يتم عبر أراضيها أو موانئها أو طائراتها:

(أ) بيع أو تزويد أى مجموعة أو أفراد فى لبنان بالأسلحة والمعدات المتصلة بها من كافة الأنواع، بما فيها الأسلحة والذخيرة والآليات، المعدات العسكرية، التجهيزات التى لها صفة عسكرية وقطع غيار ما ذكر سابقا، بغض النظر إذا كانت هذه الدول هى مصدرها أم لا.

(ب) تزويد أى مجموعة أو أفراد فى لبنان بأى تدريبات تقنية أو مساعدة تتعلق بالتزويد، والتصنيع، والصيانة أو استخدام المعدات المذكورة فى الفقرة السابقة، غير أن

هذا المنع لا يطبق على الأسلحة والمعدات المتصلة والتدريب أو المساعدة التى تسمح بها الحكومة اللبنانية أو «اليونيفيل» كما تنص عليه الفقرة ١١ .

فقرة تنفيذية ١٦ : يقرر تمديد انتداب «اليونيفيل» فى لبنان حتى ٣١ أغسطس ٢٠٠٧ ، ويعبر عن عزمه إعطاء دعم إضافى لهذا الانتداب وللخطوات الأخرى ؛ من أجل المساهمة فى تطبيق وقف إطلاق نار دائم وحل طويل الأمد .

فقرة تنفيذية ١٧ : يطلب من الأمين العام تقديم تقرير للمجلس خلال أسبوع واحد من بدء تطبيق هذا القرار ، ثم على أساس دورى .

فقرة تنفيذية ١٨ : يشدد على الأهمية والحاجة للتوصل إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ، على أساس كل قراراته السابقة رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ .

فقرة تنفيذية ١٩ : يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلى .

***

obeikan.com

الهوامش :

١ ـ انظر : ناصيف حتى، « جامعة الدول العربية : نحو سياسة خارجية مستقلة»، شئون عربية، ديسمبر ١٩٨١، ص ٧٦ ـ ٧٨ .

٢ ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، مقدمة فى العلوم السياسية : الدولة ومرحلة جديدة فى علم السياسة : الجزء الأول، والجزء الثانى؛ رؤية مستقبلية من منظور حضارى لعلاقة الدولة بالمجتمع والأمة (الدولة) نحو صياغة جديدة لنظرية الدولة العصرية فى حقبة العولمة : إعادة توزيع القوة السلطة/ الثروة وبناء نسق حكم مؤسس صالح، الطبعة الثالثة (أسيوط : مطبوعات قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العام الجامعى ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧)، ٤٠٥ صفحة.

3 - THE ISRAEL LOBBY AND U.S. FOREIGN POLICY- March 2006- RWP06]011.

4 - http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2006/04/article13.shtml.

انظر : « لوبى إسرائيل فى الولايات المتحدة . . صناعة الوهم»، ترجمة موجزة : لبنى الريدى، إعداد : إبراهيم غالى .

٥ ـ جون ميرشيمر، أستاذ بقسم العلوم السياسية بجامعة شيكاغو، وستيفن والت مدير كلية جون أوف كنيدى للحكومة بجامعة هارفارد، وصاحب كتاب «ترويض القوة الأمريكية». ونشرت الدراسة تحت عنوان «لوبى إسرائيل وسياسة أمريكا الخارجية»، فى مجلة «لندن ريفيو أوف بوكس ـ The London Review of Books»، الإصدار رقم ٢٨، رقم ٦ (٢٣ مارس ٢٠٠٦) وموقعها هو : www.Lrb.co.uk .

ورابط الدراسة هو :

http://www.lrb.co.uk/v28/n06/mear01_.html

طالع أصل الدراسة :

- John Mearsheimer is the Wendell Harrison Professor of Political Science at Chicago, and the author of The Tragedy of Great Power Politics.
- Stephen Walt is the Robert and Renee Belfer Professor of International Affairs at the Kennedy School of Government at Harvard. His most recent book is Taming American Power: The Global Response to US Primacy.

٦ ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، مقدمة فى العلوم السياسية : مرجع سابق ص ٣٦١ وما بعدها .

٧ ـ د. عبد الخبير عطا، د. عبد الرحيم خليل، د. عبد السلام نوير : مبادئ العلوم السياسية (٢) : العلاقات الدولية والتنظيم الدولى، الطبعة الثانية (أسيوط : مطبوعات قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة أسيوط. العام الجامعى ٢٠٠١/ ٢٠٠٢). (٣٧٦صفحة). ص٣٥ ـ ٥٤ . ص ٥٥ ـ ٥٩ .

٨ ـ انظر : ناصيف حتى، «جامعة الدول العربية : مرجع سابق ص ٧٦ ـ ٧٨ .

٩ ـ فى نقد نموذج الدولة فى السياسة الخارجية، انظر :

- Arnold Wolfers, "The actors in the international politics", in Arnold Wolfes, ed., Discord and collaborations: Essays on International Politics, (Baltimore: John Houkins Press, 1962), pp. 3-24.

- Oran Yong, " Actors in world politics ", in James Rosenau, V. David, and East, eds., The Analysis of International Politics. (New York: Free Press, 1972), pp. 125 - 144.

١٠ ـ فى تحليل الوزن المتزايد لتلك المؤسسات فى السياسة الخارجية وتأثيرها على الدولة، انظر كلا من: مارسيل ميرل، ترجمة حسن نافعة، سوسيولوجيا العلاقات الدولية (القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٦)، ص ٣١٥ ـ ٣٥٩.

- Judy Bertelson, ed., Non- state Nations in International Politics: Comparative System Analysis, (New York: Praeger, 1977).
- Samuel Huntington, "Transnational organizations in world politics" World Politics 15 (3), April 1973, pp. 333-368.
- Robert Keohane and Joseph Nye, eds., Transnational Relations and World Politics, (Cambridge: Harvard University Press 1973).

11- Raymond Hpkins and R. Mansbach, Structure and Process in International Politics, (New York; Harper and Row, 1973) p. 4.

- Howard Lentener, Foreign Policy Analysis, (Columbus; Charles Merrill, 1974), p. 17- 18.

12 - J. David Singer, "The global system and its subsystems: A developmental view", in James Rosenau, ed., Linkage Politics, (New York: Free Press, 1969) pp. 21- 43.

١٣ ـ لعل اتساع نطاق الوحدات التى يمكن أن يكون لها سياسة خارجية يُفسِّر حرصنا على تجنب استعمال كلمة الدولة، واستعمالنا للفظة الوحدة الدولية والفاعل الدولى للدلالة على تلك الوحدات. كما أن استعمالنا لصفتى الدولى والدولية هو من باب استعمال اللفظة اللغوية الشائعة، ومن ذلك استعمال الدارسين للفظة العلاقات الدولية، رغم أن الدولة ليست هى الفاعل الوحيد فى تلك العلاقات.

١٤ ـ انظر: ناصيف حتى، مرجع سابق، ص ٧٦ ـ ٧٨.

15- James Caporaso,The Structure and Function of European Integration, (Pacific Palisade,CA:Goodyear Publishing Company,1974) p.146.

16- Stanley Thames "The multi-national corporation as a foreign policy maker ", paper presented at the 1976 meeting of the International Studies Association, Toronto.
-Kjell-Arne Ringbak, "Multi-national corporation and foreign policy", in David Baldwin, ed., America in an Interdependent World, (Hanover, N.H.: University Press of New England, 1976), pp.9-135.

17- Carl Gershman, The Foreign Policy of American Labor (Beverly Hills, CA, Sage, Washington Papers Series No.29, 1975), pp. 3-5.

18- Ibid, pp. 63 - 65.

19- Mohammad Selim," The Survival of Non-state actor: The foreign policy of the Palestine Liberation Organization", in Bahgat Korany and A. Dessouki, eds., The Foreign Policies of Arab States.

٢٠ ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، « البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية (دراسة في تطور الحقل)» في إطار مشروع «العلاقة بين الحضارة والثقافة والدين»، تأصيل مجال الدراسات الحضارية في فروع العلوم السياسية، نحو منظور حضاري لدراسة علم السياسة، برنامج حوار الحضارات، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، القاهرة: ٥ ـ ٦ مايو ٢٠٠٤ .

Abdel Khabeer Ata, Political Theory: Normative and Empirical, Op. Cit., P.P. 150-300.

وانظر في هذا الصدد أيضًا:

- Richard N. Haass,The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006.

-Source: http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html

ـ وانظر أيضًا: د. صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، ص ١٣٣ ـ ٢٠٢، ص ٢٩٣ ـ ٥٢٠ .

21- Abdel Khabeer Ata, Political Theory: Normative and Empirical, Op.Cit., PP. 150-300.

وانظر في هذا الصدد أيضًا:

- Richard N. Haass,The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006.

-Source:http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html.

ـ وانظر أيضًا: د. صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، ص ١٣٣ ـ ٢٠٢، ص ٢٩٣ ـ ٥٢٠ .

٢٢ ـ د. عبد الخبير عطا، د. عبد الرحيم خليل، د. عبد السلام نوير: مبادئ العلوم السياسية(٢): مرجع سابق. ص٥٥ ـ ٩٥ .

٢٣ ـ انظر: د. إسماعيل الفاروقي، «مدخل الكتاب» كما ورد في: د. عبد الحميد أبو سليمان، النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية (فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٣/ ١٩٩٣)، ص ٤٣ ـ ٥١ .

٢٤ ـ انظر في هذا الصدد:

- Richard N. Haass,The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006.

-Source:http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html.

ـ وانظر أيضًا: شيرين حامد فهمي، «منظورنا الإسلامي الحضاري: كفى قياسًا على النموذج الغربي»، موقع إسلام أون لاين ـ بتاريخ ٢٤/ ٠٩/ ٢٠٠٥ .

http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2005/09/article04.shtml.

ـ وانظر: أعمال الدورة التثقيفية التي أقامها برنامج «حوار الحضارات» بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة تحت عنوان (التثقيف الحضاري: من أجل بناء الذات الحضارية والوعي الحضاري) في الفترة من ٤ إلى ٧ سبتمبر ٢٠٠٥، والتي ناقشت «الأمراض الفكرية المتواجدة داخل الأمة الإسلامية، الأعراض والأسباب، وطرحت بعض الحلول لاجتثاث تلك الأمراض من العقول المسلمة؛ ذلك أن

الأمة الإسلامية وقعت منذ القرن الثامن الهجرى فريسة للأفكار الملتبسة والمشوهة، وأسفر ذلك عن ممارسات مغلوطة كثيرة أدت إلى الإخفاق الحضارى لهذه الأمة، وتحولها من أمة شاهدة عادلة إلى أمة مشهودة بائسة، يشهد على فشلها جميع الأمم والحضارات.

وخلصت الدورة إلى ضرورة استنهاض أسلوب جديد للتفكير يتلاءم مع منظومتنا الإسلامية ورسالتنا الحضارية، عبر إعادة تربية المسلمين سياسيًا على المفاهيم الأصيلة المستلهمة من الإسلام، وبناء الجسور بين العلوم الاجتماعية والتراث الإسلامى وليس الاكتفاء فقط بأخذ المفاهيم والمنظورات الغربية، والعمل على بناء نموذج حضارى إسلامى فى وقت بات فيه التحليل الثقافى للظواهر الدولية هو السائد والشائع بين باحثى العلوم الإنسانية على مستوى العالم ككل.

http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2005/09/article04.shtml.

٢٥ ـ انظر فى هذا الصدد:

- Richard N. Haass,The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006.

-Source: http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html.

ـ وانظر أيضًا: د. عبد الخبير محمود عطا محروس، منهجية المدرسة العربية فى العلوم السياسية: الأزمة والحل، الضرورات والمتطلبات (الجيزة، مركز الناصر صلاح الدين للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٠) ٣٢٣ صفحة، محاضرات لطلاب السنة الثالثة شعبة العلوم السياسية، مادة مناهج البحث.

ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، الدور المصرى فى المشروع الكونى: المشروع العربى/ الإسلامى فى مواجهة المشروع الصهيونى/ الصليبى: بين إمكانيات الفعالية ومحاولات الإلغاء (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٠).

ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، «تدريس العلوم السياسية من منظور التكامل المنهجى بين العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية (معارف الوحى)، تجربة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا كحالة للدراسة فى: أ. د. مصطفى منجود (منسق المؤتمر ـ محرر) «نماذج عالمية فى تدريس العلوم السياسية: دروس مستفادة»، أعمال المؤتمر العلمى السنوى لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، سلسلة المؤتمرات العلمية (٢) ص ١٧١ ـ ٢٠٧.

ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، «تدريس العلوم السياسية فى قسم العلوم السياسية/ جامعة أسيوط: الواقع الراهن ومقترحات التطوير»، فى: أ. د. أحمد الرشيدى (منسق المؤتمر ـ محرر) «تدريس العلوم السياسية فى جامعات مصر: الواقع الراهن ومقترحات التطوير»، أعمال المؤتمر العلمى السنوى لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، سلسلة المؤتمرات العلمية (٣)، ص ١٦١ ـ ٢٦٥.

ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، «الأبعاد الحضارية فى منهاجية البحث فى: «العلوم السياسية لدى الأستاذ الدكتور حامد ربيع: الرؤية والرسالة Academic Agenda: Vision & Mission Setting، احتفالية الأستاذ الدكتور حامد ربيع، «قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، القاهرة: الأحد ٢٩ ـ الاثنين ٣٠ يونيو ٢٠٠٣. ونشرت هذه الدراسة فى: د. حسن نافعة، ود. عمرو حمزاوى (تحرير)، مشروع إحياء تراث الرواد: احتفالية حامد ربيع؛ تراث ربيع بين كفاحية العالم ومقتضيات المنهج، أعمال ندوة قسم العلوم السياسية: القاهرة

٢٩ ـ ٣٠ يوليو ٢٠٠٣، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ٢٠٠٤) ص٦١ ـ ١٤٠.

ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، «البعد الديني في دراسة العلاقات الدولية (دراسة في تطور الحقل)، في إطار مشروع «العلاقة بين الحضارة والثقافة والدين»، تأصيل مجال الدراسات الحضارية في فروع العلوم السياسية، نحو منظور حضاري لدراسة علم السياسة، برنامج حوار الحضارات، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، القاهرة: ٥ ـ ٦ مايو ٢٠٠٤.

ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، «دور الجامعات في العالم العربي والإسلامي في بناء النسق الثقافي والحضاري للأمة: أسباب الفشل ومقومات النجاح: رؤية منهجية مستقبلية من منظور علاقة الدولة بالأمة»، ورقة مقدمة للمشاركة في المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية: «التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل»، تحت رعاية الأستاذ الدكتور عمرو عزت سلامة وزير التعليم والبحث العلمي، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة، القاهرة: ١٤ ـ ١٧ فبراير ٢٠٠٥.

٢٦ ـ د. عبد الخبير محمود عطا محروس، إدارة الأزمات السياسية: النظرية العامة والنماذج التطبيقية: الخبرة العملية والدروس المستفادة، الطبعة الثانية (أسيوط: مطبوعات قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة أسيوط. العام الجامعي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣) ٣٧٨ صفحة. انظر ص ١١٧ وما بعدها.

٢٧ ـ انظر: ناصيف حتي، مرجع سابق، ص ٧٦ ـ ٧٨.

٢٨ ـ بخصوص «الإطار الدولي والإقليمي للحرب الإسرائيلية اللبنانية» انظر البحوث المقدمة في محوري البيئة الدولية والبيئة الإقليمية (الاحتلال الأمريكي للعراق، الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الوضع في السودان، أوضاع الخليج العربي).

29- Jon B. Alterman, Different Conflict, The Center for Strategic and International Studies (CSIS), July 14, 2006.

- Michael A. Ledeen, The Same War, The American Enterprise Institute for Public Policy Research (AEI), July 13, 2006.

- Michael Eisenstadt, Hizballah Opens a Second Front, The Washington Institute For Near East Policy, July 13, 2006.

٣٠ ـ انظر: إسرائيل ورباعي جديد.. انقلاب بالشرق الأوسط، ترجمة وقراءة: عمرو فرحات، تحرير: إبراهيم غالي.

http://www.islam-online.net/Arabic/politics/Palestine/Topic_05/2006/07/06.shtml

٣١ ـ بخصوص «إستراتيجية الحرب الإسرائيلية اللبنانية» انظر البحوث المقدمة في سائر محاور المؤتمر حول: خطط الحرب الإسرائيلية وضع الجيش اللبناني والقدرات العسكرية لحزب الله.

32- Jon B. Alterman, op.cit

- Michael A. Ledeen, op.cit

- Michael Eisenstadt, op.cit

33- http://www.islam-online.net/Arabic/politics/Palestine/Topic_05/2006/07/05.shtml.

34- http://islamonline.net/Arabic/news/2006-07/13/12.shtml.

٣٥ ـ بخصوص «المواقف الدولية إزاء الحرب الإسرائيلية اللبنانية»، انظر البحوث المقدمة فى هذا المؤتمر حول موقف الولايات المتحدة الأمريكية (د. منار الشوربجى)، وموقف الاتحاد الأوروبى (د. أسامة مخيمر)، وموقف الأمم المتحدة (أ. ولاء البحيرى)، وموقف جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى (د. عبد الخبير عطا).

ـ بخصوص: «المواقف الإقليمية الرسمية إزاء الحرب الإسرائيلية اللبنانية»، انظر البحوث المقدمة حول الموقف المصرى من الحرب (د. حنان قنديل)، الموقف الإيرانى من الحرب (د. محمد السعيد إدريس)، الموقف السورى من الحرب (د. رضوان زيادة) والموقف السعودى من الحرب (أ. خليل العنانى).

ـ بخصوص «موقف المجتمع المدنى إزاء الحرب الإسرائيلية اللبنانية» انظر البحوث المقدمة حول المجتمع المدنى المصرى (د. ناهد عز الدين)، المجتمع المدنى العربى (د. إيمان حسن)، والمجتمع المدنى العالمى (أ. هبة رءوف).

36- http://islamonline.net/Arabic/news/2006-07/20/11.shtml.

37- http://www.islamonline.net/Arabic/politics/ArabicAffair/Topic_12/2006/08/01.shtml#

38- http://islamonline.net/Arabic/politics/Palestine/Topic_05/2006/07/07.shtml

http://www.crisisgroup.org/library/documents/middle_east___north_africa/arab_israeli_conflict/57_israel_palestine_lebanon___climbing_out_of_the_abyss.pdf

39- http://www.islam-online.net/Arabic/politics/Palestine/Topic_05/2006/07/04.shtml

40- http://www.islam-online.net/Arabic/politics/Palestine/Topic_05/2006/07/04.shtml.

٤١ ـ انظر الحوار الذى أجراه معه هادى يحمد، شبكة إسلام أون لاين،

http://islamonline.net/Arabic/politics/ArabicAffair/Topic_12/2006/07/01.shtml

42- http://islamonline.net/Arabic/politics/ArabicAffair/Topic_12/2006/07/01.shtml

٤٣ ـ بخصوص: «الآثار الداخلية للحرب الإسرائيلية اللبنانية»، انظر البحوث المقدمة حول: ١ ـ تداعيات الحرب على المجتمع الإسرائيلى وكيف أثرت على إعادة النظر فى مفهوم الأمن الإسرائيلى.
٢ ـ تداعيات الحرب على التوازن الداخلى فى لبنان.

٤٤ ـ تجدر الإشارة إلى أن عددًا من كبار الصحفيين والإعلاميين والمثقفين، بينهم نقيب الصحفيين جلال عارف، وعدد من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين، أصدروا بيانًا بعنوان «المقاومة خيارنا الإستراتيجى»، قالوا فيه: «نعرب عن تأييدنا المطلق ومساندتنا الكاملة ووقوفنا غير المشروط إلى جانب المقاومة فى فلسطين، وفى لبنان وفى العراق، ونؤكد مشروعية المقاومة فى أى بقعة من أراضينا المحتلة». وأدان الموقعون على البيان العدوان الإسرائيلى الغاشم المدعوم مباشرة من الولايات المتحدة، والدول الغربية التى تسانده بوسائل متعددة. كما أدانوا «تخاذل الأنظمة العربية المتواطئة بشكل مباشر، أو بالصمت تجاه ما يواجهه الشعب اللبنانى ومقاومته الوطنية الإسلامية الصامدة»، واعتبروا المقاومة «التعبير الأصدق» عن هذه الأمة وعن تراثها وتاريخها. وشدد البيان على أن إرادة الأمة تتجلى الآن فى المقاومة الجسورة على الأرض اللبنانية فى مواجهة آلة الحرب الصهيونية الحاقدة، التى تمارس عدوانها الوحشى على أشقائنا فى لبنان وفى فلسطين. وقال الموقعون: إن الوقائع على

الأرض فى العراق وفى فلسطين والآن فى لبنان تثبت أن النصر ممكن، وأن المقاومة يجب أن تكون هى خيارنا الإستراتيجى، ونحن نؤكد على أن حزب الله وكل حركات المقاومة الوطنية الفلسطينية والعراقية، وهم يستبسلون دفاعًا عن أوطانهم؛ إنما يخوضون فى الوقت نفسه معركة خروج الأمة من يأس الهزائم إلى عز الانتصارات».

45- http://www.islam-online.net/Arabic/politics/ArabicAffair/Topic_01/2006/07/02.shtml

٤٦ ـ انظر: أ.د. طلال عتريسى (مدير مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت)، عوامل نجاح المقاومة الإسلامية فى لبنان:

http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-May-2000/qpolitic14.asp.

٤٧ ـ بخصوص «التغطية الإعلامية للحرب الإسرائيلية اللبنانية وتحليل الخطاب السياسى لأطراف الصراع (الحرب النفسية)». انظر البحوث المقدمة فى موضوعات الإعلام الرسمى والإعلام المستقل تحليل الخطاب السياسى لحسن نصر الله، وتحليل الخطاب السياسى لفؤاد السنيورة، وتحليل الخطاب السياسى لإيهود أولمرت.

٤٨ ـ انظر: ناصيف حتى، مرجع سابق، ص ٧٦ ـ ٧٨.

49-http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=4392&level_id=1018

50-http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=4392&level_id=1018

٥١ ـ انظر: ناصيف حتى، مرجع سابق، ص ٧٦ ـ ٧٨.

52- Richard N. Haass, The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006.

Summary: The age of U.S. dominance in the Middle East has ended and a new era in the modern history of the region has begun. It will be shaped by new actors and new forces competing for influence, and to master it, Washington will have to rely more on diplomacy than on military might.

Source: http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html.

٥٣ ـ انظر: طارق الشيخ، «رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى يرسم مستقبل الشرق الأوسط الجديد: نفوذ أمريكى منحسر وإسرائيل تزداد ضعفًا والعنف سيد الموقف»، جريدة الأهرام، الثلاثاء غرة شوال ١٤٢٧هـ، ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٦، السنة ١٣١، العدد ٤٣٧٨٦.

٥٤ ـ انظر: عبد العظيم حماد، «نهاية الحقبة الأمريكية فى الشرق الأوسط»، جريدة الأهرام، الاثنين ٣٠ من رمضان ١٤٢٧ هـ، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٦ السنة ١٣١، العدد ٤٣٧٨٥.

٥٥ ـ لقد توقع كل من ريتشارد هاس رئيس المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية وبرجنسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى الأسبق بأن مصير أمريكا فى العراق والآثار المترتبة على إخفاقها فى العراق ستكون مثل آثار حرب السويس على الإمبراطورية البريطانية وزوالها، ولكن الفارق الوحيد بين الحالتين هو عدم وجود بديل يملأ الفراغ الأمريكى فى المنطقة فى حين وجد البديل الأمريكى لبريطانيا وفرنسا بعد حرب السويس فورثت أمريكا التركة الاستعمارية فى الشرق الأوسط والعالم أيضًا.

56- "THE END OF AN ERA

Just over two centuries since Napoleon's arrival in Egypt heralded the advent of the modern Middle East -- some 80 years after the demise of the Ottoman Empire, 50 years after the end of colonialism, and less than 20 years after the end of the Cold War -- the American era in the Middle East, the fourth in the region's modern history, has ended. Visions of a new, Europe-like region -- peaceful, prosperous, and democratic -- will not be realized. Much more likely is the emergence of a new Middle East that will cause great harm to itself, the United States, and the world.

All the eras have been defined by the interplay of contending forces, both internal and external to the region. What has varied is the balance between these influences. The Middle East's next era promises to be one in which outside actors have a relatively modest impact and local forces enjoy the upper hand -- and in which the local actors gaining power are radicals committed to changing the status quo. Shaping the new Middle East from the outside will be exceedingly difficult, but it -- along with managing a dynamic Asia -- will be the primary challenge of U.S. foreign policy for decades to come."

- Richard N. Haass,The New Middle East, Foreign Affairs, November/December 2006.

-Source:http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html

57- http://www.almasry-alyoum.com/article.aspx?ArticleID=34820

انظر : محمد عبد الخالق مساهل، «رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية : النظام الحاكم فى مصر يقمع الليبراليين . . والبديل هو الاختيار بين الاستبداديين والإخوان»، جريدة المصرى اليوم، الجمعة ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٦، عدد ٨٦٦ ، وانظر أصل الدراسة فى :

http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601/richard-n-haass/the-new-middle-east.html

٥٨ ـ انظر : طارق الشيخ، «رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى يرسم مستقبل الشرق الأوسط الجديد : نفوذ أمريكى منحسر وإسرائيل تزداد ضعفًا والعنف سيد الموقف !»، جريدة الأهرام . الثلاثاء غرة شوال ١٤٢٧ هـ ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٦ السنة ١٣١ العدد ٤٣٧٨٦ .

٥٩ ـ بخصوص «رؤى مستقبلية للحرب الإسرائيلية اللبنانية» . انظر البحوث المقدمة حول مستقبل الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، مستقبل التوازن الإستراتيجى بين إسرائيل والعرب، ومستقبل الثقافة السياسية بين مفاهيم السلام والتعايش والمقاومة، نظرية الأمن القومى العربى، مستقبل الإصلاح السياسى .

60- Ninth, terrorism, defined as the intentional use of force against civilians in the pursuit of political aims, will remain a feature of the region. It will occur in divided societies, such as Iraq, and in societies where radical groups seek to weaken and

discredit the government, such as Saudi Arabia and Egypt. Terrorism will grow in sophistication and remain a tool used against Israel and the presence of the United States and other nonindigenous powers.

-Tenth, Islam will increasingly fill the political and intellectual vacuum in the Arab world and provide a foundation for the politics of a majority of the region's inhabitants. Arab nationalism and Arab socialism are things of the past, and democracy belongs in the distant future, at best. Arab unity is a slogan, not a reality. The influence of Iran and groups associated with it has been reinforced, and efforts to improve ties between Arab governments and Israel and the United States have been complicated. Meanwhile, tensions between Sunnis and Shiites will grow throughout the Middle East, causing problems in countries with divided societies, such as Bahrain, Lebanon, and Saudi Arabia.

-Eleventh, Arab regimes are likely to remain authoritarian and become more religiously intolerant and anti-American. Two bellwethers will be Egypt and Saudi Arabia. Egypt, which accounts for roughly one-third of the Arab world's population, has introduced some constructive economic reforms. But its politics have failed to keep up.

- Richard N. Haass, The New Middle East, Foreign Affairs, November/ December 2006.

-Source:http://www.foreignaffairs.org/20061101faessay85601-p30/richard-n-haass/the-new-middle-east.html

61-http://www.islamonline.net/Arabic/Doc/decision/2006/08/01.shtml

***

• التعقيب

د. باكينام الشرقاوى(*)

فى الحقيقة أن التعقيب على السادة الزملاء السابقين يحتاج جلسة كاملة، والوقت غير كاف لمناقشة أربع أوراق بحثية، وينبغى أن أوضح أن هناك ملاحظة هامة هى عدم تركيز الجلسة والباحثين فيها على موقف دول آسيا مثل الصين والهند من الحرب، مع أن هذه الدول تلعب دورًا مهمًا على الساحة الدولية.

وفى الحقيقة لا يمكن فصل ما يحدث فى لبنان عن البيئة الدولية والإقليمية التى نعيش فيها، ولكن هذه الملاحظة قد تم تجاهلها من جانب الباحثين؛ حيث نلاحظ أن البيئة الإقليمية بها العديد من التكتلات التى تؤثر على الأوضاع الإقليمية؛ حيث إن هناك الدول المعتدلة من وجهة نظر الغرب (وهى: مصر، والسعودية، والأردن، ودول مجلس التعاون الخليجى)، والدول المتطرفة من وجهة نظر الغرب (وهى: سوريا، وفلسطين، وحزب الله)، والإدارة الأمريكية تتصرف بناء على مصالحها. وهناك اتجاه عام داخل الدول العربية؛ حيث نلاحظ أن الشعوب تتجه فى اتجاه معين فى أزمات الشرق الأوسط والنظم السياسية فى اتجاه آخر بعيدًا عن اتجاهات الشعوب. والولايات المتحدة وجدت الحالة اللبنانية نموذجًا جيدًا لتسويق مفهوم الديموقراطية الغربية؛ فالحالة اللبنانية تتأثر أيضًا بعوامل دولية؛ مثل انفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولى، وقيام الدول الإقليمية بالسعى للحصول على رضاء الولايات المتحدة، وكأنها بذلك ترضى المجتمع الدولى.

على جانب آخر تسعى الولايات المتحدة إلى محاولة تفتيت التحالفات فى المنطقة، خصوصًا المتطرفة منها (إيران وسوريا)، والحيلولة دون عقد تحالفات إيرانية روسية تشكل تحالفًا مواجهًا للولايات المتحدة، أو تحالف صينى إيرانى يكون فى مواجهة الولايات المتحدة، ويضعف من وضعها كقطب أوحد.

(*) أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

من ناحية أخرى لا توجد متابعة لما بعد الحرب من جانب الباحثين؛ فهى غائبة فى الأوراق السابقة، ولم يتناول الباحثون موقف المنظمات الدولية بعد الحرب، ولم يتناول الباحثون أيضًا قوة حزب الله وانتصاره على إسرائيل، أيضًا لم يتناول الباحثون النتائج العامة لهذه الحرب؛ حيث فشلت الولايات المتحدة فى حربها ضد إيران عن طريق حليفتها إسرائيل، **وحيث استخدمت الولايات المتحدة إسرائيل كأداة لجس النبض مع إيران**، ووجدت أن حزب الله قوة لا يستهان بها.. فإذا كان الحال هكذا مع حزب الله فكيف المواجهة مع إيران؟ وقد استوعبت الولايات المتحدة الدرس، وعلمت جيدًا أن المواجهة مع إيران لن تكون سهلة على الإطلاق.

أيضًا تجاهل الباحثون الدور التركى فى هذه الحرب؛ حيث قيام تركيا بإرسال قوات إلى لبنان لتشارك مع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وتركيا فى علاقتها بالمنطقة متوازنة لا تميل إلى المحور المعتدل، ولا تميل إلى المحور المتطرف فى المنطقة، ولا نجد لها ولاء غربيًا بحتًا؛ حيث هناك خلافات بينها وبين الاتحاد الأوروبى بشأن انضمامها للاتحاد. أيضًا أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان وجدنا تعاطفًا تركيًا مع حزب الله، فى وقت كانت الأنظمة العربية فيه تهاجم مغامرة نصر الله التى قامت بها؛ مما يؤكد الفجوة بين الشعوب والأنظمة العربية فيما يتعلق بالقضايا الداخلية والأزمات التى تمر بها المنطقة العربية، يضاف إلى ذلك أن هناك عدة ملاحظات عامة؛ وهى أن السياسة الأمريكية على طول الخط متحيزة إلى إسرائيل ولا نتوقع تغيرًا ملحوظًا فيها حتى مع وجود عناصر محافظة تسعى إلى التغيير، ولكن التغيير سيكون محدودًا أيضًا..

والهيمنة الأمريكية على العالم موجودة منذ مطلع القرن العشرين؛ فالإستراتيجية الأمريكية تقوم على الهيمنة الإمبريالية على العالم.

أما ورقة الدكتورة منار الشوربجى فهناك العديد من الملاحظات عليها:

فى البداية لم تتناول الدكتورة منار فكرة العلاقة بين مجموعة ١٤ آذار ممثلة فى الحكومة اللبنانية بزعامة السنيورة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والعرب بصفة عامة؛ حيث هناك علاقة قوية بين حكومة السنيورة والولايات المتحدة، والبعض يصف حكومة السنيورة بأنها سفير للولايات المتحدة فى لبنان؛ مما يؤدى لمزيد من السخط الشعبى على هذه الحكومة..

أيضًا هناك اتجاهات فى السياسة الأمريكية لمحاولة جذب سوريا إلى مائدة المفاوضات، وإقناعها بضرورة لعب دور مهم فى العراق ولبنان، بعد أن كان يطلق عليها دولة متطرفة ومارقة.

وفيما يتعلق بضرب إيران نجد أن الإدارة الأمريكية والراشدين والمنطقيين فيها يرفضون ضرب إيران؛ **لأن ذلك يعتبر عملاً أحمق، وخسائره أكبر من مكاسبه؛ فتوجيه ضربة عسكرية إلى إيران يعد نكسة للولايات المتحدة**؛ حيث إيران يوجد لديها احتياطى نفط هائل، بالإضافة إلى الوضع الأمريكى الصعب فى العراق، يضاف إلى ذلك ما تتمتع به إيران من إمكانات نووية قد تستخدمها فى حالة المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة أعقل من أن توجه ضربة عسكرية إلى إيران.

فيما يتعلق بورقة الدكتور أسامة مخيمر . . .

فنلاحظ أن موقف الاتحاد الأوروبى بدأ يظهر على الساحة السياسية العربية، ولكنه فى النهاية يخدم المصالح الأوروبية.

وهناك اختلاف بين رؤية الاتحاد الأوروبى للنظام الدولى ورؤية الولايات المتحدة للنظام الدولى لم يتعرض إليها د. أسامة؛ حيث إن النظام الدولى من وجهة نظر الاتحاد الأوروبى يجب أن يكون متعددًا وليس قطبًا واحدًا، ولكنه بالنسبة للولايات المتحدة فهو نظام فردى أحادى القطبية.

لم يتناول د. أسامة رغم استفاضته فى شرح أعداد وحجم قوات اليونيفيل الدولية العاملة فى لبنان؛ صلاحيات هذه القوات، وأيضًا رؤية الدول الأخرى لدور هذه القوات.

وفيما يتعلق بورقة الأستاذة ولاء البحيرى . . . .

فنلاحظ أنه من تحليلها لخطابات كوفى عنان فقد تم الاعتراف بحزب الله كقوة حربية، ولكن لم يعترف به كقوة حقيقية فى مواجهة الدولة.

أيضًا لم تتناول أ. ولاء مواقف الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن من القرار ١٧٠١ وإنما اكتفت بشرح مضمون القرار وجزئياته.

ولم تتناول موقف مجلس الأمن كمؤسسة؛ وإنما تناولته كموقف لكل دولة على حدة، واعتمدت الباحثة على العبارات الإنشائية والعناوين الحماسية لإيضاح البحث؛ وهذا لا يكفى.

وفيما يتعلق بالدكتور عبد الخبير عطا هناك ملاحظة . . .

- اعتمد د. عبد الخبير على الإطار النظرى للمنظمات العربية، وكان يجب عليه تطبيق هذا الإطار النظرى فى التحليل على منظمة المؤتمر الإسلامى ودورها. ونحن نعلم أن قرار هذه المنظمات (سواء جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامى) يلعب الأمين العام فيه دوراً هامّا جدّا، **وكان يجب توظيف هذا الإطار النظرى**.

* * *

obeikan.com